بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

الميميّات في الحديث النبوي الشريف

سنن الإمام النسائي [المجتبى] أنموذجًا

(دراسة صرفية نحوية دلالية)

AL mīmiyyāt In The Prophetic Hadieth

"Sunan AL-imam An-nasai "AL-mujtaba" an example

(A morphematic, syntactic And Semantic Study)

إعداد الطالب

محمد حسين أحمد فقيه

بإشراف الأستاذ الدكتور

علي توفيق الحمد

٢٠١٤م/١٤٣٥هـ

الميميّات فِي الحَديث النّبوي الشّريف

كتاب [المجتبى] المشهور بسنن النسائي أنموذجًا

دراسة صرفية نحوية دلالية

إعداد الطالب

محمد حسين أحمد فقيه

بكالوريوس لغة عربية (اللغة العربية وآدابها)، جامعة آل البيت ٢٠٠٦م

ماجستير لغة عربية (لغة ونحو)، جامعة اليرموك ٢٠٠٩م

قدمت هذه الأطروحة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، تخصص لغة ونحو، في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. علي توفيق الحمد.. مشرفًا ورئيسًا

أستاذ اللغة والنحو – جامعة اليرموك

أ.د. قاسم المومني.. عضوًا

أستاذ النقد الأدبي القديم والحديث – جامعة اليرموك

أ.د. رسلان بني ياسين.. عضوًا

أستاذ اللغويات – جامعة اليرموك

أ.د. عبد القادر مرعي.. عضوًا

أستاذ اللغة والنحو – جامعة اليرموك

أ.د. عبد الكريم مجاهد.. عضوًا

أستاذ علم اللغة – الجامعة الهاشمية

تاريخ المناقشة ٢٤ / ٧ / ٢٠١٤م الموافق ٢٦ رمضان ١٤٣٥ه

الإهداء

إلى التي كانت تهمس في أذنيّ مع إشراقة شمس كل يوم امض بني في طريق العلم وفقك الله

(أمي)

إلى التي كانت تسرّي عني عناء الحياة ومشاقها وتسهر على راحتي

(أمي)

إلى التي كنتُ أتفيأ ظلالها عندما أحتاج إلى العطف والحنان والطمأنينة

(أمي)

إلى ذلك السّد المنيع والحصن الرصين والجبل الشامخ الأبي

(أبي)

إلى **(أختيّ)**، وإلى **(إخواني)**، وإلى **(زوجتي)**

أهدي هذا العمل.

والله أسأل أن يتقبله مني وأن يجزل لي العطاء ويغدق عليّ نعمه ظاهرة وباطنة.

شكرٌ وتقديرٌ

أجدُ لزامًا عليّ وقد فرغت من كتابة هذه الأطروحة أن أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد**، الذي أفتخر بأنني تتلمذت عليه في هذا الصرح الأكاديمي المبرّز -أعني جامعة اليرموك-؛ فقد بعث فيّ العزيمة والقوة، والأمل بغدٍ مشرق. فالله أسأل أن يجزيه عنّي خير الجزاء ويبقيه سندًا وذخرًا للعلم، وطلابه.

كما أتقدّم بجزيل الشّكر والتقدير لأعضاء لجنةِ المناقشةِ الموقرة: الأستاذ الدكتور قاسم المومني، والأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين، والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي، والأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد؛ لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة والبنّاءةِ والرشيدةِ، مما يحدو بالرسالةِ أنْ تكونَ أكثرَ رصانةً وعمقًا، واللهَ أسألُ أنْ يوفقَ الجميعَ لما يحبُ ويرضى إنّهُ سميعٌ عليمٌ.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى كل من آزرني وقدم لي المساعدة، وكان حريصًا على إتمام هذا العمل، بارك الله فيهم جميعًا وما توفيقي إلا بالله.

الباحث

فهرس المحتويات

المطلب الثاني

ما شذ عن القياس من الميميّات

الفصل الثاني

الميميّات في سنن النّسائي دراسة نحوية

المطلب الأوّل

الصّيغة والوحدة التركيبيّة (الجملة)

المطلب الثاني

الصّيغ الميميّة داخل الوحدة التركيبيّة (الجملة)

المبحث الثاني

الصّيغ الميميّة في الجملة الفعليّة

الفصل الثّالث

الميميّات في سنن النّسائي دراسة دلالية

المطلب الأوّل

الدّلالة المعجمية

المطلب الثّاني

الدّلالة الصرفية

الملخّص

فقيه، محمد حسين أحمد. الميميات في الحديث النبوي الشريف دراسة صرفية نحوية دلالية سنن النسائي أنموذجًا. أطروحة دكتوراه بجامعة اليرموك 2014 قسم اللغة العربية.

(المشرف أ. د. علي الحمد).

تهدف هذه الدراسة إلى بحث الصيغ الصرفية المبدوءة باللاصقة التصريفية (الميم) في الحديث النبوي الشريف؛ إذ إن صيغ الميميات الصرفية يتشكل مقطعها الأول من سابقة تصريفية بنائية وهي الميم، تُنْتِجُ صيغًا صرفية كثيرة تحمل دلالات مختلفة؛ لذا تعمل اللاصقة التصريفية الميم في اللغة العربية وفق نظام الاشتقاق على نقل الكلمة من الصورة الصوتية إلى الصيغة الصرفية التي تحمل دلالة صرفية جديدة بما يقتضيه السياق.

وتكشف الدّراسة أيضًا وجه التفاعل بين الصّيغ الميمية باعتبارها قرائن لفظيّة نحويّة وبين الجملة وبِنْيَتِها الأساسيّة وفق مبدإ الإسناد وطرفيه (المسند والمسند إليه)، وما يتفرع عنهما من جمل توصف بصدر أحد طرفي الإسناد اسميّة أو فعليّة. وتوصّل الباحث إلى أن التفاعل بين الصّيغ الميمية وبنية الجملة يساعد في الإبانة عن الأثر العميق الذي تؤدّيه الصيغ الميميّة في البناء العميق للجملة.

وتبين للباحث بعد هذه الدراسة أنّ القيمة الصرفية والقيمة النحوية هما اللتان توجّهان الجذر المعجمي وتمنحانه مجالًا وظيفيًّا ودلاليا.

وجاءت الدراسة موزعة على ثلاثة فصول هي: دراسة الميميّات في سنن النّسائي صرفيًّا، ونحويًّا، ودلاليًّا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا العربيِّ الأميِّ الأمين، سيّد الخلق والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ:

فإن اللغة العربية تبدو في محيط أبنيتها الخارجي كأنها جوهرة تشع بريقا تأسر به الألباب، ومنبع هذا البريق عائد إلى بنائها الداخلي، الذي يرتكز على عدد من الأنظمة، لكل واحد من تلك الأنظمة وظيفة مخصوصة به، ودور يؤديه. ويمثل النظام الصرفي في اللغة العربية – أحد تلك الأنظمة- اللبنة الأساس التي تنبني عليها مختلف النظم الأخرى للغة العربية كالنحو والأسلوب والدلالة.

جاءت فكرة هذا البحث من خلال إحدى ندوات برنامج الدكتوراه، وتحديدًا في مساق (المدارس اللسانية الحديثة). ويقوم البحث بدراسة قضية صرفية نحوية دلالية في "**الميميات في الحديث النبوي الشريف**"، وما يترتب على هذه الصيغ الصرفية من دلالات وإشارات تغذي المعاني الدلالية، فلا تقف دلالة الصيغة الصرفية عند حدود المعنى المعجمي، بل تتعداها لتكسب المعاني مجالًا أوسع يساعد في إغناء الفهم لأسلوب الحديث النبوي الشريف الذي يمثل الأصل التشريعيّ الثاني بعد القرآن الكريم.

وتقترن الصيغ الصرفية في عموم اللغة العربية بمعانٍ مختلفة ناتجة عن هيئتها التي بنيت عليها حروفها، ووظائفها الصرفية التي تمتاز بها، وما تؤديه هذه الوظائف من إيحاءات دلالية ناتجة عن مادتها وهيئتها، وعن استعمالاتها المختلفة والمتنوعة التي أكسبتها بتنويعها

دلالات عديدة؛ إذ إنّ كل صيغة من الصيغ الصرفية في اللغة العربية تؤدي وظيفتها حسبما يقتضيه المستخدم والسياق.

ويتراكب المعنى الوظيفي للصيغة مع الدلالة المعجمية أو اللفظية، وذلك عن طريق صورة اللفظ؛ لتعطي للكلمة صيغتها، ومن ثَمّ معناها الوظيفي الذي يتعدد ويتراكب للصيغة الواحدة في السياق ذاته.

ولم يغفل علماء اللغة الدور الذي تضطلع به الصيغة الصرفية وما تقدمه من معانٍ داخل السياق الذي ترد فيه؛ إلا أن عنايتهم بالمعاني الصرفيّة لم ترقَ إلى مستوى عنايتهم بالدراسات اللغوية الأخرى. فقد وجّهوا أنظارهم في النظام الصرفي إلى شروط الصيغ، ومقيسها ومسموعها، وقعّدوا لذلك القواعد، أمّا مسألة المعاني الصرفية فقد كانوا يمرّون عليها عرضًا دونما أن يخصصوا لها مجالًا أوسع مناسبًا للدراسة والبحث.

أهمية الدراسة:

تنبع قيمة هذه الدراسة من مقصدها الكاشف عن الصيغ الصرفية المبدوءة بسابقة الميم وأبعادها الدلالية في الحديث النبوي الشريف. متخذة من كتاب "**المجتبى**" المشهور بسنن النَّسائي أنموذجًا تطبيقيًّا لها. فهذه الصيغ تبرز وجهًا من وجوه بلاغة المصطفى ﷺ في أحاديثه النبوية، وتدل على ما وهب الله عزّ وجلّ به نبيه من إتيانه جوامع الكلم، وقدرته على التصرف في الكلام كيفما يشاء، بالرغم من أنه أميّ لا يقرأ ولا يكتب. فأحاديث النبي ﷺ في معظمها نجدها موجزة في التعبير ومتسعة في المعنى، تحمل في داخلها معاني عظيمة تستوعب كل مجريات الحياة.

ويهدف البحث أيضا إلى دراسة الصيغ الميمية من ألفاظ مدونة النّسائي الحديثية، وبيان أثرها في معنى المادة اللغوي، إذ أن كل تغيير في المبنى أو الصيغة الصرفية يحمل في طياته

تغييرًا في المعنى؛ فتصريف الأفعال أو الأسماء هو تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو غرض لفظي.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يشكل أساسًا لأيّة دراسة لغويّة، وبالطبع فإن من متطلباته المسارين: التحليلي، والاستنتاجي البعيد عن المعيار.

وتطبّق هذه الدراسة الموسومة بـ**"الميميات في الحديث النبوي الشريف"** محاورها البحثية على أحاديث نبوية من كتاب [المجتبى] للإمام أحمد بن شعيب النّسائي (٣٠٣هـ)، أحد كتب الأحاديث الستة المشهورة. وهو كتاب في ألف وسبع وعشرين صفحة، وقد حكم على أحاديثه وآثاره، وعلّق عليها، العلامة المحدّث (محمد ناصر الدين الألباني)، واعتنى به (مشهور آل سلمان). وأُردف الكتاب بفهرسين: أحدهما للموضوعات، وثانيهما للأحاديث والآثار على الترتيب الهجائي.

واعتمدت الدراسة كذلك على رقم الحديث المتسلسل في إحالاتها بناء على ما جاء في النسخة المعتمدة -أي سنن النسائي الصغرى- لهذه الدراسة، والصادرة عن مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة، لعام (٢٠٠٨م).

الدراسات السابقة:

الجدير بالذكر أن الدراسات اللغوية التي درست المشتقات الصرفية واعتمدت الحديث النبوي الشريف أنموذجًا تطبيقيًا لدراستها جاءت قليلة، فقد عثر الباحث عبر الشبكة الحاسوبية على رسالتي ماجستير تناولتا المشتقات الصرفية في صحيحي البخاري ومسلم، ولم يستطع الباحث الوصول إليهما، والوقوف على محتوييهما، وتقديم وصف موجز عنهما سوى معلومات مقتضبة تختص باسم الطالب المعد للرسالة واسم المشرف عليها وعنوان الرسالتين. وهما:

الأولى: **المشتقات في لغة الحديث النبوي**: دراسة في نصوص صحيح البخاري. نوقشت في عام ٢٠٠٤م. وهي من عمل الطالب: خالد أحمد محمد عثمان. والمشرف عليها الأستاذ الدكتور عبد الحكيم راضي.

والأخرى: **المشتقات في الحديث النبوي الشريف من خلال صحيح مسلم**. نوقشت في عام ٢٠٠٠م. وهي من عمل الطالب: عبد الحميد عوض السيد بحيرى. رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة القاهرة.

وتتقاطع الدراستان السابقتان مع دراستنا الحالية -بناء على العنوان الذي وسمنا به- في كونهما تدرسان المشتقات الصرفية (الميمية وغير الميمية)، وهي [اسم الفاعل، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، واسم المفعول، واسم الآلة، واسما الزمان والمكان، واسم التفضيل] وعليه فإن الدراسات السابقة أشمل، بينما تكتفي دراستنا في تناول صيغ صرفية تكون مبدوءة بسابقة الميم، ويضاف إلي تلك الصيغ المصدر الميمي، هذا من جانب. ومن جانب آخر عمدت تانك الدراستان إلى تطبيق محاورهما البحثية على أحاديث المصطفى ﷺ في أصح كتابين عرفتهما الشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم وهما: صحيحا البخاري ومسلم. وأمّا دراستنا فتطبق محاورها البحثية على كتاب المجتبى المشهور بسنن النسائي.

وتفترق دراستنا الموسومة بـ [الميميات في الحديث النبوي الشريف] عن الدراستين السابقتين من حيث أهميتها، فالقارئ لأحاديث النبي ﷺ الذي سيكون بحر هذه الدراسة تتبادر إلى ذهنه الكثير من التساؤلات، لماذا استخدمت هذه الصيغة الصرفية دون غيرها في هذا المقام أو ذاك؟ وما الفرق بينها وبين الصيغ الأخرى التي تحمل السابقة نفسها؟ وهل تتفاوت هذه الصيغ في معانيها؟ وغير ذلك من التساؤلات التي تحتاج إلى تأمّل و دراسة وإعمال للفكر.

وحتى يتسنّى للباحث الإجابة عن تلك التساؤلات يتطلب منه الأمر التركيز على بعدين مهمين يتعلقان بأهمية هذه الدراسة هما: البعد الصرفيّ الذي يكون مرتبطًا بالأبعاد الدلالية المهمة، التي تتعلق بطبيعة البناء الصرفي المستخدم في سياق الحديث النبوي الشريف. والبعد النحويّ، الذي يتعلق باحتمالات التركيب التحويلية للصيغة الصرفية داخل السياق الذي ترد فيه، ثم الكشف عن المعاني الضمنية لهذه الجملة من خلال تلك الاحتمالات.

فمعلوم لدينا أن المكتبة العربية غنية بالمعاجم اللغوية التي عنيت بتفسير المفردة، وتوضيح معناها اللغوي، أما عن الصيغ الصرفية، ودلالاتها، فهي قليلة في هذا الجانب؛ فكان ذلك دافعًا للباحث لدراسة الصيغ الصرفية في الحديث النبوي الشريف.

محتويات البحث:

تقوم هذه الدراسة الموسومة بِـ [**الميمات في الحديث النبوي الشريف**] على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

أما **المقدمة** فتحدث الباحث فيها عن فكرة البحث، وتحديد المنهج وأدواته، وأهمية الموضوع، ومجاله، وحدود الدراسة، والدراسات السابقة، ومحتويات البحث.

وأما **التمهيد** فاشتمل على عرض لمدونة الدراسة المتمثلة بكتاب [المجتبى] المشهور بسنن النّسائي والمكانة الرفيعة التي يحتلها هذا الكتاب من بين كتب الأحاديث الستة، ثم تعريف موجز بالإمام أحمد بن شعيب النّسائي، ثم تطرق الباحث في هذا الفصل إلى بيان **مفهوم الاشتقاق**؛ لكونه آلية تعدُّ من أظهر ما تميزت بها اللغة العربية من غيرها، ثم **تحديد المشتقات** وفق تصور علماء الصرف والنحو واللغة، ثم **أصل المشتقات** الذي حاز البحث فيه عناية كبيرة بين علماء اللغة العربية قديمهم وحديثهم، وانتهى الحديث عن المشتقات ببيان **القيمة الفنية التي**

تضيفها للغة العربية، ثم تناول الباحث مصطلح [**الميميات**] الذي هو عنوان هذه الأطروحة لغة واصطلاحًا. ثم **التغيرات البنائية التي تطرأ على الصيغ الميمية**.

وأما **الفصل الأول** فتناول الباحث فيه **دراسة الميميّات في سنن النّسائي دراسة صرفيّة**، وجاء في مطلبين، الأول: **اشتقاق صيغ الميميات**، فعمد الباحث فيه إلى دراسة اشتقاق الصيغ الميمية اشتقاقًا قياسيًا وفق القاعدة المطردة، من الفعل الثلاثي المجرد ومن الفعل الثلاثي المزيد، ومن الفعل اللازم والمتعدي، ثم الوقوف على الصيغ السماعية لكل باب صرفي من الأبواب المخصوصة بالدراسة، وهي:

١. الصيغة الدالة على الحدث في ذاته [مَفْعَل، مَفْعَلة، ومَفْعِل، مَفْعِلة].

٢. الصيغة الدالة على "فاعِل" من أبنية الفعل المزيد.

٣. الصيغة الدالة على "مفعول" من أبنية الفعل المجرد والمزيد.

٤. الصيغة الدالة على الزمان أو المكان [مَفْعَل ومَفْعَلة] و[مَفْعِل، ومَفْعِلة].

٥. الصيغة الدالة على الآلة [مِفْعَل، ومِفْعَلة، ومِفْعَال].

وأما المطلب الثاني من هذا الفصل فقد تناول الباحث فيه **ما شذّ عن القياس من الميميات**، مبينًا آراء العلماء حول هذا الخروج الحاصل عن القاعدة القياسية، ومُتْبِعًا تلك الآراء بتوجيهات وتعليلات مستمدة من معطيات علم الصرف الصوتي.

وأما **الفصل الثاني** فتناول الباحث فيه **دراسة الميميّات في سنن النّسائي دراسة نحويّة**، وجاء في مطلبين، الأول: تناول الباحث فيه **الصّيغة والوحدة التركيبيّة (الجملة)**. فالصيغة تؤدي دورًا كبيرًا في بناء النسيج اللغوي للغة العربية، لما لها من أثر في التعبير عن المعنى، بينما تشكل الوحدة التركيبيّة (الجملة) في النّظام اللغوي العربي النّواة التي ارتكزت عليها كثير من الأنظار اللسانية الحديثة؛ لكونها مكونة من طرفي الإسناد (المسند والمسند إليه)،

اللذين يشكلان عمدة الكلام وعماده. فللصيغة وللجملة أهمية كبيرة في العربية. إذ كل صيغة من صيغ النظام اللغوي تدل بذاتها على معانٍ وظيفية، وصرفية ونحوية؛ فهي تعمل على بيان الموقع الوظيفي للكلمة في داخل التركيب النحوي.

وأما المطلب الثاني من هذا الفصل فقد تناول الباحث فيه **الصّيَغ الميميّة داخل الوحدة التركيبيّة (الجملة)**. وجاء في مبحثين تناول الباحث فيهما الصّيَغ الميميّة داخل الجملة الاسميّة والفعلية بنمطيهما (التوليدي، والتحويلي)، وذلك في موقع المسند إليه (المبتدإ والفاعل) من الجملة الاسمية والفعلية، وفي موقع المسند (الخبر) في الجملة الاسمية، وفي موقع المكمل (المفعول به) في الجملة الفعلية. واتّبعت الدراسة في هذين المبحثين المنهج التحليلي لنمط الجملة التوليدي والتحويلي، وذلك وفق طريقة التشجير المبتكرة من قبل عالم اللسانيات الحديثة تشومسكي، فتحليل الجملة بهذه الطريقة يكشف لنا عن ماهية الجملة والعناصر المؤلّفة منها بشكل مجرد، يبيّن مختلف العلاقات القائمة بين عناصر التركيب.

واقتصرت الدراسة في دراستها على نوعين اثنين من أنواع التحويل، هما: التحويل بالزيادة، والتحويل بالرتبة تقديمًا وتأخيرًا. ولم تتناول الدراسة النوع الثالث من تلك الأنواع وهو التحويل بالحذف؛ نظرًا لعدم توافر الأمثلة على هذا النمط في مدونة الدراسة.

وأما **الفصل الثالث** فتناول الباحث فيه **دراسة الميميّات في سنن النّسائي دراسة دلالية**، وجاء في مطلبين. وقد مهّدت الدراسة للمطلبين بمهاد نظري، تناول الباحث فيه علم الدلالة وأقسام الدلالة في العربية. فالغرض من إقامة هذا العلم يتمثل في بيان مدى ترابط علاقة اللفظ بالمعنى المراد، وعلاقة اللفظ بالألفاظ المركّبة للجملة، وبيان دلالة هذه المركبات والصيغ المتنوعة لها، والوقوف على أثرها داخل السياقات الكلامية.

وأما عن مطلبي هذا الفصل فقد تناول الباحث في المطلب الأول **الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية في سنن النَّسائي**. فالدلالة المعجمية تعد بؤرة المعنى الدلالي ومركزه، فهي تتعاضد مع غيرها من الدلالات اللغوية؛ لصنع الدلالة الكلية للنص.

وأما عن المطلب الثاني فقد تناول الباحث فيه **الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية في سنن النَّسائي**. فالدلالة الصرفية تنهض ببعدها المعرفي الذي يمثل طائفة من المباني تُحَدد البُعْد الرَأسي الدَّال على معاني التقسيم من أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، وأسماء الزمان والمكان، وأسماء الآلة، وغيرها من المشتقات، وكذلك المصادر بأنواعها. ومعاني هذه الأبنية ودلالتها إنما تتحدد من خلال التركيب الذي ترد فيه إذ لا يمكن الاقتصار على وزن الكلمة وبنائها في معرفة دلالتها.

ويشتمل البحث على خاتمة ضمّنها الباحث أهم النقاط البارزة التي توصل إليها في دراسته هذه.

والحمد لله رب العالمين.

مُحَمّد حُسين أَحْمد الفقيه

كفرأبيل، ٧ / ٦ / ٢٠١٤م.

التمهيد

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحديث النبوي الشريف في كتاب سنن النَّسائي[المجتبى].

المطلب الثاني: الاشتقاق.

المطلب الثالث: مفهوم الميميات.

المطلب الأول

الحديث النبوي الشريف في كتاب سنن النَّسائي

[المجتبى]

الحديث النبوي الشريف

تعدُّ السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وتنبع قيمتها من المكانة العظيمة التي تحتلها؛ إذ يبرز دورها الفاعل في الشريعة الإسلامية عبر المهام الجليلة المنوطة بها؛ فهي المفسرة والمفصلة لما جاء ذكره في القرآن الكريم عامًّا ومجملا من عبادات، وقوانين الحياة، وأحكام الشريعة. فالعلائق بين المصدرين –القرآن والسّنة– وثيقة لا يمكن فصلها، ذلك أنّ الحديث النبوي الشريف هو ما نطق به المصطفىﷺ، الذي أُنزل عليه القرآن مرتلا من لدن حكيم خبير، فكان كلامه وأفعاله، بل كل حيثيات حياته، خدمة وتفسيرا لمراد الله في كتابه العزيز، وهو القائل عزّ وجلّ: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ النحل٤٤. فمهمة الحديث النبوي هي توضيح وشرح لكلام الله، وتبيان معانيه، والوقوف عليها.

وقد قيّض الله لحفظ سنة نبيه طائفة من العلماء بذلوا النفس والنفيس في سبيل حمايتها وصونها من كل شائبة. فما كان منهم إلا أن عكفوا على جمع الأحاديث النبوية من مختلف البقاع والأمصار، ثم تدوينها؛ بغية حفظها وإيصالها إلى الناس جميعا، والاستفادة منها.

وحرص علماء الحديث في مؤلفاتهم على رصد كل ما جاء عن النبيﷺ، مقننين عملهم ضمن شروط وضوابط تحكم طبيعة ما يقومون به، وتحفظ له قدسيّته، سواء أكان ذلك على صعيد السند، أم على صعيد المتن، فالأمر في كلا الصعيدين لا يخلو من معرفتهم بعلم الجرح والتعديل، وبعلوم اللغة العربية؛ حتى يحققوا الغاية المنشودة والهدف المرجوّ المتمثل في حفظ سنة نبينا محمدﷺ، وكان لهم ذلك بعون من الله وتوفيقه.

واشتُهر من العلماء الذي اعتنوا بجمع الأحاديث النبوية أصحاب كتب الحديث الستة، وهي: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن النَّسائي، وسنن الترمذي، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه.

وتطبّق هذه الدراسة الموسومة بـ"الميميات في الحديث النبوي الشريف" محاورها البحثية على أحاديث نبوية من كتاب [المجتبى] للإمام أحمد بن شعيب النّسائي (٣٠٣هـ)[١]، أحد كتب الأحاديث الستة المشهورة. وهو كتاب في ألف وسبع وعشرين صفحة، وقد حكم على أحاديثه وآثاره، وعلّق عليها، العلامة المحدّث(محمد ناصر الدين الألباني)، واعتنى به(مشهور آل سلمان)، وأردف الكتاب بفهرسين: أحدهما للموضوعات، وثانيهما للأحاديث والآثار على الترتيب الهجائي.

وقد تعددت الأسباب التي دعت الباحث إلى اختيار كتاب [المجتبى] للإمام النَّسائي من بين كتب الأحاديث الستة المشهورة؛ ليكون مدونة هذه الدراسة، ومن أهمها ما يلي:

الأول: يتعلق بشخصية الإمام النَّسائي العلمية؛ فقد قال فيه الإمام الذهبي(٧٤٨هـ): "ولم يكن أحد في رأس الثلاث مائة أحفظ من النَّسائي، هو أَحْذَق بالحديث وعلله ورجاله من

(١) لم يورد الباحث تفاصيل باسم صاحب المدونة وترجمته، وثناء أهل العلم عليه، ومؤلفاته، ومنهجه في التصنيف، ومكانته العلمية علاوة على مكانة كتابه سوى شذرات عابرة، طلبا للإيجاز. وللاستزادة من ترجمة النَّسائي ينظر في مقدمة كتاب: السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠٠١م. ص١٢ – ٢٥، وكتاب: المجتبى، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ٢٠٠٨م . ص١٢– ١٥ . ومن المصادر التي ترجمت للنسائي ينظر في: وفيات الأعيان (ج١/ص ٧٧،٧٨)، تهذيب الكمال (١ج/ص ٢٣،٢٥)، تهذيب التهذيب (ج١/ص ٣٧، ٣٦)، تذكرة الحفاظ (ج٢/ص٦٩٨،٧٠١)، العبر (ج٢ /ص ١٢٣،١٢٤)، دول الإسلام (ج١/ ص١٨٤) الوافي بالوفيات (ج٦/ص٤١٧ ،٤١٦)، طبقات الشافعية للسبكي (ج٣/ص ١٤،١٦)، البداية والنهاية (ج١١/ص ١٢٣،١٢٤).

مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة..."[1].

الثاني: يرتبط بالقيمة العلمية التي يحظى بها الكتاب في حقل تخصصه. فهو أصح كتب السنن الأربعة، وأكثرها حديثا صحيحا، وأقلها حديثا ضعيفا[2].

الثالث: يتمثل في قلّة الدراسات والبحوث اللغوية العلمية حول هذا الكتاب مقارنة مع ما حظي به صحيحا البخاري ومسلم[3]؛ لذا أحببت أن تكون دراستي في "الميميات" من خلال سنن النَّسائي؛ لعلّني أفيه ولو جزءا يسيرا من حقّه علينا. فالتقصير واضح في حقّ كتاب سنن النَّسائي.

ولعلّ نظرة كاشفة إلى ما أنجز من دراسات وبحوث لغوية تناولت الحديث النبويّ الشريف كافية لأن تقدّم تصوّرا عاما، يشير إلى مدى تقصيرنا نحن أبناء الأمة الإسلامية بشكل عام، والمتخصصين منها بجانب اللغة العربية بشكل خاص، في حق صاحب السّنة النبوية، الذي أكّد أهمية هديه الشريف قائلا:"عليكم بسنّتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين

---

(١) سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م، ج١٤/ ص١٣٣.

(٢) انظر: تدريب الراوي، السيوطي. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض. ج١/١٠٢. وللمزيد حول قيمة هذا الكتاب ومنزلته بين كتب السنة، ينظر في: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى القزويني، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٩٨٢م. ص٥٨. وكتاب الفهرسة، ابن خير الاشبيلي، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م. ص١١٧. وكتاب النكت على ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٨٤م ج١/٤٨١.

(٣) استطاع الباحث أن يعثر على دراسة واحدة يتيمة تناولت حواشي سنن النَّسائي، وهي رسالة ماجستير من عمل الطالبة رشا حامد حمادي الكُلَيْمي. وهذه الرسالة كانت بعنوان "حاشية السّندي على سنن النسائي دراسة نحوية صرفية لغوية"، كلية التربية للبنات جامعة بغداد، (١٩٨٥م).

تمسّكوا بها وعضّوا عليها بالنواجذ...[1]". وهو القائل أيضا: ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه... [2]"، في إشارة واضحة منه ﷺ إلى أهمية السنة النبوية بعد القرآن الكريم.

فالقيمة التي تتركها الدراسات اللغوية الكاشفة للغة الحديث النبوي الشريف بالغة الأهمية؛ فهي تطلعنا على الأثر الذي يحدثه الحديث النبوي في الحياة العربية والإنسانية في جميع جوانبها.

فحاجتنا اليوم إلى الوقوف على خصوصية البيان والفصاحة، التي أوتيها النبيّ ﷺ، أكثر من قبل؛ لما تحمله لغة النبي ﷺ من بيان وفصاحة، جعلت تراكيبه متينة، ولغته جزلة، وسلسة، وقوية. فدلّ ذلك على أن لغة النبي ﷺ يبرز فيها حصافة المعبّر وصاحب الحسّ اللغوي المرهف، الذي ينطق بالسجية ويتكلم بالسليقة؛ مما خطا بالنبي ﷺ إلى حشد المدلولات المقصودة في كلامه مبتعدًا عن التكلّف والصنعة، وذلك بأوجز السبل من غير حشو ولا إسهاب، مما استحق به التسمية بجوامع الكلم. فهو" لم ينطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة، وشيد بالتأييد، ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعًا، ولا أفصح عن معناه، ولا أبين في فحواه من كلامه ﷺ كثيرًا"[3].

إن فصاحة رسول الله ﷺ ورونق بيانه لا يعيها إلا من أنعم بنظره في متن الحديث النبوي الشريف. فكلامه ﷺ ينبثق من فمه تلقائية دون أن يكون للتكلف فيه أثر. ولغته ﷺ تعدُّ

---

(1) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تعليق: الألباني، دار الكتاب العربي، بيروت، ج4/ ص329 رقم الحديث: 4609.

(2) المسند، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1998م. ج4 / ص130 رقم الحديث: 17213.

(3) البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998م. ج2/ ص17-18.

طرازًا عربيًا مألوفًا، وفنًا من الفنون القولية الرفيعة، ونسقًا لغويًا اعتياديًا، غير أنها جاءت على مستوى عالٍ من أساليب البلغاء المعهودة، والخطباء المفوّهين.

وقد شكّل ذلك الأمر حافزًا لدى الباحثين اللغويين، وقدّم لهم مجالًا رحبًا للدراسة، جعلهم يقفون على مكامن الصيغة اللغوية لذلك البيان الرصين في كلام سيّد ولد آدم، الذي وصفه ربه عزّ وجلّ بقوله:﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ النجم٤.

المطلب الثاني

الاشتقاق في العربية

وفيه:

٢-١. مفهوم الاشتقاق.

٢-٢. تحديد المشتقات.

٢-٣. أصل المشتقات.

٢-٤. القيمة التي يضيفها الاشتقاق للعربية.

٢- ١. مفهوم الاشتقاق:

ممّا لا شكّ فيه أن لغـات العالم متغايرة فيما بينها. ولكل لغة منها ما يميزها ويجعلها أكثر نضارة وبهاء عن سائر اللغات، وتعدُّ آلية الاشتقاق من أظهر ما تميزت بها اللغة العربية من غيرها، وهي وسيلة من وسائل نموّها وتطوّرها وثراء بنائها اللغوي. فهي تتيح للغة العربية مجاراة التطور والرقيّ الذي تمـرّ به سائر لغـات العالم، عن طريق صياغة ألفـاظ كثيرة من أصل مادة لغوية واحدة لمعان متعددة بينها علاقة وارتباط لفظي ودلالي.

اختلفت آراء العلماء حول تحديد معنى الاشتقاق في العربية، وظهر ذلك الاختلاف في ما روي عنهم في كتب اللغة والنحو. فقد روى السيوطي(٩١١هـ) في "المزهر" عن حمزة بن الحسن الأصفهاني(٣٦٠هـ) في كتاب (الموازنة): كان الزَّجاَّج(٣١١هـ) يزعُم أن الاشتقاق " كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف، وإن نقصت حروف إحداهما عن حروف الأخـرى، فإن إحداهما مشتقة من الأخرى"(١). وقال الرمـاني(٣٨٤هـ) عن الاشتقاق: هو "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريف الأصل"(٢)، وتحدث أبو البقاء العكبري(٦١٦هـ) عن الاشتقاق قائلا: هو " أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما مع التناسب في المعنى. وقيل: هو ردّ كلمة إلى أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى، وهو من أصل خواص كلام العرب"(٣). وقـال الرضي الأستراباذي (٦٨٦هـ): الاشتـقاق هو كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ج١/ص٢٧٤.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م. ج٢/ ص٢١٩.

(٣) الكليات، لأبى البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م. ص٨٣

كونهما مأخوذتين من أصل واحد"[1]، وعرّف الشريف الجرجاني(٨١٦هـ) الاشتقاق بأنه "نــزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة"[2]، وروى السيوطي (٩١١هـ) عن شرح التسهيل أن الاشتقاق "أخــذ صيغة من أخــرى مع اتفاقهما معنى ومــادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا وهيئة"[3].

ويتضح من التعريفات السابقة عدم اتفاق العلماء على حدّ أو تعريف واحد للاشتقاق، لكن آراءهم كانت تدور حول مقصد واحد، وتنساق في مضمونها نحو مؤدّى واحد وهو أخذ بنية من أخرى مع تغيير ما، ومناسبة في المعنى.

واستطاع أحد الباحثين في العصر الحديث جمع شتات تلك الآراء المتناثرة في كتب اللغة والنحو، والتوفيق بينها، وإيجاد تعريف جامع للاشتقاق، حيث قال: "الاشتقاق أخــذ كلمــة أو أكثر من أخــرى، لمناسبة بين المــأخوذ والمأخوذ منه في الأصــل اللفظي والمعنوي ليدل بالثــانية على المعنى الأصــلي مع زيادة مفيــدة؛ لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها أو هما معا"[4].

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م. ج٢/ص٣٣٤.

(٢) التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٣م. ص٣١.

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١/ص٣٤٦.

(٤) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٥م. ص٢٤٦.

٢- ٢. تحديد المشتقات:

تفاوتت نظرة العلماء - النحويين، والصرفيين، واللغويين- في تحديد المشتقات، إذ ليس للاشتقاق مدلول واحد عند معظمهم، فكل طائفة تتناوله بمفهوم ينسجم واختصاصها، وقد كانت آراؤهم على النحو الآتي:

ينظر النحويون إلى المشتق على أنه مرادف للصفة، ويعمل عمل الفعل. ويتضمن الصفات الخمسة، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل. وقد خصوها بهذا؛ لأن المشتق عندهم ما دل على ذات مبهمة وحدث، ولإبهام الذات فيها لابد أن يجري المشتق على موصوف يعين هذه الذات، ومن ثم يتحمل ضميرا أو يرفع اسما ظاهرا. واستثني من تلك الصفات: اسما الزمان والمكان، واسم الآلة. فقد عدت من الجوامد[1].

وأمّا الصرفيون فالمشتق عندهم يدخل فيه المشتقات السبعة المتداولة في الكتب الصرفية. وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة[2].

وأمّا اللغويون فدائرة المشتق لديهم أوسع، لأنهم يشتقون من أسماء الأعيان كما يقولون في بعض الجوامد أنها مشتقة أيضا، كالخيل من الخيلاء، والإنسان من الإنس[3].

---

(١) ينظر في: شرح ابن عقيل: ج١/ص ١٧٨-١٧٩. و أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٢٤٧.

(٢) ينظر في: الخصائص لابن جني: ٢/ ١٣٥- ١٣٦، والمزهر:١/٢٤٧ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه٢٤٧.

(٣)ينظر في: أبنية الصرف في كتاب سيبويه٢٤٧.

٢- ٣. أصل المشتقات:

حاز البحث في أصل المشتقات عناية كبيرة بين علماء اللغة العربية قديمهم وحديثهم. فمن قائل إن أصل المشتقات مرده إلى المصدر وهم البصريون، ومن قائل إن أصل المشتقات مردّه إلى الفعل وهم الكوفيون. ولكل فريق منهم حججه وأدلته التي يسند بها رأيه. وقد أفرد الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" مسالة تحدث فيها عن أصل الاشتقاق ورقمها (٢٨)[١]. ويرى الباحث أن إعادة مناقشة تلك الآراء ومداولتها لن يضيف أو يجدي نفعًا.

وعليه، يرى الباحث أن فكرة حصر أصل الاشتقاق بفعل أو بمصدر فكرة فيها نظر؛ لأن حصر الاشتقاق بهذين الأصلين لا ينبئ عن الصورة الحقيقية التي عُرفت بها اللغة العربية، بما فيها من مرونة واتساع جعلا أفقها يشمل جميع جوانب الحياة بفضل تلك الآلية. مع التأكيد على عدم إنكار الجهود المبذولة من اللغويين القدامى في هذه المسألة وغيرها من مسائل اللغة. إن الواقع اللغوي الذي نحياه اليوم يتطلب منا إعادة النظر في مسألة أصل الاشتقاق غير منكرين جهود علماء السلف في ما قدموه لنا من أنظار لغوية، كانوا يتعاطونها في أبهى مرحلة من مراحل عمر اللغة العربية، التي شهدت إظهار الاستعلاء اللغوي والمقدرة اللغوية بين الأقران.

فالأسلم في مسألة أصل الاشتقاق أن ينظر إلى المادة اللغوية التي أجري عليها الاشتقاق. وهذا ما دعا إليه اللغوي عبد الله درويش في كتابه (دراسات في علم الصرف)[٢]،

---

(١) ينظر في: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٩٩٨م. ج١/ ص٢٣٥.

(٢) ينظر في: دراسات في علم الصرف، عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٣، ١٩٨٧م. ص٤٠.

ثم جاء من بعده تمام حسان(١٤٣٢ه) وأخذ بهذا الرأي، وذلك في ما يعرف بفكرة "الأصول الثلاثية"؛ إذ طالب بأن تكون نظرتنا للمشتقات مرتبطة بأحرف الجذر الذي تكونت منه. وذلك قياسا منه على نظرة المعجميين لأبواب المعجم والمادة اللغوية لها المتمثلة بأحرف التمثيل الصرفي (فاء الفعل، وعين الفعل، ولام الفعل) (١).

ولعل نظرتنا إلى أصل الاشتقاق وفق التصور السابق يضفي عليه بعدا وصفيا مجردا من الفلسفة والإغراق في الاستدلال الملموسين في أدلة كل من البصريين والكوفيين في ادعائهما حول أصل الاشتقاق.

٢- ٤. القيمة التي يضيفها الاشتقاق للعربية:

من ينعم النظر في العربية يعي بوضوح القيمة اللغوية التي يضيفها نظام الاشتقاق إلى اللغة العربية؛ فهو يسهم بشكل كبير في جعل اللغة العربية تساير التقدم الحضاري والتعاطي مع شؤون الحياة المختلفة. فالاشتقاق يصور لنا اللغة كائنا حيا يتناسل ويتزايد مع بقائه في طور التلاحم والتماسك اللذين لا ينفكان يبثان الحياة في هذا الكائن الحيّ؛ وهو من أهمّ وسائل إغناء اللغة وتنميتها.

ويعد الاشتقاق من أظهر ما تميزت به العربية عن سائر لغات العالم؛ فقد كان للشعراء مطية طيعة في ركوب القوافي المتنوعة وضبطها. وكان بمثابة المنهل العذب للمبدعين والأدباء في تزيين كلامهم بألوان البديع، ورفدهم بالألفاظ والتراكيب التي تعينهم على التعبير عمّا يجول في خواطرهم في مختلف المجالات. وبواسطته استطاع النحويون واللغويون الكشف عن الزوائد من الأصول، والمجرد من المزيد. ويعدّ مقياسا دقيقا لمعرفة الألفاظ

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب، ١٩٩٤م. ص ١٦٦ – ١٦٩.

الأصيلة من الدخيلة. وبه يتمّ التخلص من المصطلحات الإفرنجية واستبدال مفردات عربية فصيحة بها[1].

وتأتي الكلمة في اللغة العربية على هيئات وأبنية صرفية معينة، تسمى "صيغا". وهذه الكلمة تعد ذات أصول ثلاثية في الأغلب الأعم، ويعبّر عنها في التمثيل الصرفي بـــ"فعل"، وهي تأتي مرتبة على هذه الصورة في مختلف الصيغ المشتقة منها. والاختلاف بين الكلمات المتولدة منها هو في الواقع اختلاف بين هذه الصيغ في الزيادات على أصولها، وفي دلالتها على معانٍ متعددة[2].

ويعمل نظام الاشتقاق في اللغة العربية على توليد صيغ صرفية كثيرة ومختلفة، وتعبّر تلك الصيغ المتولدة عن مدلولات صرفية تتنوع بحسب الوظيفة المراد تبيانها. فالصيغة في اللغة العربية " ما هي إلا قوالب فكرية تُصبُّ فيها المعاني العامة، فتحددها وتعطيها حجمها ومعناها"[3].

ولما كان الأمر مبنيا على هذه القيمة اللغوية للصيغة الصرفية في البناء اللغوي للغة العربية، وكانت الصيغة تمثل الكلمة في صورتها الجديدة، وتضيف إليها دلالة جديدة زائدة على دلالة مادتها أو مختلفة قليلا عنها، برز لدينا مجموعة من المشتقات الصرفية، أطلق عليها مصطلح "الميميات"؛ لاحتوائها على لاصقة تصريفية وهي الميم، التي تمثل قاسما مشتركا بين أفراد المجموعة مجتمعة.

---

(١) ينظر في: رسالة في الاشتقاق، لأبي بكر بن السراج، تحقيق: محمد علي درويش ومصطفى الحدري، دمشق ١٩٧٢م. ص٢٨. والخصائص لابن جني. ج١/ص٢١، وج٣/ص٦٦ . ومقاييس اللغة لابن فارس. ج٢/ص١٤٨.

(٢) ينظر في: أبنية الصرف في كتاب سيبويه. ص٢٥٢ .

(٣) لغويات، عبده عبد العزيز قلقيله، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٠م. ص٥٥ .

ونتيجة للزوم تلك اللاصقة في جميع صيغ المجموعة؛ أصبحت تعرف هذه الطائفة من الصيغ بالميميات. فما هو مفهوم الميميات؟ وما هي الصيغ التي تندرج تحت هذا المفهوم؟ وحتى يتسنّى للباحث الإجابة عن هذين السؤالين لا بدّ له من الوقوف على المعنى اللغوي والاصطلاحي للميميات. وهذا ما سيكشف عنه النقاب تاليا.

المطلب الثالث

مفهوم الميميات

وفيه:

٣-١. المعنى اللغوي.

٣-٢. المعنى الاصطلاحي.

٣-٣. التغيرات البنائية التي تطرأ على الصيغ الميميّة.

مفهوم الميميات

إن الوقوف على حدّ أيّ موضوع من الموضوعات بدقة عالية يسهم بشكل كبير في رسم ملامح واضحة لموضوع الدراسة، وتعيين أبعاده، وكشف معالمه. وأول انطلاقة تنير أطر هذا الموضوع هي التعريف به؛ للإبانة عن الحيثيات الأساسية فيه.

ولمّا كان موضوع هذه الأطروحة الميميات تطلّب ذلك الوقوف على المعنى اللغوي لها، ثمّ المعنى الاصطلاحي.

٣-١. المعنى اللغوي:

تحتل الميم ضمن تسلسل حروف الهجاء في الترتيب الألف بائي للحروف في اللغة العربية المرتبة الرابعة والعشرين، ويقول عنها الزبيديّ(١٢٠٥هـ): "الميم: من حروف الهجاء، يظهر من انطباق الشفتين قرب مخرج الباء، والنسبة ميميّ"(١). ثم يتابع الزبيدي حديثه عن موقع حرف الميم في الكلم العربي فيقول: والميم الأصلي كما في مِلْح ومَحْل وحَمَلَ وحلم. والميم الزائدة، منها ما تكون في أول الكلمة: كَمَضرِبِ، أو وسطها: كلَبَنٍ قُمَارِصٍ، أو آخرها: كزُرْقُم...،"(٢).

ونقل الزبيديّ عن الجوهري(٣٩٣هـ) جمع حرف الميم فقال: يجمع على التذكير [أميام] ويجمع على التأنيث [ميمات](٣). فهذان الجمعان مختصان بحرف الميم. ولا يقصد منهما العنوان الذي بنيت عليه هذه الأطروحة. أمّا عنوان هذه الأطروحة الموسوم بالميميات ففيه قول.

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيديّ، تحقيق: عبد المنعم خليل وكريم سيد محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م. ج٣٣/ص٤٧١.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

لقد جاءت كلمة الميميّات اسما منسوبا من [ميميّة أو ميميّ]، وهي مجموعة بألف وتاء زائدتين، وهذا الجمع يعرف بجمع المفرد المؤنث السالم. وعند تفكيك بنية هذه الكلمة نجد بأنها مكونة من:

م + ي + م + ياء النسبة + الألف والتاء الزائدتين = ميميّات

ويطلق الصرفيون على مثل هذه الكلمات في اللغة العربية (جمع الوصف لمذكر غير العاقل، أو صفة ما لا يعقل) [1]. قال صاحب المصباح (في مادة ابن): "قال ابن الأنباري: واعلم أن جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس، تقول فيه منزل ومنزلات، ومصلًّى ومصلّيات"[2]. أي أن جمعك ما لا يعقل يكون بالألف والتاء كجمع الاسم المؤنث.

وجَمْعُ هذا الوصف بالألف والتاء قياس لا خلاف فيه[3]! والمقصود بالوصف هو المشتق: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، وكذلك المصغّر والمنسوب واسم المكان، ففيها معنى الصفة؛ فيقال: [جَبَلٌ شاهق شامخ راسٍ – جبال شاهقات شامخات راسيات]، و[شهر معلوم – أشهر معلومات]، و[بستان جميل – بساتين جميلات]،

---

(١) الجُموع إذا اعتلَّ مُفرَدُها، صَلاح الدين الزعبلاوي مجلة التراث العربي– مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب–دمشق العدد ١٨ – السنة الخامسة – كانون الثاني "يناير" ١٩٨٥ – ربيع الثاني ١٤٠٥

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس الحموي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٩٩م. مادة [ب ن ي].ج١/ص٣٨١.

(٣) ينظر في: الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني(٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا، ١٩٧٠م. باب ما عاب العلماء على أبي الطيب. ص٥٧. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، باب ما جمع بالألف والتاء. ج١/ص٩٣.

و[كتاب– كُتيّب – كتيّبات]، و[كليّ – كليّات]، و[غيبيّ – غيبيّات]، و[بصريّ – بصريّات][1].

ومنها عنوان هذه الأطروحة الموسوم بـ [الميميّات] الذي جُمِعَ جَمْعَ الوصف لمذكر غير عاقل، فكلمة [ميميّات] اسم منسوب مفردها [ميميّة] تحمل معنى الصفة.

ويقول أبو حيان الأندلسي: "جبال شامخة، وجبال شامخات، هما طريقان فصيحان. فتجعل صفة جمع التكسير للمذكر الذي لا يعقل تارة لصفة الواحدة المؤنثة، وتارة لصفة المؤنثات"[2]. وقالت العرب قديما: "مرّت جوار مدنيّات، عليهنّ رياط عدنيّات"[3]. فكلمة [المدنيّات] ومثلها [العدنيّات] منسوبة إلى [مدنيّة وعدنيّة].

٣-٢. المعنى الاصطلاحي:

يعدّ مصطلح "**الميميات**" مصطلحًا صرفيًّا حديث المنشأ، فبعد تتبعه في كتب علماء اللغة لم يعثر الباحث على لفظ "**الميميات**" مصطلحا صرفيا، أو على تعريف يخصه، إذ لا توجد أصول قديمة لهذا المصطلح عند علماء السّلف، ولعل بدايته الأولى كانت وليدة عند المستشرقين، ثمّ تناقله علماء اللغة العربية المحدثون ووظفوه في مصنفاتهم[4]. على أننا لا نعدم أول إشارة لهذا المصطلح بالمعنى دون التصريح باللفظ لدى علماء اللغة القدامى. فهذا

---

(١) نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية، مكيّ الحسني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ٢٠٠٩م. ص٦٩

(٢) ينظر في: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٩م. ج٣/ص٨٣.

(٣) أساس البلاغة، الزمخشري، ج١/ص٣٠٣.

(٤) تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مفهوم الميميات كان حاضرًا لدى علماء السلف لكنهم لم يصرّحوا بالمصطلح رغم حضور المفهوم في أذهانهم، وكان تعامل علماء اللغة مع الصيغ الميمية في باب صرفي يعرف بـ "المشتقات". وسيرجئ الباحث الحديث عن آراء أولئك العلماء حول تلك الصيغ في الفصول اللاحقة من هذا الفصل؛ إذ ليس هنا محل إيرادها.

سيبويه يقول: "هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل"(١). فهو بعمله هذا يحصر الصيغ الصرفية التي تحوي بادئة الميم وغيرها من البوادئ الصرفية الأخرى، وذلك في الأسماء والصفات، ثم يقوم بالتمثيل عليها.

ولعل أول من تناول هذا المصطلح من اللغويين العرب المحدثين في كتاباته – في حدود اطلاع الباحث– اللغوي تمّام حسّان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، فقد وضّح مفهوم الميميات بقوله: "هي مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة، وهي اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة(٢)". واستثنى منها المصدر الميمي، رغم أن المصدر الميمي يتفق وهذه الطائفة من الأسماء من حيث الصيغة وبدؤه بميم زائدة، إلا أنه يفترق عنها في كونه يتفق مع المصدر الصريح من جهة دلالته على الحدث غير المقترن بزمن، ومن جهة ثانية أنه لا يدلّ على ذات مبهمة، بل يدل على الحدث في ذاته(٣).

ويرى المستشرق هنري فليش أن هذه الطائفة من الأسماء التي تلحقها ميم زائدة في أولها، لا يمكن حصرها بالمشتقات الدالة على الزمان، والمكان، والآلة حسب، وإنما يمكن أن يضاف إليها: أسماء المعنى، وأسماء الذوات، والأسماء الوصفية للتكبير(صيغة المبالغة)، واسم الفاعل واسم المفعول، وجميع مشتقات الصيغ الفرعية في الفعل(٤).

ويلحظ من كلام المستشرق هنري فليش توسيع دائرة الميميات لتشمل صيغا صرفية أخرى كأسماء المعنى، وأسماء الذوات، وصيغة المبالغة، واسم الفاعل، واسم المفعول. وزيادة

---

(١) الكتاب. ج٤ / ص٢٧٢-٢٧٣.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م. ص٩١

(٣) السابق نفسه.

(٤) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣م. ص١١٢

على ما قدمه تمام حسان في مفهومه السابق، فجميع هذه الصيغ تتوافر فيها البادئة التصريفية الميم.

ويرى الباحث أن الذي دفع المستشرق هنري فليش إلى إلحاق تلك المشتقات بمجموعة الميميات ربما يعود إلى القيمة الدلالية للاصقة التصريفية الميم، إذ إنها تقوم بوظيفة صرفية بنائية كغيرها من اللواصق التصريفية في العربية[1]، فتُخضع الكلمة لنظام التحول الداخلي في بنيتها، فتجعلها أكثر طولا. وما يؤيد هذا المذهب هو تأكيد المستشرقين أهمية هذه السابقة في صرف اللغات السامية العبرية والأكادية، والآرامية...[2].

ويتفق مصطفى النماس وما ذهب إليه المستشرق هنري فليش حول قيمة البادئة (الميم)؛ إذ تعدّ في نظر النماس من أهم البوادئ في اللغة العربية، فهو يرى أن نظام الإلصاق في جميع اللغات بشكل عام، وفي اللغة العربية بشكل خاص، يؤدي دورا كبيرا في تكوين المفردات. والإلصاق في العربية يتمُّ بواسطة الصوائت (الحركات الطويلة والقصيرة)، والصوائت هي التي تعطي الصيغ المختلفة للكلمات؛ حتى تقابل المعاني اللانهائية في نطاق الفكرة العامة التي يعبر عنها الأصل[3].

---

(١) من تلك اللواصق: سابقة الهمزة كما في صيغة "أفعل"، وسابقة الياء في النّسب، وسابقة التاء للدلالة المعنوية على التأنيث. ينظر في: دلالة اللواصق التصريفية في العربية، أشواق النجار، دار دجلة، عمّان، ط١، ٢٠٠٦م. ص١٤٩، ٢٧٣، ٢٤٦.

(٢) ينظر في: التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، تعريب: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م. ص ١٠٠-١٠١ . والعربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، ص١١٢ - ١١٤. وفقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، تعريب: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، ١٩٧٧م. ص ١٢٠- ١٢١ .

(٣) مدخل إلى دراسة الصرف العربي، مصطفى النماس، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٩٨١م. ص ٤٥- ٤٦.

عرفنا إذن أن مصطلح "**الميميات**" حديث المنشأ، لم يكن موجودا في مصنفات علماء اللغة، لكنّه كان مفهوما معروفا بين أهل اللغة بمصطلح "**المشتقات**" والمزيدات بسوابق كالمصدر الميمي، واسمي الزمان والمكان، والآلات. وهذه المشتقات -كما تقدم الحديث عنها- تختلف من حيث مدلولها لدى علماء العربية. فهي في ضوء رؤية النحاة لها خمس صفات هي:

١. اسم الفاعل.	٤. الصفة المشبهة.
٢. اسم المفعول.	٥. اسم التفضيل.
٣. صيغ المبالغة.	

وأما في ضوء رؤية الصرفيين لها فهي سبع صفات هي:

١. اسم الفاعل.	٥. اسم التفضيل.
٢. اسم المفعول.	٦. اسما الزمان والمكان.
٣. صيغ المبالغة.	٧. اسم الآلة.
٤. الصفة المشبهة.	

والميميات تجمع بين الأسماء والصفات، وقد تعددت أوجه الصيغ ذات السابقة [الميم]؛ لتفيد معاني صرفية مختلفة، وهي على النحو الآتي(1):

١. الصيغة الدالة على الحدث مع المشاركة مجردا من الزمن [مُفَاعلة].
٢. الصيغة الدالة على الحدث في ذاته[مَفْعَل، مَفْعَلة، ومَفْعِل، مَفْعِلة].
٣. الصيغة الدالة على "فاعِل" من أبنية الفعل المزيد.

---

(١) ينظر في: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، ص١١٢ . ومدخل إلى دراسة الصرف العربي،ص٥٤ – ٥٦. والموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٠م. ص١١٤.

٤.الصيغة الدالة على "مفعول" من أبنية الفعل المجرد والمزيد.

٥. الصيغ الدالة على المبالغة [مِفْعَل، ومِفْعِيل، ومِفْعَال].

٦. الصيغة الدالة على الزمان أو المكان[مَفْعَل ومَفْعَلَة] و[مَفْعِل، ومَفْعِلة].

٧. الصيغة الدالة على الآلة [مِفْعَل، ومِفْعَلة، ومِفْعَال].

٨. الصيغ الدالة على أسماء المعنى.

٩. الصيغ الدالة على أسماء الذوات.

١٠. صيغتا منتهى الجموع [مَفَاعِل، ومَفَاعِيل]

يلحظ من القائمة السابقة خلوها من الصفة المشبهة واسم التفضيل، وذلك لعدم توافر اللاصقة التصريفية الميم فيهما. ويلحظ أيضا أن المساحة التي تغطيها الميميات أكبر من المساحة التي تغطيها المشتقات -وفق نظرة النحاة والصرفيين- من حيث عدد الصيغ المدرجة في قائمتي كل منهما. ويدلّ ذلك على القيمة الصرفية التي تتمتع بها اللاصقة الميم؛ الأمر الذي منحها مرونة جعلها ترد في صيغ صرفية كثيرة.

وستطبق هذه الدراسة الموسومة بـــ"الميميات في الحديث النبوي الشريف" محاورها البحثية علي الصيغ الخمسة الآتية نظرا لتوافر الأمثلة عليها في مدونة الدراسة وهي:

١. الصيغة الدالة على الحدث في ذاته.

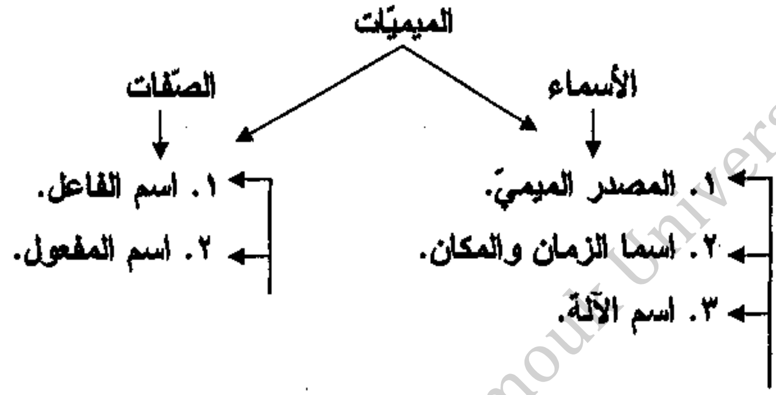
٢. الصيغة الدالة على "فاعِل" من أبنية الفعل المزيد.

٣. الصيغة الدالة على "مفعول" من أبنية الفعل المجرد والمزيد.

٤. الصيغة الدالة على الزمان أو المكان.

٥. الصيغة الدالة على الآلة.

والرسم الهيكلي الآتي يوضح التفريع الذي تتكون منه الصيغ الميميّة، التي ستكون موضوع الدراسة:



٣-٣. التغيرات البنائية التي تطرأ على الصيغ الميميّة:

تعمل اللاصقة التصريفية الميم في اللغة العربية وفق نظام الاشتقاق على نقل الكلمة من طور الجذر(الصورة الصوتية المفرغة من المعنى) إلى طور آخر (هو الصيغة الصرفية) تحمل دلالة صرفية أخرى بحسب ما يقتضيه السياق، وما يتضمنه من قرائن لفظية ومعنوية. فالحاصل في بناء الكلمة "أن اللاصقة تتشرب البنية المتصلة بها إلى حد أن تمتصها كلها، لتصير عنصر الكلمة المعبر(١)".

ولا يقتصر الأمر في الصيغ الميمية على البـادئة التصريفية الميم، بل يصحب تلك البـادئة تغيرات بنائية في البنية الصرفية للصيغ الميمية، ويرافقها بعض الإجراءات الطفيفة في البنية المتشكلة للصيغة؛ على نحو من الآتي:

---

(١) اللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٠م، ص١٨٦-١٨٧.

أولًا: يطرأ تغيير في حركة الميم البنائية لتلك الصيغ. فقد استخدمت الميم المكسورة [mi] أو ما يعرف بـــالمقطع القصير المفتوح (ص ح) للدلالة على أسماء الآلة. فأسماء الآلة [مِفْعَل، ومِفْعَلة، ومِفْعَال]، نحو: مِبرد، ومِجرفة، ومِفتاح.

واستخدمت الميم المضمومة [mu] كبادئة للدلالة على اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان أو المكان، كل ذلك من غير الثلاثي، ومثال اسم الفاعل: مُحسِن، واسم المفعول: مُبارَك.

واستخدمت الميم المفتوحة [ma] للدلالة على اسمي الزمان والمكان، واسم المفعول، والمصدر الميمي. فاسم الزمان أو المكان [مَفْعَل ومَفْعَلة] و[مَفْعِل، ومَفْعِلة] نحو: مَكتب ومَكتبة، ومَجلس ومَوعد ومَنزل ومَنزلة. والمصدر الميمي [مَفْعَل، مَفْعَلة، ومَفْعِل، مَفْعِلة] نحو: مَذهب ومسألة ومَوعد ومغفرة.

ثانيًا: يطرأ تغيير في تلك الصيغ عن طريق إضافة داخلة صرفية تسمى(مقحمة أو واسطة)، كداخلة(الواو) في صيغة "مفعول" نحو: محمود، وداخلة (التضعيف) في صيغة "فاعل" و "مفعول" من الفعل المزيد بالتضعيف، نحو الفعل [قدّم] وصيغة الفاعل منه [مُقدِّم] والمفعول [مُقدَّم] إلى غير ذلك من الدواخل الصرفية.

ثالثًا: يطرأ تغيير في تلك الصيغ عن طريق إضافة لواحق تصريفية تقع في عجز الكلمة، ومثالها لاحقة(هاء التأنيث) في صيغة اسم الآلة، واسم المكان، والمصدر الميمي، فاسم الآلة [مِفْعَلة] نحو: [مِغْرَفة]، واسم المكان [مَفْعَلة] نحو: [مَكتبة] للدلالة على الكثرة، والمصدر الميمي [مَفْعَلة، ومَفْعِلة] نحو: [مسرَّة وموهبة].

ونتيجة لتلك التغيرات أصبح لدينا قدر وفير من الكلمات ذات الدلالة المختلفة، إذ تعبّر تلك الكلمات بدورها عن معنى لغوي يتمحور في شكل الكلمة أو بنيتها، والسياقات الكلامية التي ترد فيها.

وخلاصة القول أن الميميات صيغ صرفية مشتقة أو متولّدة، يتشكل مقطعها الأول من سابقة تصريفية بنائية وهي الميم، فينتج عن ذلك صيغ صرفية كثيرة تحمل دلالات مختلفة.

وبعد، فقد قدّم الباحث في هذا التمهيد عرضًا مبسطًا كشف فيه عن قيمة طائفة من الصيغ الصرفية في اللغة العربية، التي تشكل إلى جانب أخواتها من الصيغ الصرفية الأخرى عامل ثراء وغنى للغة؛ فبواسطتها نستطيع تشكيل الهرم البنائي للغة العربية، ونضيف إلى معجمنا اللغوي عشرات بل مئات الكلمات ذات الدلالة المختلفة، التي تمتد مجالاتها مغنية اللغة؛ لتساير لغة العصر وتطور الزمن، وتسدّ حاجات المجتمع، مستوعبة الحضارة مهما اتسعت.

فاللغة العربية بمزاياها وأنظمتها لغة حضارية تستوعب كل جديد، وتستطيع مواكبة التقدم الحضاري والتفاعل مع الحياة الاجتماعيّة والسياسية والاقتصادية.

وتاليا، يمتد الحديث عن تلك الصيغ في ضوء المحاور البحثية لمسار هذه الدراسة؛ التي تتطلب من الباحث دراسة الصيغ الميمية دراسة صرفية في سنن النّسائي، ثم سيتلو ذلك الفصل فصلان آخران يشتملان دراسة الصيغ الميمية دراسة نحوية وأخرى دلالية.

الفصل الأوّل

الميميّات في سنن النّسائي دراسةٌ صرفية

وفيه مطلبان:

– المطلب الأول: اشتقاق صيغ الميميات.

١. الصيغ الدالة على الحدث في ذاته.
٢. الصيغ الدالة على "فاعل" من أبنية الفعل المزيد.
٣. الصيغ الدالة على "مفعول". من أبنية الفعل المجرد والمزيد.
٤. الصيغ الدالة على الزمان أو المكان.
٥. الصيغ الدالة على الآلة.

– المطلب الثاني: ما شذّ عن القياس من الميميات.

١. الصيغ الدالة على الحدث في ذاته.
٢. الصيغ الدالة على "فاعل" من أبنية الفعل المزيد.
٣. الصيغ الدالة على "مفعول". من أبنية الفعل المجرد والمزيد.
٤. الصيغ الدالة على الزمان أو المكان.
٥. الصيغ الدالة على الآلة.

المطلب الأول

اشتقاق صيغ الميميات

قدم البحث في التمهيد توضيحًا مبسطًا حول الدور الذي تؤديه آلية الاشتقاق في اللغة العربية. وذكر أن هذه الآلية تعمل على توليد صيغ صرفية كثيرة ذات دلالات مختلفة. وأنها تعد من أبرز المميزات التي هيّأت للغة العربية سُبُل التمدد والتوسع، فهي من أكثر العوامل إغناءً من حيث رفد اللغة العربية بالمفردات الجمَّة التي ينتفع منها مستخدمو اللغة في سدّ عوزهم الدائم إلى المفردات. وأنها تساعد على رسم حدود المعاني المعبَّر عنها داخل السياقات الكلامية، بناء على مقتضيات العصر والحياة، وما يستجد فيهما من معان وأفكار وأدوات ومخترعات.

ويتناول الباحث في هذا الفصل بالدراسة اشتقاق صيغ الميميات، والجوانب التي ستكون محلّ دراسة في هذا الفصل هي: اشتقاق صيغ الميميات من الفعل اللازم والمتعدي، ومن الفعل الثلاثي وغير الثلاثي؛ فالثلاثي يدخل فيه الصحيح والمعتل بأفرعهما، وهو يشمل جميع الصيغ الميمية المخصوصة بالدراسة. وأما غير الثلاثي فيضمّ أبنية الفعل المزيد لجميع الصيغ الميمية المخصوصة بالدراسة، والصيغ التي ستكون مخصوصة بالدراسة هي:

١. الصيغ الدالة على الحدث في ذاته.

٢. الصيغ الدالة على "فاعِل" من أبنية الفعل المزيد.

٣. الصيغ الدالة على "مفعول" من أبنية الفعل المجرد والمزيد.

٤. الصيغ الدالة على الزمان أو المكان.

٥. الصيغ الدالة على الآلة.

أولًا: الصيغ الميمية الدالة على الحدث في ذاته

تبدأ هذه الصيغة القياسية في اللغة العربية بالميم الزائدة " لغير المفاعلة مصوغة من المصدر الأصلي للفعل، تعمل عمله، وتفيد معناه، مع قوة الدلالة وتأكيدها"(١). وقد أدرج علماء اللغة هذه الصيغة في أوزان المصادر الثلاثية العامة (الصريح، والصناعي، والمرّة، والهيئة)(٢)، واصطلح على تسميتها بـ"المصدر الميمي"(٣).

وقد أجرت الدراسة بحثًا واستقصاءً في أمهات كتب اللغة للتعرف على بداية استخدم مصطلح "المصدر الميمي"، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا المصطلح غير وارد في تلك الكتب، فسيبويه والمبرد يصنفان هذا الباب الصرفي ضمن اشتقاق الأسماء، يقول سيبويه: "هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليس فيها زيادة في لفظها"(٤)، فهو يعبر عن هذا المعنى الصرفي ببنية الوزن قائلًا: وإذا أردت المصدر... بَنَيْتَه على (مَفْعَل)، وذلك قولك: إن في ألف درهم لمَضْرَبًا؛ أي لضَرْبًا. واستشهد بقوله تعالى: ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ القيامة١٠. يريد: أين الفرار (٥). والمبرد يقول: "اعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة؛ لأن المصدر مفعول"(٦)، وقد سار اللغويون بعدها مسير سيبويه فلم يطلقوا على هذا المعنى الصرفي مصطلحًا صرفيًا خاصًا به، إنما كانوا في مصنفاتهم مقلدين لسيبويه ومقتفين أثره،

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت. ج٣/ص٢٠١ .

(٢) ينظر في: الكتاب، ج٤/ص ٨٧-٩٢. والمقتضب، ج١/ص٨٥. وابن يعيش، ج٦/ص١٠٧-١٠٩.

(٣) ينظر في: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٦م. ص٣٥٨.

(٤) الكتاب، ج٤/ص ٨٧-٩٢.

(٥) ينظر في: الكتاب، ج٤/ص ٨٧. وأوضح المسالك ج٣/ص٢٠٩. وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٣٠ .

(٦) المقتضب، ج١/ص٨٥.

وهذا ما رصدته الدراسة عند كل من الفراء(٢٠٧هـ) [1]، وابن يعيش(٦٤٣هـ) [2]، وابن عصفور(٦٦٩هـ) [3]، والرضي(٦٨٦ه)[4].

وانتهى المطاف بالدراسة إلى نهاية القرن الثامن الهجري؛ إذ رصدت الدراسة بداية استخدم مصطلح "المصدر الميمي"، وكان ذلك عند اللغوي ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ) في معرض حديثه عن عمل اسم المصدر؛ "فقال: التاسع اسم المصدر، وهو يطلق على ثلاثة أمور: أحدها: ما يعمل وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، كالمضرب، والمقتل، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة، ويسمّى المصدر الميميّ، وإنما سموّه أحيانا اسم المصدر تجوزا"[5]. وقد تلحق هاء التأنيث هذه الصيغة من غير أن تتغير دلالتها[6].

وتاليا سيعرض الباحث إلى اشتقاق الصيغة الدالة على الحدث في ذاته من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي.

---

(١) ينظر في: معاني القرآن ج٢/ص٢٤٦-٢٨٠.

(٢) ينظر في: شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت. ج٦/ص٥٢-٥٣.

(٣) ينظر في: الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٧م. ج١/ ص١٨٦.

(٤) ينظر في: شرح الشافية. ج١/ص١٧٠.

(٥) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص٣٥٨.

(٦) ينظر في: الكتاب، سيبويه، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م. ج٤/ص ٨٧. يشير الباحث في هذا المقام إلى أن حديث سيبويه عن هذا المصطلح كان مجرد حديث عن أبنيته من غير تحديد لمفهومه وأبعاده، وإنما اكتفى بإيراد الكلمات المقيسة للمصدر الميمي مع بيان الكلمات السماعية منه. ج٤/ص ٨٧-٩٢. وانظر كذلك في: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٥م. ص٣٠.

١. ١. اشتقاق الصيغ الدالة على الحدث في ذاته:

تشتق الصيغ الدالة على الحدث في ذاته من:

١. الأفعال الثلاثية.

٢. الأفعال غير الثلاثية.

أولا. الصيغ المشتقة من الأفعال الثلاثية. وهي نوعان:

أ. صيغ قياسية. ب. صيغ سماعية.

أ. الصيغ القياسية: ١. (مَفْعَل/ مَفْعَلَة) ٢. (مَفْعِل/ مَفْعِلَة)

١. (مَفْعَل/ مَفْعَلَة):

وتشتق هذه الصيغة من الأفعال كما يأتي:

١.١ـ (مَفْعَل/ مَفْعَلَة) من الفعل الثلاثي الصحيح:

يشتق المصدر الميمي من الفعل الثلاثي الصحيح الذي مضارعه يأتي مكسور العين (يَفْعِلُ)، أو مفتوح العين (يَفْعَلُ)، أو مضموم العين (يَفْعُلُ) على وزن (مَفْعَل) مفتوح العين، وتفصيل ذلك على نحو من الآتي:

<u>أولا:</u> (فَعَلَ ـــ يَفْعِلُ). يقول سيبويه(١٨٠هـ): إذا أردت المصدر من (فَعَلَ) الذي مضارعه (يَفْعِلُ) مكسور العين بَنَيْتَه على (مَفْعَل)، وذلك قولك: إن في ألف درهم لمَضْرَبًا؛ أي لضَرْبًا. واستشهد بقوله تعالى: ﴿يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ القيامة ١٠. يريد: أين الفرار. وقد تلحق هاء التأنيث هذا الوزن من غير أن تتغير دلالة المصدر[1].

---

(١) ينظر في: الكتاب، ج٤/ص ٨٧. وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٣٠ . وأوضح المسالك ج٣/ص٢٠٩.

وورد في سنن النَّسائي على (مَفْعَل) مضارعه (يَفْعِلُ) مكسور العين ما روي عَنْ أَبِي أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ فَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ.**"(١). جاء في الحديث كلمة: (مَظْلَمَتِهِ) وقد صيغت من الثلاثي (ظَلَمَ) ومضارعه (يَظْلِمُ).

ثانيًا: (فَعِلَ ـــــ يَفْعَلُ). يقول سيبويه: فإذا أردت المصدر فتحته أيضًا كما فتحته في (يَفْعِلُ)، فإذا جاء مفتوحًا في المكسور فهو في المفتوح أجدر أن يفتح(٢).

وورد في سنن النَّسائي على (مَفْعَل) مضارعه (يَفْعَلُ) مفتوح العين الحديث الذي رواه عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ: "**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيذُ مِنَ الْمَغْرَمِ، فَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ**"(٣). جاء في الحديث كلمتا: (الْمَأْثَم والْمَغْرَم)، وقد صيغتا من الثلاثيين (أَثِمَ وغَرِمَ) ومضارعهما (يأثَمُ ويغرَمُ).

ثالثًا: (فَعَلَ ـــــ يَفْعُلُ). يقول سيبويه: إذا كان (فَعَلَ) مضارعه (يَفْعُلُ) مضموم العين، فهو بمنزلة ما كان (يَفْعَلُ) منه مفتوح العين؛ إذ ليس في الكلام (مَفْعُل)، فألزموا ما كان من

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٤٠٩٦ .

(٢) الكتاب، ج٤/ص ٨٩. والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٩م. ج٢/ص٢٩. وأوضح المسالك ج٣/ص٢٠٩.

(٣) سنن النسائي، حديث رقم ١٣٠٩.

مضارع (يَفْعُلُ) عند اشتقاق المصدر منه الفتح للخفة، على نحو: قَتَلَ ←يَقْتُل ← مَقْتَل[1].

وورد في سنن النّسائي على (مَفْعَل) مضارعه (يَفْعُلُ) مضموم العين الحديث الذي رواه فَضَالَة بْن عُبَيْدٍ، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: " **أَنَا زَعِيمٌ، وَالزَّعِيمُ الْحَمِيلُ لِمَنْ آمَنَ بِي، وَأَسْلَمَ، وَهَاجَرَ، بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ، وَبِبَيْتٍ فِي وَسَطِ الْجَنَّةِ، وَأَنَا زَعِيمٌ لِمَنْ آمَنَ بِي، وَأَسْلَمَ، وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللهِ، بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ، وَبِبَيْتٍ فِي وَسَطِ الْجَنَّةِ، وَبِبَيْتٍ فِي أَعْلَى غُرَفِ الْجَنَّةِ، مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَمْ يَدَعْ لِلْخَيْرِ مَطْلَبًا، وَلاَ مِنَ الشَّرِّ مَهْرَبًا، يَمُوتُ حَيْثُ شَاءَ أَنْ يَمُوتَ**"[2]. جاء في الحديث كلمتا: (مَطْلَبًا وَمَهْرَبًا)، وقد صيغتا من الثلاثيين (طَلَبَ وهَرَبَ) ومضارعهما (يَطْلُبُ ويَهْرُبُ).

١.٢- (مَفْعَل/ مَفْعَلة) من الفعل الثلاثي المعتل:

يشترط في اشتقاق (مَفْعَل) السابق ألا يكون الفعل من المثال الواوي الصحيح اللام، الذي تحذف فاؤه في المضارع، فإن كان الفعل كذلك، فإنه يكون على وزن (مَفْعِل) مكسور العين على نحو: (مورِث، وموعِد، وموضِع). وفي هذا يقول سيبويه: " فكل شيءٍ كان من هذا (فَعَلَ) فإن المصدر منه من بنات الواو، والمكان يبنى على مَفْعِل، وذلك قولك للمكان: الموعد، والموضع، والمورد"[3].

وأمّا الفعل المعتل المثال اليائي فيأتي المصدر على وزن (مَفْعَل)؛ يقول سيبويه: "وأما بنات الياء التي الياء فيهن فاءٌ فإنها بمنزلة غير المعتل، لأنها تتم ولا تعتل، وذلك أن

---

(١) الكتاب. ج٤/ص ٩٠. وأوضح المسالك ج٣/ص٢٠٩.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ٣١٣٣.

(٣) الكتاب. ج٤/ص ٩٢. وينظر: أوضح المسالك ج٣/ص٢٠٩.

الياء مع الياء أخف عليهم، ألا تراهم يقولون مَيْسَرةٌ وقال بعضهم: ميسُرة [1]. ولكي تتضح الصورة أكثر حول اشتقاق المصدر الميمي من الفعل الثلاثي المجرد المعتل نورد التفاصيل الآتية:

أولاً: تشتق الصيغة الدالة على الحدث في ذاته من الثلاثي المعتل على وزن(مَفْعَل/ مَفْعَلَة) إذا كان الفعل مثالا يائيا، يقول سيبويه: وأما بنات الياء التي الياء فيهن فاءٌ فإنها بمنزلة غير المعتل، لأنها تتم ولا تعتل، وذلك أن الياء مع الياء أخف عليهم، ألا تراهم يقولون ميسرةٌ من يسر [2]. لم يرد لهذا الاشتقاق أمثلة في سنن النّسائي.

ثانياً: تشتق الصيغة الدالة على الحدث في ذاته من الثلاثي المعتل إذا كان الفعل أجوف واويًا أو يائيًا على وزن (مَفْعَل، ومَفْعَلَة). يقول سيبويه: فإذا أردت المصدر بنيته على مفعلٍ، وذلك قولك: إن في ألف درهم لمضرباً؛ أي لضرباً. قال الله عز وجل: " أين المفرّ"، يريد: أين الفرار. فإذا أراد المكان قال: المفر، كما قالوا: المبيت حين أرادوا المكان لأنها من بات يبيت. وقال الله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾ النبأ١١. أي جعلناه عيشاً. وقد ورد في سنن النّسائي من الثلاثي المعتل وكان أجوف واويًا الحديث الذي يرويه جَابِر بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: " كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلاَةَ كَبَّرَ، ثُمَّ قَالَ: **إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ. اللَّهُمَّ اهْدِنِي لأَحْسَنِ الأَعْمَالِ وَأَحْسَنِ الأَخْلاَقِ لاَ يَهْدِي لأَحْسَنِهَا إِلاَّ**

---

(١) السابق. ج٤/ص ٩٤.

(٢) السابق. ج٤/ص ٩٤.

أَنْتَ، وَقِنِي سَيِّئَ الأَعْمَالِ وَسَيِّئَ الأَخْلاَقِ لاَ يَقِي سَيِّئَهَا إِلاَّ أَنْتَ"(١). فالمصدر الميمي الوارد في الحديث: (مَمَاتِ) صيغ من الثلاثي(مات) ومضارعه (يموت).

ثالثا: تشتق الصيغة الدالة على الحدث في ذاته من الثلاثي المعتل إذا كان الفعل ناقصا يائيا على وزن(مَفْعَل/ مَفْعَلَة). يقول سيبويه: فالموضع والمصدر فيه سواءٌ، وذلك لأنه معتل، وكان الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء، ففروا إلى مفعلٍ إذ كان مما يبنى عليه المكان والمصدر(٢).

وورد في سنن النَّسائي على وزن(مَفْعَل/ مَفْعَلَة) مضارعه (يَفْعَلُ) مفتوح العين الحديث الذي يرويه عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: **"السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ"**(٣). فالمصدر الميمي الوارد في الحديث: (مَرْضَاةٌ) صيغ من الثلاثي(رضي) ومضارعه(يرضَى).

٢. (مَفْعِل/ مَفْعِلَة):

تشتق هذه الصيغة القياسية من بناء واحد لا غير، وهو الثلاثي المجرد المعتل الفاء(المثال)، شريطة أن يكون هذا البناء صحيح اللام وتحذف فاؤه في حالة المضارع. نحو: (المَوْعِد، الموْضِع، الموْرِد). وقد تلحق هاء التأنيث هذه الصيغة من غير أن تتغير دلالتها. نحو: (الموْجِدة، الموْعِدة)(٤). ولم يرد على هذه الصيغة أمثلة في سنن النّسائي.

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٨٩٦.

(٢) الكتاب. ج٤/ص ٩٢.

(٣) سنن النسائي، حديث رقم ٥..

(٤) ينظر في: الكتاب. ج٤/ص ٩٢. وشرح الشافية. ج١/ص١٧٠. وينظر: أوضح المسالك ج٣/ص٢٠٩. وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٢٢١.

ب. الصيغ السماعية:

ورد في كلام العرب كلمات خالفت القياس المطرد في اشتقاقها من الفعل الثلاثي الصحيح والمعتل، وذلك في الصيغة الدالة على الحدث في ذاته. ويقول سيبويه بهذا الشأن: وأمّا ما كان (يفعُل) منه مضموما فهو بمنزلة (يفعَل) منه مفتوحا؛ إذ ليس في الكلام (مفعُل)، فكان مصير (يفعُل) إحدى الحركتين فألزموه أخفّهما، وذلك قولك: قتل ـــــــ يقتُل ـــــــ مقتَل. غير أن قبيلة تميم كسرت ما كان بناؤه (يفعُل) بالضم وأجرته على(مفعِل) بكسر العين على نحو قولهم: أتيك عند مطلِع الشمس. وأمّا الحجازيون فيفتحون[1].

وقام جمال الدين(٩٣٠هـ) المعروف بـ(بَحْرَق) صاحب كتاب "فتح الأقفال" بحصر المصادر الميمية المسموعة بالكسر في خمسة عشر مصدرًا قال: "وأما المصدر الميمي فمنه ما ورد بوجهين، نحو: معاب ومعيب، ومعاش ومعيش، ومحاص ومحيص، ومكال ومكيل، ومَمال ومميل. فهذه خمسة، ومنه ما ورد مكسورًا فقط، نحو: مجيء، ومشيب، ومغيب، ومبيت، ومزيد، ومسير، ومصير، ومحيض، ومبيع، ومقيل من القيلولة. فهذه عشرة. وأما سائر مواده فمقتضى الصحاح أنه لم يسمع فيها شيء، وأنه لم يرد منه شيء بالفتح فقط"[2].

وسيرجئ الباحث الحديث عن تلك المفردات في مبحث مستقل من هذا الفصل تحت عنوان (ما شذّ عن القياس من الميميات).

---

(١) ينظر في: الكتاب. ج٤/ص ٩٠.

(٢) فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، جمال الدين المعروف بـ بحرق، تحقيق: مصطفى النماس، جامعة الكويت، ١٩٩٣م. ص٢١٤.

ثانيا: الصيغ المشتقة من الأفعال غير الثلاثية:

يبنى المصدر الميمي -مما جاوز بنات الثلاثة بناء المفعول، فيضمّون أوله كما يضمون المفعول. يقول سيبويه: فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعولٌ والمكان مفعولٌ فيه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول، لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله. ويقولون للمكان: هذا مُتَحامَلُنا، ويقولون: ما فيه مُتَحامَل، أي ما فيه تَحامُلٌ. ويقولون: مُقاتَلُنا، وكذلك تقول إذا أردت المقاتلة، وذلك نحو قول الشاعر مالك بن كعب الأنصاري [الطويل][1]:

أُقَاتِلُ حَتّى لا أَرَى لِي مُقَاتَلا * وَأَنْجُو إِذَا غُمّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ**

فموطن الشاهد في هذا البيت هو مجيء كلمة (مُقَاتَلا) على زنة اسم المفعول، ويراد بها المصدر الميمي ومعناها (القتال).

وقال الزمخشري (٥٣٨هـ) في بناء المصدر المبدوء بالميم: "وقد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول كقولك: الميسور، والمعسور، والمرفوع، والموضوع، والمعقول، والمجلود"[2]، فأكثر النحويين يذهبون إلى أنها مصادر جاءت على مفعول؛ لأن المصدر مفعول"[3].

وقد ورد المصدر الميمي في سنن النّسائي من غير الفعل الثلاثي في المواضع الآتية:

١. صيغة مُفْعَل من (أَفْعَلَ - يُفْعِلُ). المُنْكَر: **عَنْ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّهُ قَالَ: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: مَا بُعِثَ مِنْ نَبِيٍّ، وَلاَ كَانَ بَعْدَهُ مِنْ**

---

(١) الكتاب. ج٤/ص ٩٥-٩٦. وينظر في: المقتضب، ج٢ /ص١١٩، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ج١/ص١٦٨، ونزهة الطرف لابن هشام: ص١٠٦.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط١، ١٩٩٣م. ص٢٧٧.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت. ج٦/ص٥٢-٥٣.

خَلِيفَةٍ إلاَّ وَلَهُ بِطانَتَانِ: بِطانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَبِطَانَةٌ لاَ تَأْلُوهُ خَبَالاً، فَمَنْ وُقِيَ بِطَانَةَ السُّوءِ فَقَدْ وُقِيَ"[1].

٢. صيغة مُنْفَعَل من (انفعل – يَنْفَعِلُ). المُنْقَلَب: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، إِذَا سَافَرَ فَرَكِبَ رَاحِلَتَهُ، قَالَ: بِإِصْبَعِهِ، وَمَدَّ شُعْبَةُ بِإِصْبَعِهِ، قَالَ: **اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الأَهْلِ وَالْمَالِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ"**[2].

٣. صيغة مُفْتَعَل من (افْتَعَل – يَفْتَعِلُ). المُنْتَهَى: عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: **بَيْنَا أَنَا عِنْدَ الْبَيْتِ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقْظَانِ، إِذْ أَقْبَلَ أَحَدُ الثَّلاَثَةِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ...، ثُمَّ رُفِعَ لِيَ الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ...، ثُمَّ رُفِعَتْ لِي سِدْرَةُ الْمُنْتَهَى فَإِذَا نَبْقُهَا مِثْلُ قِلاَلِ هَجَرَ، وَإِذَا وَرَقُهَا مِثْلُ آذَانِ الْفِيَلَةِ..."**[3].

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٤٢٠٣.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ٥٤٩٩.

(٣) سنن النسائي، حديث رقم ٤٤٨. وهجر: قرية قرب المدينة المنورة. لسان العرب فصل (القاف).

ثانيًا: الصيغ الميمية الدالة على "فاعِل" من أبنية المزيد

هي صيغة قياسية مبدوءة بميم زائدة تشتق من الفعل غير الثلاثي المبني للمعلوم للدلالة على اسم الفاعل، وحاصل صياغتها يكون بإبدال ياء المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر(1)، قال سيبويه:" وأما الاسم فيكون على مثال (أُفْعِل) إذا كان هو الفاعل، إلا أن موضع الألف ميمٌ"(2). وقال أيضا: "وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلا الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسم منها إلا والميم لاحقته أولاً مضمومة، فلما قُلْتَ مُقاتِلٌ ومُقاتَلٌ فجرى على مثال يقاتِل ويقاتَل"(3). وحتّى نتعرف على اشتقاق هذه الصيغة بشكل مفصل؛ لا بدَّ لنا من عرض أوزان الفعل المزيد وفق التسلسل الذي دأب عليه علماء الصرف، وهذه الأوزان هي على نحو من الآتي:

٢. ١- الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد

يأتي على ثلاثة أوزان هي: [أفعل، وفعّل، وفاعل]، والصيغ الميمية منها: [مُفعِل، و مُفَعّل، ومُفَاعِل] وتفصيلها على نحو من الآتي:

أولا: صيغة (مُفعِل) من الثلاثي المزيد بـ"الهمزة" (أَفْعَل) ومضارعه (يُفْعِلُ). يقول سيبويه في باب لحاق الزيادة: "فأما الهمزة فتلحق أوّلاً، ويكون الحرف على أَفْعَلَ، ويكون يَفْعَلُ منه (يُفْعِلُ). وعلى هذا المثال يجيء كل أَفْعَل. فهذا الذي على أربعة أبدًا يجري على مثال يُفعِلُ في الأفعال كلها"(4). وتشتق هذه الصيغة من الفعل اللازم والمتعدي(5).

---

(1) ينظر في: أبنية الصرف في كتاب سيبويه:ص٢٦٥، ودراسات في علم الصرف:ص٤٢.

(2) الكتاب. ج٤/ص٢٨٠. وينظر في: المقتضب، ج١/ص٧٤-٧٧. وشـرح الأشموني: ج٢ /ص٣٥٤. وشرح التصريح: ج٢/ص٧٩ .

(3) الكتاب. ج٤/ص٢٨٢.

(4) الكتاب. ج٤/ص٢٧٩.

(5) ينظر في: الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٧م. ج١/ ص١٨٦. وشرح الشافية، ج١/ص٨٣-٩٢.

وورد في سنن النَّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه أبو هريرة، أنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "**لاَ يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُ مِنْكُمُ الْمَوْتَ، إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ خَيْرًا، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتِبَ**"(1). ورد في الحديث صيغتان ميميتان دالتان على فاعِل هما: (مُحْسِنًا، ومُسِيئًا) صيغتا من غير الثلاثي (أَحْسَنَ، وأَسَاءَ) ومضارعهما (يُحسن، ويُسيء).

ثانيا: صيغة (مُفَعِّل) من الثلاثي المزيد بالتضعيف (فَعَّلَ)(2)، ومضارعه (يُفَعِّلُ). وتكون هذه الصيغة لازمة ومتعدية(3).

ومما جاء على صيغة(مُفَعِّل) في سنن النَّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه أبو هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ قَعَدَتِ الْمَلاَئِكَةُ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، فَكَتَبُوا مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَإِذَا خَرَجَ الإِمَامُ طَوَتِ الْمَلاَئِكَةُ الصُّحُفَ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: الْمُهَجِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَالْمُهْدِي بَدَنَةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي بَقَرَةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي شَاةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي بَطَّةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي دَجَاجَةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي بَيْضَةً**"(4). فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على فاعِل هي: (الْمُهَجِّرُ)، صيغت من غير الثلاثي (هَجَّرَ) ومضارعه (يُهَجِّر).

ثالثا: صيغة (مُفَاعِل) من الثلاثي المزيد بـ"الألف" (فاعَلَ)(5)، ومضارعه (يُفَاعِلُ). وتكون هذه الصيغة متعدية وقد تكون غير متعدية(1).

---

(1) سنن النسائي، حديث رقم ١٨١٨.

(2) الكتاب. ج٤/ص٦٤.

(3) ينظر في: الممتع في التصريف، ج١/ ص١٨٨. وشرح الشافية، ج١/ص٩٢-٩٦.

(4) سنن النسائي، حديث رقم ١٣٨٥.

(5) الكتاب. ج٤/ص٦٨.

ومما جاء على صيغة (مُفَاعِل) في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه أبو بَكْرَة: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: "**مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا فِي غَيْرِ كُنْهِهِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ**"[٢]. فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على فاعِل هي: (مُعَاهِدًا) صيغت من غير الثلاثي (عاهد) ومضارعه (يعاهد).

٢. ٢- الفعل الثلاثي المزيد بحرفين

يأتي على خمسة أوزان هي: [انفعل، وافتعل، وتفاعل، وتفعّل، وافعلّ]، والصيغ الميمية منها: [مُنْفَعِل، ومُفْتَعِل، ومُتَفَاعِل، ومُتَفَعِّل، ومُفْعَلّ]، وتفصيل ما ورد عليه أمثلة في سنن النَّسائي من الصيغ السابقة يكون على نحو من الآتي:

أولا: صيغة (مُفْتَعِل) من الثلاثي المزيد بـ"الألف" و"التاء" (افتعل)، ويحمل دلالة المطاوعة، ومضارعه (يَفْتَعِلُ)[٣]. وتكون هذه الصيغة متعدية وغير متعدية[٤].

ومما جاء على صيغة (مُفْتَعِل) في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه أَبو قَتَادَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم قال: " **قَامَ الرسول فِينا، فَذَكَرَ لَنا أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالإِيمَانَ بِاللَّهِ، أَفْضَلُ الأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَيُكَفِّرُ اللَّهُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: نَعَمْ، إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ، إِلاَّ الدَّيْنَ، فَإِنَّ**

---

(١) ينظر في: الممتع في التصريف، ج١/ ص١٨٨. وشرح الشافية، ج١/ص٩٦-٩٩.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ٤٧٤٧.

(٣) الكتاب. ج٤/ص٧٣. باب موضع افتعلت.

(٤) ينظر في: الممتع في التصريف، ج١/ ص١٩٢. وشرح الشافية، ج١/ص١٠٨-١١٠.

جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ قَالَ لِي ذَلِكَ"[1]. فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على فاعِل هي: (مُحْتَسِبٌ) صيغت من غير الثلاثي (احتسب) ومضارعه (يحتسب).

ثانيا: صيغة (مُتَفَعِّل) من الثلاثي المزيد بالتاء وتضعيف العين (تفعّل) ومضارعه (يَتفعّلُ).

ويقول سيبويه عن هذا الفعل: وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمرٍ حتى يضاف إليه ويكون من أهله فإنك تقول: تَفَعَّلَ، وذلك تشجّع وتبصّر وتحلّم وتجلّد [2]. وتأتي هذه الصيغة متعدية وغير متعدية[3].

ومما جاء على صيغة (مُتَفَعِّل) في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه عَمْرو بْن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: " **أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ لَيْسَ لِي شَيْءٌ وَلِي يَتِيمٌ، قَالَ: كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلاَ مُبَادِرٍ وَلاَ مُتَأَثِّلٍ**"[4]. فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على فاعِل هي: (مُتَأَثِّلٍ) صيغت من غير الثلاثي (تأثّل) ومضارعه (يتأثّل).

٢. ٣- الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف

يأتي على أربعة أوزان هي: [استفعل، وافعوعل، وافعالّ، وافْعَوّل]، والصيغ الميمية منها: [مُستَفْعِل، ومُفْعَوْعِل، ومُفْعَالّ، ومُفْعَوِّل]. وورد في سنن النَّسائي من صيغ الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف صيغة واحدة هي صيغة (مُستفعِل)، وتفصيلها على نحو من الآتي:

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٣١٥٦.

(٢) الكتاب. ج٤/ص٧١. باب استفعلت.

(٣) ينظر في: الممتع في التصريف، ج١/ ص١٨٣. وشرح الشافية، ج١/ص١٠٤-١٠٨.

(٤) سنن النسائي، حديث رقم ٣٦٦٨.

صيغة (مُستفعِل) من الثلاثي المزيد بـ"الهمزة" و"السين" و"التاء" (استفعل)، ومضارعه (يستفعل)[1]. وتكون هذه الصيغة متعدية وغير متعدية[2].

ومما جاء على صيغة (مُستفعِل) في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه أبو قَتَادَةَ قَالَ: " **كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِذْ طَلَعَتْ جِنَازَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاحٌ مِنْهُ، الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ فَيَسْتَرِيحُ مِنْ أَوْصَابِ الدُّنْيَا وَنَصَبِهَا وَأَذَاهَا، وَالْفَاجِرُ يَمُوتُ فَيَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلاَدُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ**"[3]. فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على فاعل هي: (مُستَرِيحٌ) صيغت من غير الثلاثي (استراح) ومضارعه (يستريح).

---

(١) الكتاب. ج٤/ص٧٠. باب استفعلت.

(٢) ينظر في: الممتع في التصريف، ج١/ ص١٩٤. وشرح الشافية، ج١/ص١١٠-١١٢.

(٣) سنن النسائي، حديث رقم ١٩٣١.

ثالثًا: الصيغ الميمية الدالة على "مَفْعُول"

هي صيغة قياسية مبدوءة بميم زائدة، تشتق من الفعل المبني للمجهول للدلالة على المفعول. وتزاد الميم في أول هذه الصيغة في اشتقاقها من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي. أمّا اشتقاقها من الفعل الثلاثي فيتشكّل عبر وضع الجذر الثلاثي صحيحا كان أم معتلًا في قالب (مَفْعُول)، وعند تفكيك بنية هذه الصيغة نجدها تتكون من:

بادئة "الميم" + فاء الفعل + عين الفعل + "الواو" مقحمة + لام الفعل.

وأمّا اشتقاقها من غير الثلاثي فيكون بإبدال ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر، إذ "ليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلا الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسم منها إلا والميم لاحقته أولًا مضمومة، فلما قلت مقاتِلٌ ومقاتَلٌ فجرى على مثال يُقاتِل ويُقاتَل"[1]. وفيما يلي تفصيل لاشتقاق صيغة (مَفْعُول) من الثلاثي وغير الثلاثي.

---

(1) الكتاب. ج٤/ص٢٨٢. وينظر في: المقتضب للمبرد: ج١/ص١٠٠ ، والتكملة لأبي علي الفارسي: ص٥٠٧ وما بعدها ، والمنصف: ج١/ ص٢٧٨ ، وشرح الكافية: ج٢/ ص٢٠٣ ، وأوضح المسالك: ج٣/ ص٢٣٢ .

٣. ١. اشتقاق الصيغ الميمية الدالة على "مَفْعُول":

وتشتق الصيغة الميمية الدالة على "مَفْعُول" من:

١. الأفعال الثلاثية.

٢. الأفعال غير الثلاثية.

١. صيغة "مَفْعُول" المشتقة من الأفعال الثلاثية

تأتي الصيغة الميمية الدّالة على "مفعول" قياسية من الأفعال الثلاثية على صورة واحدة وهي "مَفْعُول"، وعند تفكيك بنيتها نجدها مكونة من أحرف الجذر الثلاثي مضافا إليها لاصقة "الميم" في أول الصيغة، ومقحمة "الواو" بين عين الفعل ولامه. وتشتق صيغة "مَفْعُول" من الفعل المتعدي المبني للمجهول يقول سيبويه: "وإن كان مفعولا فهو على مثال (يُفْعَلُ)" [(١)]، وتشتق من الفعل اللازم إذا أُريد تعديتها إلى المصدر، أو الظرف، أو الجار والمجرور[(٢)].

وأمّا اشتقاق هذه الصيغة القياسية من الأفعال الثلاثية فتشتق من جميع أبواب الفعل الثلاثي الصحيح والمعتل. وتفصيل ذلك يكون على نحو من الآتي:

٣. ١. ١- صيغة "مَفْعُول" من الثلاثي الصحيح: ويدخل في هذا البناء الصرفي أقسام الفعل الصحيح(السالم، والمهموز، والمضعّف).

ومما جاء على صيغة (مَفْعُول) مشتقا من الثلاثي الصحيح السالم في سنن النّسائي الصيغة المِيمية الواردة في الحديث الذي يرويه جَرِير، قَالَ: " رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَفْتِلُ نَاصِيَةَ فَرَسٍ بَيْنَ أُصْبُعَيْهِ، وَيَقُولُ: الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ:

---

(١) الكتاب، ج٤/ص٢٨٠.

(٢) ينظر في: أبنية الصرف في كتاب سيبويه:ص٢٨٠.

الأَجْرُ وَالْغَنِيمَةُ"[1]. فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على مَفْعُول هي: (مَعْقُودٌ) صيغت من الثلاثي (عقد) ومضارعه المبني للمجهول (يُعقدُ).

وورد على صيغة (مَفْعُول) مشتقا من الثلاثي الصحيح المهموز في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه سَمُرَةَ قَالَ: " كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي جِنَازَةٍ فَقَالَ: أَهَا هُنَا مِنْ بَنِي فُلاَنٍ أَحَدٌ؟ ثَلاَثًا، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: مَا مَنَعَكَ فِي الْمَرَّتَيْنِ الأُولَيَيْنِ أَنْ لاَ تَكُونَ أَجَبْتَنِي؟ أَمَا إِنِّي لَمْ أُنَوِّهْ بِكَ إِلاَّ بِخَيْرٍ، إِنَّ فُلاَنًا لَرَجُلٌ مِنْهُمْ مَاتَ مَأْسُورًا بِدَيْنِهِ"[2]. فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على مَفْعُول هي: (مَأْسُورًا) صيغت من الثلاثي (أسر) ومضارعه المبني للمجهول (يُؤْسرُ).

وجاء على صيغة (مَفْعُول) مشتقًا من الثلاثي الصحيح المضعّف في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: "تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمَا: يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ، كَمَا يَنْفِي الْكِيرُ: خَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَيْسَ لِلْحَجِّ الْمَبْرُورِ ثَوَابٌ دُونَ الْجَنَّةِ"[3]. فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على مَفْعُول هي: (الْمَبْرُورِ) صيغت من الثلاثي (برّ) ومضارعه المبني للمجهول (يُبَرُّ).

٣. ١. ٢- صيغة "مَفْعُول" من الثلاثي المعتل: ويدخل في هذا البناء الصرفي أقسام الفعل المعتل (المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف). وقد ورد في سنن النّسائي من أقسام الفعل الثلاثي المعتل قسمان هما: (الناقص واللفيف) على نحو من الآتي:

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٣٥٧٢.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ٤٦٨٥.

(٣) سنن النسائي، حديث رقم ٢٦٣١.

جاءت صيغة (مَفْعُول) في سنن النّسائي مشتقة من الثلاثي المعتل "الناقص" وذلك في الحديث الذي يرويه رِبْعِيّ بْن حِراشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالاَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " أَضَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا، فَكَانَ لِلْيَهُودِ يَوْمُ السَّبْتِ، وَكَانَ لِلنَّصَارَى يَوْمُ الأَحَدِ، فَجَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِنَا فَهَدَانَا لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَجَعَلَ الْجُمُعَةَ وَالسَّبْتَ وَالأَحَدَ، وَكَذَلِكَ هُمْ لَنَا تَبَعٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَنَحْنُ الآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَالأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ **الْمَقْضِيُّ** لَهُمْ قَبْلَ الْخَلاَئِقِ"(١). فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على مَفْعُول هي: (الْمَقْضِيُّ) صيغت من الثلاثي (قضى) ومضارعه المبني للمجهول (يُقْضَى).

وجاءت صيغة (مَفْعُول) في سنن النّسائي مشتقة من الثلاثي المعتل "اللفيف المفروق" في الحديث الذي يرويه ابْن أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، " أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، اسْتَعْمَلَ رَجُلاً مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَأَرَادَ أَبُو رَافِعٍ أَنْ يَتْبَعَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ الصَّدَقَةَ لاَ تَحِلُّ لَنَا، وَإِنَّ **مَوْلَى** الْقَوْمِ مِنْهُمْ"(٢). فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على مَفْعُول هي: (مَوْلَى) صيغت من الثلاثي (وَلِيَ) ومضارعه المبني للمجهول (يُوْلَى).

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ١٨٦٣.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ٢٦١٢.

٢. صيغة "مَفْعُول" المشتقة من الأفعال غير الثلاثية

هي صيغة قياسية مبدوءة بميم زائدة تشتق من مصدر الفعل غير الثلاثي، أو من الفعل غير الثلاثي المبني للمجهول للدلالة على اسم المفعول، وتتشكل بنيتها عن طريق إبدال ياء المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر[1]، قال سيبويه: "وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلا الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسم منها إلا والميم لاحقته أولًا مضمومة، فلما قلت مُقاتِلٌ ومُقاتَلٌ فجرى على مثال يُقاتِل ويُقاتَل"[2].

وكي نتعرف اشتقاق هذه الصيغة؛ لا بدَّ من عرض أوزان الفعل المزيد وفق التسلسل الذي دأب عليه علماء الصرف، وهذه الأوزان هي على نحو من الآتي:

٢. ١- الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد

ويأتي على ثلاثة أوزان هي: [أفعل، وفعّل، وفَاعَل]، والصيغ الميمية منها: [مُفعَل، ومُفَعَّل، ومُفَاعَل] وتفصيلها على نحو من الآتي:

أوّلا: صيغة (مُفعَل) من الثلاثي المزيد بـــ"الهمزة" (أَفْعَلَ) ومضارعه (يُفْعِلُ). يقول سيبويه في باب لحاق الزيادة: "فأما الهمزة فتلحق أولاً، ويكون الحرف على أَفْعَلَ ، ويكون يَفْعل منه يُفْعِلُ. وعلى هذا المثال يجيء كل (أَفْعَلَ). فهذا الذي على أربعة أبدًا يجري على مثال يُفْعِلُ في الأفعال كلها مزيدة وغير مزيدة"[3]. وتشتق هذه الصيغة من الفعل اللازم والمتعدي[4].

---

(١) ينظر في: أبنية الصرف في كتاب سيبويه:٢٦٥، ودراسات في علم الصرف:٤٢.

(٢) الكتاب. ج٤/ص٢٨٢.

(٣) الكتاب. ج٤/ص٢٧٩.

(٤) ينظر في: الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٧م. ج١/ ص١٨٦. وشرح الشافية، ج١/ص٨٣-٩٢.

وورد في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: " كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ: يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ، إِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ **مُحْدَثَةٍ** بِدْعَةٌ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ، وَكُلُّ ضَلاَلَةٍ فِي النَّارِ..."(١). فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على مَفْعُول هي: (مُحْدَثَةٍ) صيغت من غير الثلاثي (أحدث) ومضارعه (يُحدثُ).

ثانيا: صيغة (مُفَعّل) من الثلاثي المزيد بـ"التضعيف" (فعّل)(٢)، ومضارعه (يُفعِّلُ). وتكون هذه الصيغة لازمة ومتعدية(٣).

ومما جاء على صيغة(مُفَعّل) في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه سَلَمَةَ بْنِ نُفَيْلٍ الْكِنْدِيِّ، قَالَ: " كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَذَالَ النَّاسُ الْخَيْلَ، وَوَضَعُوا السِّلاَحَ، وَقَالُوا: لاَ جِهَادَ قَدْ وَضَعَتِ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بِوَجْهِهِ، وَقَالَ: كَذَبُوا الآنَ، الآنَ جَاءَ الْقِتَالُ، وَلاَ يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ، وَيُزِيغُ اللَّهُ لَهُمْ قُلُوبَ أَقْوَامٍ، وَيَرْزُقُهُمْ مِنْهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَحَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللهِ، وَالْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ يُوحَى إِلَيَّ أَنِّي مَقْبُوضٌ غَيْرَ **مُلَبَّثٍ**، وَأَنْتُمْ تَتَّبِعُونِي أَفْنَادًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، وَعُقْرُ دَارِ الْمُؤْمِنِينَ الشَّامُ"(٤). فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على مَفْعُول هي: (مُلَبَّثٍ) صيغت من المزيد على الثلاثي (لبّث) ومضارعه (يُلبّثُ).

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ١٥٧٨.

(٢) الكتاب. ج٤/ص٦٤.

(٣) ينظر في: الممتع في التصريف، ج١/ ص١٨٨. وشرح الشافية، ج١/ص٩٢-٩٦.

(٤) سنن النسائي، حديث رقم ٣٥٦١.

ثالثاً: صيغة (مُفاعَل) من الثلاثي المزيد بـ"الألف" (فاعَل)[1]، ومضارعه (يُفَاعِلُ). وتكون هذه الصيغة متعدية وقد تكون غير متعدية[2].

ومما جاء على صيغة (مُفاعَل) في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه أبو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " أَتَاكُمْ رَمَضَانُ شَهْرٌ مُبَارَكٌ فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، تُفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَتُغْلَقُ فِيهِ أَبْوَابُ الْجَحِيمِ، وَتُغَلُّ فِيهِ مَرَدَةُ الشَّيَاطِينِ، لِلَّهِ فِيهِ لَيْلَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، مَنْ حُرِمَ خَيْرَهَا فَقَدْ حُرِمَ"[3]. فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على مَفْعُول هي: (مُبارَكٌ) صيغت من المزيد على الثلاثي بالألف (بارك) ومضارعه (يُبارِكُ).

٢. ٢- الفعل الثلاثي المزيد بحرفين

يأتي على خمسة أوزان هي: [انفعل، وافتعل، وتفاعل، وتفعّل، وافعلّ]، والصيغ الميمية منها: [مُنْفَعَل، ومُفْتَعَل، ومُتَفَاعَل، ومُتَفَعَّل، ومُفْعَلّ]، وتفصيل ما جاء عليه أمثلة في سنن النَّسائي من الصيغ السابقة يكون على نحو من الآتي:

أولا: صيغة (مُنْفَعَل) من الثلاثي المزيد بـ"الألف" و"النون" (انفعل)، قال سيبويه: "أما النون فتلحق أولاً ساكنة فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، فيكون الحرف على (انفعلَ يَنفعِلُ)...، ويكون الفاعل منه على(مُنْفَعِل) ومفعوله على (مُنْفَعَل)، إلا أن الميم

---

(١) الكتاب. ج٤/ص٦٨.

(٢) ينظر في: الممتع في التصريف، ج١/ ص١٨٨. وشرح الشافية، ج١/ص٩٦-٩٩.

(٣) سنن النسائي، حديث رقم ٢١٠٦.

مضمومة"[1]. وتجيء هذه الصيغة في كلام العرب للمطاوعة، وتكون متعدية ومضارعها المبني للمجهول (يُنفعَلُ)(٢). ولم يأتِ على هذه الصيغة أمثلة في سنن النسائي.

ثانيا: صيغة (مُفْتعَل) من الثلاثي المزيد بـ"الألف" و"التاء" (افتعل)، وتحمل دلالة المطاوعة، ومضارعها (يَفْتعِلُ)[3]. وتكون هذه الصيغة متعدية وغير متعدية[4].

وجاء على صيغة(مُفْتعَل) في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه ابْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: " حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أُتِيَ بِمِثْلِ هَذَا: فَأَمَرَ الْبَائِعَ أَنْ يَسْتَحْلِفَ، ثُمَّ يَخْتَارَ الْمُبْتَاعُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ"[5]. فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على مفعول هي: (الْمُبْتَاعُ) صيغت من غير الثلاثي (ابتاع) ومضارعها المبني للمجهول (يُبتاعُ).

ثالثا: صيغة (مُتَفَعَّل) من الثلاثي المزيد بـ"التاء" وتضعيف "العين" (تفعّل) ومضارعه (يَتفعّلُ). ويقول سيبويه عن هذا الفعل: وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمرٍ حتى يضاف إليه ويكون من أهله، فإنك تقول: تفعّل، وذلك تشجّع وتبصّر وتحلّم وتجلّد [6]. وتأتي هذه الصيغة متعدية وغير متعدية[7].

ومما جاء على صيغة (مُتَفَعَّل) في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي رُوِي عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عُثْمَانَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ حِينَ حَصَرُوهُ فَقَالَ: أَنْشُدُ

---

(١) الكتاب. ج٤/ص٦٥ باب ما طاوع الذي فعله على فَعَلَ، وباب ما تسكن أوائله من الأفعال المزيدة. ص٢٨٢.

(٢) ينظر في: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٣٩٥. وجاء في كتاب الممتع في التصريف أن بناء (انفعل) لا يكون متعديا أبدا.ج١/ص١٨٩.

(٣) الكتاب. ج٤/ص٧٣. باب موضع افتعلت.

(٤) ينظر في: الممتع في التصريف، ج١/ ص١٩٢. وشرح الشافية، ج١/ص١٠٨-١١٠.

(٥) سنن النسائي، حديث رقم ٤٦٤٩.

(٦) الكتاب. ج٤/ص٧١. باب استفعلت.

(٧) ينظر في: الممتع في التصريف، ج١/ ص١٨٣. وشرح الشافية، ج١/ص١٠٤-١٠٨.

بِاللَّهِ رَجُلاً سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ جَيْشِ الْعُسْرَةِ، يَقُولُ: مَنْ يُنْفِقُ نَفَقَةً مُتَقَبَّلَةً؟ فَجَهَّزْتُ نِصْفَ الْجَيْشِ مِنْ مَالِي، فَانْتَشَدَ لَهُ رِجَالٌ..." (١). فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على مفعول هي: (مُتَقَبَّلَةً) صيغت من غير الثلاثي (تقبّل) ومضارعها المبني للمجهول (يُتقبّلُ).

٢. ٣- الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف:

يأتي على أربعة أوزان هي: [استفعل، وافعوعل، وافعالّ، وافْعَوّل]، والصيغ الميمية منها: [مُستفعَل، ومُفعوعَل، ومُفعَالّ، ومُفعوّل]. وورد في سنن النَّسائي من صيغ الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف صيغة ميمية واحدة هي صيغة (مُستفعَل)، وتفصيلها على نحو من الآتي:

صيغة (مُستفعَل) من الثلاثي المزيد بـ"الهمزة" و"السين" و"التاء" (استفعل)، ومضارعه (يستفعل)، وتكون هذه الصيغة متعدية وغير متعدية(٢).

ومما جاء على صيغة (مُستفعَل) في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه أبو قَتَادَةَ قَالَ: " كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِذْ طَلَعَتْ جِنَازَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاحٌ مِنْهُ، الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ فَيَسْتَرِيحُ مِنْ أَوْصَابِ الدُّنْيَا وَنَصَبِهَا وَأَذَاهَا، وَالْفَاجِرُ يَمُوتُ فَيَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلاَدُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ"(٣). فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على مفعول هي: (مُسْتَرَاحٌ مِنْهُ) صيغت من غير الثلاثي (استراح منه) ومضارعها (يُستَرَاحُ منه).

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٣٦٠٩.

(٢) ينظر في: الممتع في التصريف، ج١/ ص١٩٤. وشرح الشافية، ج١/ص١١٠-١١٢.

(٣) سنن النسائي، حديث رقم ١٩٣١.

رابعًا: الصيغتان الدالتان على الزمان والمكان (مَفْعَل) و(مَفْعِل)

هما صيغتان قياسيتان مبدوءتان بميم زائدة للدلالة على مكان الفعل أو زمانه. ويرى ابن يعيش(٦٤٣هـ) أن " الغرض من الإتيان بهذه الأبنية ضرب من الإيجاز والاختصار، ولولاها لزمك أن تأتي بالفعل ولفظ المكان أو الزمان"[1]. فبدلا من أن تقول: هذا مكان يجلس فيه الرجال. تقول: هذا مجلس الرجال. لأن "من الميسور الوصول إلى هذه الدلالة بتعبيرات أخرى خالية من الاسمين السالفين ولكنها تعبيرات لم تبلغ في الإيجاز مبلغ اسم الزمان والمكان، فمزية كل منهما أنه يؤدي بكلمة واحدة ما لا تؤديه غيره من كلمات متعددة"[2].

ويلحظ من كلام ابن يعيش السابق أن الدلالة التي تحملها هاتان الصيغتان تتمثل في أنك تفيد منهما زمان الفعل ومكانه بأوجز عبارة وأخصر لفظ؛ علما أنهما تختلفان عن ظرفي الزمان والمكان، فاسما الزمان والمكان لهما دلالة مزدوجة, وهي الدلالة على معنى المصدر الأصلي وهو الحدث, والدلالة أيضًا على زمان وقوعه أو مكان وقوعه.

وتعد صيغتا الزمان والمكان من صيغ المشتقات، غير أن أصل اشتقاقهما مختلف فيه، ومنبع ذلك الاختلاف مرتبط بأصل الاشتقاق في اللغة العربية أهو من المصدر أم من الفعل؟ وقد أفرد أبو البركات الأنباري(٥٧٧هـ) لهذه القضية مسألة في كتابه "الإنصاف" تحت عنوان [القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر؟] ورقمها (٢٨) [3]. وأفاض أبو البركات الأنباري في بيان الاختلاف في أصل الاشتقاق بين البصريين والكوفيين، و أكثرَ من إيراد الحجج والبراهين لكل من الفريقين.

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م. ج٦/ص١٠٧.

(٢) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، ١٩٩٨م. ج٣/ص٣١٨.

(٣) ينظر في: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٩٩٨م. ج١/ص٢١٧-٢٢٤ .

فالبصريون يرون أن المصدر هو أصل الاشتقاق والفعل متفرع عنه، واستندوا في ذلك الادعاء إلى أن مفهوم المصدر يحمل دلالة واحدة هي دلالته على الحدث مجردا من الزمن، بينما يحمل مفهوم الفعل دلالة الحدث ودلالة الزمن معًا؛ ومن البَدَهِي أن صاحب الدلالة الواحدة يكون قبل صاحب الدلالة المتعددة[١].

وقالوا أيضا، إن المصدر من حيث أقسام الكلم اسم، والاسم مستغن عن الفعل، والفعل مفتقر إلى الاسم والمستغني بنفسه ينبغي أن يكون أصلا للمفتقر إلى غيره[٢].

وكان ردُّ الكوفيين على ذلك الادعاء بقولهم: إن الفعل أصل والمصدر متفرع عنه، فالمصدر يُذكر تأكيدا للفعل، ولا مجال للشك في أن رتبة المؤكَّد تكون قبل رتبة المؤكِّد.

وقالوا أيضا، الفعل يعمل في المصدر، والمنطق يقول: إن رتبة العامل تكون قبل رتبة المعمول[٣].

هذا ما كان من اختلاف في أصل الاشتقاق بين البصريين والكوفيين، ولم يكن اسما الزمان والمكان بمنأى عن ذلك الاختلاف لاعتبارهما من المشتقات.

وانقسم علماء اللغة في أصل اشتقاق اسمي الزمان والمكان إلى قسمين. فالبصريون يرون أن أصل اشتقاق اسمي الزمان والمكان يكون من المصدر.

وأمّا الكوفيون ومن تبعهم فيرون أن أصل اشتقاق اسمي الزمان والمكان يكون من الماضي الثلاثي المسند إلى المفرد الغائب، فهذا ابن السّراج(٣١٦ه) يفرد في كتابه "الأصول" بابا أسماه (ذكر المشتق من ذوات الثلاثة على مثال المضارع مما أوله ميم) يقول فيه: "اعلم

---

(١) ينظر في: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١/ص٢١٧ .

(٢) ينظر في: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١/ص٢١٨ .

(٣) هناك حجج وبراهين أخرى أوردها أبو البركات الأنباري ، وقد اكتفى الباحث بذكر بعض منها لتسليط الضوء على ماهيتها. ينظر في: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١/ص٢١٨ .

أنهم يشتقون للمكان والمصدر والزمان من الثلاثي..."[1]. وينتهج ابن مالك(٦٧٢هـ) في ألفيته ذلك النهج بقوله:

نَحْوِ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا *** صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

ويعلّق ابن عقيل على بيت ابن مالك السابق قائلا: "وظاهر كلامه أيضا أن (مرمى) مشتق من (رمى) وليس هذا على مذهب البصريين فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل"[2].

وتبعهم في هذا الرأي ابن عقيل(٧٦٩هـ) قال: "وأمّا ما صيغ من المصدر نحو (مجلس زيد ومقعده) فشرط نصبه قياسًا أن يكون عامله من لفظه"[3].

ويتضح للباحث بعد استلهام معطيات آراء العلماء حول مسألة أصل الاشتقاق في اللغة العربية بعامة، وأصل اشتقاق اسمي الزمان والمكان بخاصة، أنها آراء مبنية على أصلين اثنين هما: أصل المصدر، أو الماضي الثلاثي المسند إلى المفرد الغائب. هذا ما كان عليه علماء الصرف القدامى[4].

أما اللغويون المحدثون فمنهم من سار على خُطى القدامى، وتبع نهجهم السالف ذكره حول أصل الاشتقاق، ومنهم من ذهب مذهبا آخر، وخالف ذلك النهج، وقال بفكرة "الأصول الثلاثية"، التي تشابه مبدأ عمل المعجميين الذين يربطون بين المفردات بأصول المادة. وهذه

---

(١) الأصول في النحو، ابن السّراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م. ج٣/ص١٤٠.

(٢) شرح ابن عقيل، ج١/ ص ٥٢٩ .

(٣) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين، المكتبة المصرية، بيروت، ١٩٩٥م. ج١/ص٥٣٠ .

(٤) ومنهم من أضاف أصلا ثالثا وهو الفعل المضارع. وقال بوجود هذا الأصل العالم (أحمد بن علي المسعود) في كتابه "مراح الأرواح" وهو من علماء القرن التاسع الهجري. ص٤٧.

الأصول الثلاثية تتمثل بـــ (فاء الفعل، وعين الفعل، ولام الفعل)، أو ما يعرف بأحرف التمثيل الصرفي.

وقد نادى بهذه الفكرة (الأصول الثلاثية) عبد الله درويش في كتابه (دراسات في علم الصرف)(1)، وتمام حسان(١٤٣٢ه)، وتقضي هذه الفكرة أن جميع المشتقات بما فيها الأفعال بأزمنتها والمصادر تصبح فروعا لتلك الأصول الثلاثية؛ فهي عبارة عن جملة من الأصوات المجردة يعمد إليها مستخدمو اللغة، ويضعونها في قوالب صرفية من أجل التعبير عن السياق الكلامي الذي ستوظف فيه تلك الأصول(2).

إن فكرة الأصول الثلاثية تشكل النواة التي تنبثق منها جميع المعاني الصرفية داخل السياقات الكلامية؛ فهي تلخص العلاقة بين المفردات المشتركة في الأصول نفسها. ويصبح الاشتقاق في تصور تمام حسان دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم كما كانت المباني والزيادات والملحقات دراسة صرفية مسوقة لخدمة النحو وهذا ما دعا إليه تمام حسان في طرحه لتلك الفكرة(3).

ويميل الباحث في مسألة أصل الاشتقاق في اللغة العربية بعامة وأصل اشتقاق اسمي الزمان والمكان بخاصة إلى المزج بين رأي علماء الكوفة الذي يفضي إلى أن أصل الاشتقاق يرتكز على فكرة الماضي الثلاثي المسند إلى المفرد الغائب على نحو الفعل [كتب] مثلا، وبين فكرة "الأصول الثلاثية" التي جاء بها تمام حسان على نحو الأصول الثلاثية للفعل [كتب] التي تتمثل بـــ [ك ت ب].

---

(١) ينظر في: دراسات في علم الصرف، عبد الله درويش، ص٤٠.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار للبيضاء-المغرب، ١٩٩٤م. ص ١٦٦ - ١٦٩.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب، ١٩٩٤م. ص ١٦٩ .

فالجذر الثلاثي أصل لاشتقاق الفعل الماضي الذي تتفرع عنه بقية المشتقات الأخرى. ذلك أن معرفة الجذر الأصلي للكلمة قد يؤدي إلى رسم معالم الكلمة وأُطرها العامة، وتلك المعرفة تقترن اقترانا متينا بآلية الاشتقاق فهي " الوسيلة التي تتحقق بها الصلة بين كلمات اللغة، وهذه الصلة قوامها اشتراك الكلمات في جذر واحد ثابت لا يتغير. وهو ما يُعبر عنه المعجميون باسم [الاشتراك في المادة]؛ حيث يجعلون حروف هذا الجذر مدخلاً إلى شرح معاني الكلمات ودلالاتها التي ترجع إلى جذر أو أصل واحد ثابت هو في الحقيقة يُشكل البنية الأساسية للكلمة"(1).

---

(1) الكلمة دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م. ص ٦٧.

٤. ١. اشتقاق صيغ اسمي الزمان والمكان:

يشتق اسما الزمان والمكان من:

١. الأفعال الثلاثية.

٢. الأفعال غير الثلاثية.

أولا. الصيغ المشتقة من الأفعال الثلاثية. وهي نوعان:

أ. صيغ قياسية. ب. صيغ سماعية.

أ. الصيغ القياسية: ١. (مَفْعَل) ٢. (مَفْعِل)

١. **(مَفْعَل)**: وتشتق هذه الصيغة من الأفعال الآتية:

١- المضارع الصحيح المضموم العين (يَفْعُلُ):

يرى علماء اللغة أن اسمي الزمان والمكان يشتقان من الفعل المضارع الصحيح المضموم العين على (مفعَل) بفتح العين قياسا، وما جاء من كلمات على خلاف تلك القاعدة يعدّ شاذا ولا يقاس عليه. قال سيبويه:" وأما ما كان (يفعُل) منه مضموما فهو بمنزلة ما كان (يفعَل) منه مفتوحا، ولم يبنوه على مثال (يفعُل) لأنه ليس في الكلام (مفعُل)، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين، ألزموه أخفهما. وذلك قولك: [قتل يقتُل]، وهذا المقتَل."[(١)].

وقد ورد في سنن النّسائي على (مفعَل) ومضارعه (يفعُل) مضموم العين قولهﷺ: "إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، قَالَ: فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُقْعِدَانِهِ فَيَقُولاَنِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ، فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ،

---

(١) الكتاب، ج٤/ص٩٠.

فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ"[1]. فاسم المكان الوارد في الحديث: (مَقْعَدًا) صيغ من الثلاثي(قَعَدَ) ومضارعه(يَقْعُدُ).

٢- المضارع الصحيح المفتوح العين (يَفْعَلُ):

يرى علماء اللغة أن الفعل المضارع الصحيح المفتوح العين(يَفعَلُ) يصاغ منه اسما الزمان والمكان على(مَفْعَل) بفتح العين قياسا. وما ورد منه خلاف ذلك فشاذ لا يقاس عليه. قال سيبويه: "وأما ما كان (يفعَل) منه مفتوحًا فإن اسم المكان يكون مفتوحا، كما كان الفعل مفتوحا[2]. وذلك قولك: [شرِب يشرَبُ]. وتقول للمكان مشرَبٌ. و[لبس يلبَس]، والمكان الملبَس...، ويقولون المذهَب للمكان"[3]. ويمكن لهذه الصيغة من هذا الاشتقاق أن تؤنث أي تلحقها هاء التأنيث فتصبح (مَفْعَلة)[4].

وورد في سنن النَّسائي على (مفعَل) ومضارعه (يفعَل) مفتوح العين قوله ﷺ: "عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ عُمَرَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ أَخَذَ يُحَدِّثُنَا عَنْ أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم لَيُرِينَا مَصَارِعَهُمْ بِالأَمْسِ، قَالَ : هَذَا مَصْرَعُ فُلاَنٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ غَدًا"[5]. فاسم المكان الوارد في الحديث: (مَصْرَعُ) صيغ من الثلاثي(صَرَعَ) ومضارعه (يَصْرَعُ).

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٢٠٤٩.

(٢) أشار سيبويه في معرض حديثه عن هذا الوزن أن قبيلة تميم تكسر عين (مفعل) المصوغ من المضارع المفتوح العين وهي لغتهم، بينما يلتزم الحجازيون الفتح. وهذه الإشارة تختص فقط بالمصدر الميمي واسم المكان. ج٤/ص٩٠.

(٣) الكتاب، ج٤/ص٨٩.

(٤) ينظر في: الكتاب، ج٤/ص٩٠.

(٥) سنن النسائي، حديث رقم ٢٠٧٤.

وقد تابع غير عالم رأي سيبويه في الاشتقاق السابق لاسمي الزمان والمكان، ولم يقولوا بخلافه، إنما رددوا مقولة سيبويه في اشتقاق صيغة (مفعَل) السالفة[1]. قال الفراء(٢٠٧هـ):" فإذا كان (يفعُل) مضموم العين مثل: [يدخل ويخرج] آثرت العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين"[2].

٣- المعتل العين(الأجوف الواوي):

تشتق صيغة (مَفْعَل) من الفعل الأجوف الواوي للدلالة على اسمي الزمان والمكان. وهذا الاشتقاق يعد قياسا مطردا لا شذوذ فيه. يقول ابن عصفور: أما معتل اللام أو العين، فإن اسمي الزمان والمكان على (مَفْعَل) بفتح العين نحو: المرمى، والمقام، والمغزى. وقد ورد في سنن النَّسائي على (مفعَل) من معتل العين الأجوف الواوي ومضارعه (يفعُل) مضموم العين قوله ﷺ:" مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلاَةِ الْقَائِمَةِ. آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ الَّذِي وَعَدْتَهُ إِلاَّ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[3]. فاسم المكان الوارد في الحديث: (الْمَقَامَ) صيغ من الثلاثي (قام) ومضارعه (يقوم).

٤- المعتل اللام(الناقص):

يأتي اسما الزمان والمكان من الثلاثي المعتل اللام (الناقص) مطلقا على وزن (مَفْعَل)، سواء أكان واويا أم يائيا[4]، وما ورد منه خلاف ذلك يعدّ شاذاً ولا يقاس عليه.

---

(١) ينظر في: معاني القرآن للفراء ج٢/ص١٤٨، والتكملة لأبي علي الفارسي ص٥٣٥. والمفصل للزمخشري ص٣٠٨

(٢) معاني القرآن، زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية، مصر، ج٢/ص١٤٣.

(٣) سنن النسائي، حديث رقم ٦٨٠.

(٤) ينظر في: الكتاب، ج٤/ص ٨٧-٩٢. وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٢٨٧.

ويدخل في هذا الباب كل فعل ناقص مضارعه مفتوح العين، نحو: الفعل (سعى)، ومضارعه(يسعى)، واسم المكان منه(مَسعى). أو مضارعه مضموم العين، نحو: الفعل(غزا)، ومضارعه(يغزو)، واسم المكان منه (مغزى). أو مضارعه مكسور العين، نحو: الفعل(رمى)، ومضارعه(يرمي)، واسم المكان منه (مرمى).

٢. (مَفْعِل):

تشتق هذه الصيغة من الأفعال الآتية:

١- المضارع الصحيح المكسور العين (يَفعِلُ):

يأتي اسما الزمان والمكان من الثلاثي الصحيح ومضارعه المكسور العين على وزن (مَفْعِل) قياسا، وما ورد منه خلافا لذلك فهو شاذ ولا يقاس عليه. قال سيبويه: "أما ما كان من [فَعَل] [يفعِلُ] فإن موضع الفعل مَفعِل، وذلك قولك: هذا [مَحبِسُنا، ومضربُنا، ومجلِسُنا]، كأنهم بنوه على بناء [يفعِلُ]، فكسروا العين كما كسروها في [يفعِل]. ثم يقول: فإذا أراد المكان قال: المفِرُّ، كما قالوا: المبيت حين أرادوا المكان"[1]. هذا ما كان من كلام سيبويه فيما يخص اسم المكان، أمّا حديثه عن اسم الزمان فيقول فيه: "وقد يجيء [المفعِل] يراد به الحين[2]. فإذا كان من [فَعَل] [يفعِلُ] بنيته على [مفعِل]، تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان. وذلك قولك: أتت الناقة على مَضرِبِها، وأتت على مَنْتِجِها، إنما تريد الحين الذي فيه النِّتاج والضِّراب"[3]. ويمكن أن تلحق هاء التأنيث صيغة المكان(مَفْعِل) على نحو: المَزِلَّة أي موضع الزلل[4].

---

(١) ينظر في: الكتاب، ج٤/ص٨٧. وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٢٨٧.

(٢) الحين: من مصطلحات سيبويه، ويراد به اسم الزمان.

(٣) ينظر في: الكتاب، ج٤/ ص٨٨.

(٤) الكتاب، ج٤/ ص٨٨.

وورد من أمثلة الثلاثي الصحيح ومضارعه المكسور العين في سنن النَّسائي قوله ﷺ: "إنِّي كُنْتُ أُجَاوِرُ هَذِهِ الْعَشْرَ، ثُمَّ بَدَا لِي أَنْ أُجَاوِرَ هَذِهِ الْعَشْرَ الأَوَاخِرَ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِي، فَلْيَثْبُتْ فِي مُعْتَكَفِهِ، وَقَدْ رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فَأُنْسِيتُهَا، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الأَوَاخِرِ فِي كُلِّ وِتْرٍ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ "(1). فاسم المكان الوارد في الحديث: (مُعْتَكَفِهِ) صيغ من الفعل (اعتكف) ومضارعه (يعتكِفُ).

٢- معتل الفاء (المثال الواوي):

يأتي اسما الزمان والمكان من الثلاثي المعتل الفاء من بنات الواو على وزن (**مَفْعِل**) قياسًا لا شذوذ فيه، سواء أكان المضارع مفتوح العين(**يَفْعَلُ**) أم مكسورها (**يَفْعِلُ**). وذلك قولك للمكان: الموعِد، والموضِع، والمورِد(2).

وتحذف الواو من مضارعه بسبب وقوعها بين ياء وكسرة. وفي ذلك يقول سيبويه: "فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: ياجل وييجل، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يفعِلُ، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرةٍ إذ كرهوها مع ياء فحذفوها"(3).

وقد تابع جمهور علماء اللغة من كلتا المدرستين رأي سيبويه السابق، وقالوا بعلة حذف الواو من الثلاثي المثال عند اشتقاق المضارع منه(4). فهم يرون أنّ الواو مستثقلة, وقد اكتنفها ثقيلان: (الياء والكسرة), إضافةً إلى أنّ الفعل نفسَه أثقل من الاسم؛ لذا وجب تخفيفه، فلما اجتمع هذا الثقل آثرت العرب تخفيفه(5).

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ١٣٥٦.

(٢) ينظر في: الكتاب، ج٤/ص ٨٧-٩٢. وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٢٨٧.

(٣) الكتاب، ج٤/ص٥٢-٥٣ .

(٤) ينظر في: المقتضب للمبرد. ج١/ص٢٢٦. ومجالس ثعلب. ج٢/٣٦٠. ومعاني القرآن للزجاج/ ج١ص٧٣. والأصول لابن السراج/ج٣ص٢٧٦. والمنصف لابن جني/ج١ص١٨٤-١٨٨. والإنصاف لابن الأنباري/ج٣ص٢٧٨. وتسهيل الفوائد لابن مالك/ص٥٨. والممتع/ج٢ص٤٢٦، والمقرّب/٥٤٢، لابن عصفور. وشرح الشافية للرضي/ج٣ص٨٨، و شرح الأشموني/ج٤ص٥٧٥.

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ج١٠/ص٥٩.

وورد من أمثلة الثلاثي المعتل ومضارعه المفتوح العين في سنن النَّسائي قوله ﷺ: "فَإِذَا فَرَغَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ خَلْقِهِ وَأَخْرَجَ مِنَ النَّارِ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ، أَمَرَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّسُلَ أَنْ تَشْفَعَ، فَيُعْرَفُونَ بِعَلَامَاتِهِمْ؛ إِنَّ النَّارَ تَأْكُلُ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا مَوْضِعَ السُّجُودِ، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مِنْ مَاءِ الْجَنَّةِ فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ"(١). فاسم المكان الوارد في الحديث: (مَوْضِعَ) صيغ من الفعل (وضع) ومضارعه (يضَعُ).

وورد من أمثلة الثلاثي المعتل ومضارعه المكسور العين في سنن النَّسائي قوله ﷺ: "يَا لَيْتَهُ مَاتَ بِغَيْرِ مَوْلِدِهِ، قَالُوا: وَلِمَ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ بِغَيْرِ مَوْلِدِهِ قِيسَ لَهُ مِنْ مَوْلِدِهِ إِلَى مُنْقَطَعِ أَثَرِهِ فِي الْجَنَّةِ"(٢). فاسم المكان الوارد في الحديث: (مَوْلِدِهِ) صيغ من الفعل (وَلَدَ) ومضارعه (يلِدُ).

٣- معتل العين (الأجوف اليائي):

يجري علماء اللغة اشتقاق اسمي الزمان والمكان مجرى اشتقاق الصحيح من المضارع المعتل العين (الأجوف اليائي) على وزن (مَفْعِل)(٣). وكان أول من أشار إلى أن ذلك الاشتقاق هو مذهب القياس: سيبويه.

فقد قرن سيبويه ما كان معتل العين بالياء والصحيح في موضع واحد، ولم يفرق بينهما، وذلك لاشتراكهما في الحكم عنده. قال سيبويه: "أما ما كان من [فعل] [يفعِلُ] فإن موضع الفعل مفعِل، وذلك قولك: هذا [محبِسُنا، ومضرِبُنا، ومجلِسُنا]، ثم يقول: فإذا أردت المكان قلت: المفِرُّ، كما قالوا: المبيت حين أرادوا المكان؛ لأنها من [بات يبيت]"(٤).

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ١١٤٠.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ١٨٣٢.

(٣) ينظر في: معاني القرآن ج٢/ص١٤٩ . وإصلاح المنطق ص٢٤٦. وارتشاف الضرب ج٢/ ص٥٠١ .

(٤) الكتاب، ج٤/ص٨٨. وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٢٨٧.

* مسألة مشتركة في اشتقاق الصيغة الميمية [مفعل]

صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة في عام ثمانين وتسعمئة وألف قرار مجمعي يقضي بجواز مجيء المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان المصوغة من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي على (المفعَل) بالفتح. فيقال: طار مَطارًا، والآن مَطاره، وهنالك المطار[1].

ويعود ذلك القرار الصادر عن المجمع اللغوي في القاهرة إلى تشعب الأحكام وكثرة المستثنيات التي تعتري أحكام صوغ المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من الفعل الثلاثي لدى علماء الصرف. وهذا ما استند إليه محمد شوقي أمين في مذكرته المرفوعة إلى المجمع اللغوي بخصوص ذلك الاشتقاق[2]. ومن جملة ما قاله: "تتشعب الأحكام في صوغ المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان وتفترق مستثنياتها طرائق قِددًا، حتى إن الباحث لا يكاد يلمّ شتاتها إلا وقد دار رأسه وضاقت نفسه"[3].

وبداعي التيسير والتسهيل على أبناء اللغة العربية ومستخدميها ارتأى محمد شوقي أمين في مقترحه المقدّم للمجمع إجازة الفتح والكسر في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي، فيقال: المسار والمطار للمصدر، أو الاسم، وكذلك المسير والمطير. ويبتعد محمد شوقي أمين في رأيه السابق عن تشعب الأحكام وتداخلها التي تعاورتها كتب علماء اللغة القائلة بأن الفتح للمصدر والكسر لاسمي الزمان والمكان مما مضارعه معتل العين بالياء.

---

(١) في أصول اللغة، مصطفى حجازي وضاحي عبد الباقي، القاهرة، ١٩٨٣م. ج٣ / ص١١ .

(٢) عمد الباحث إلى تقديم رأي "محمد شوقي أمين" بشكل مقتضب دون الخوض في التفصيلات طلبا للإيجاز؛ إذ لم يسلم محمد شوقي أمين نفسه من النقد الذي وجهه إلى غيره ممن خاضوا في هذه المسألة؛ فقد أكثر من التشعيبات والمستثنيات التي أوردها بخصوص هذه المسألة.

(٣) في أصول اللغة، ج٣ / ص١٢-١٥ .

لقد ركن محمد شوقي أمين في رأيه السابق إلى ما أورده ابن السكيت(٢٤٤هـ) حيث قال: "وإذا كان الفعل من ذوات الثلاثة من نحو كال يكيل وأشباهه؛ فإن الاسم منه مكسور والمصدر مفتوح، من ذلك: مال مَميلا ومَمالا، يذهب بالكسر إلى الأسماء، وبالفتح إلى المصدر، ولو فتحتهما جميعا أو كسرتهما في المصدر والاسم لجاز، تقول العرب: المعاش والمعيش، والمعاب والمعيب، والمسار والمسير"[1].

وأشار محمد شوقي أمين إلى تأييد ابن القوطية(٣٦٧هـ) في كتابه "الأفعال" لابن السكيت[2]. فابن السكيت وابن القوطية يجيزان الفتح والكسر في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان.

ذاك هو مقترح محمد شوقي أمين المقدّم للمجمع، وتلك هي براهينه وحججه التي استند إليها في تعضيد رأيه وتأكيد جوازه.

ويميل الباحث في هذه المسألة إلى رأي سيبويه المشار إليه في بداية الحديث عن اشتقاق اسمي الزمان والمكان من معتل العين (الأجوف اليائي)، الذي يقضي بإجراء معتل العين من المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان مجرى الصحيح المكسور عين مضارعه، فالمصدر الميمي بالفتح(مَفْعَل) واسما الزمان والمكان بالكسر(مَفْعِل) وما جاء على غير ذلك شاذ ولا يقاس عليه. قال سيبويه: "وربما بنوا المصدر على [المفعِل] كما بنوا المكان عليه، إلا أن تفسير الباب وجملته على القياس كما ذكرت لك، وذلك قولك: [المرجع]، قال الله عز وجل:

---

(١) إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٤٩م. ص٢٢٠-٢٢١ .

(٢) ينظر في: الأفعال، ابن القوطيه، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢. ص٣-٤.

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ البقرة٢٢٢، أي في الحيض"[١]. وقد ذكر هذا المذهب غير عالم أمثال: الفراء(٢٠٧هـ)[٢]، وابن عقيل(٦٩٤هـ)[٣]، وأبي حيان(٧٤٥هـ)[٤].

وحذا الصّيمريّ -من علماء القرن الرابع الهجري- في "التبصرة والتذكرة" حذو سيبويه في رأيه السابق، فقال: "وقد يجيء المصدر على [المفعِل] بالكسر موافقًا للزمان والمكان، والقياس [مفعَل] بالفتح"[٥].

ب. الصيغ السماعية لاسمي الزمان والمكان:

يحسن بنا بداءة ونحن بصدد الحديث عن الصيغ السماعية لاسمي الزمان والمكان ألا نغفل عن الدور الذي يؤديه أصل من أصول اللغة العربية المهمة ألا وهو [السّماع]، إذ يُعدُّ ركيزة أساسية من ركائز التقعيد اللغوي في الاستدلال على القواعد الأحكام والتعليلات اللغوية.

فالسّماع هو السبيل الأمثل لمعرفة جوهر اللغة وكنهها، وكشف خصائصها، ووصف تراكيبها، وتبيين علاقاتها الداخلية. فإذا أنعمنا النظر في تعريف القياس الذي هو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[٦]، وعرفنا أن المنقول هو المسموع من كلام العرب

---

(١) الكتاب، ج٤/ص٨٨.

(٢) ينظر في: معاني القرآن، الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف، القاهرة. ج٢/ص١٤٩.

(٣) ينظر في: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق،ط١، ١٩٨٢م. ج٢/ص٦٣٣.

(٤) ينظر في: ارتشاف الضرب ج٢/ ص٥٠١ .

(٥) التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢م. ج٢/ص٧٧٨.

(٦) الاقتراح في علم أصل النحو، السيوطي، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م. ص ٥٩.

الفصيح بطريق الرواية أو المشافهة[1]، وجدنا أن القياس متكئ على السّماع. فالسيوطي (٩١١هـ) يرى بأن كلا من الإجماع والقياس لا بدّ له من مستند من السّماع كما هو الحال في الفقه[2]. فإذا تعارض القياس والسماع كما هو الحال في الصيغ السماعية لاسمي الزمان والمكان نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره[3]. وبناء على ما مضى فقد سمع عن العرب من صيغتي اسمي الزمان والمكان (مفعَل، ومفعِل) ما هو آتٍ:

١. سُمع عن العرب ألفاظ على صيغة (مفعِل) بالكسر، وكان حقها أن تأتي على القياس وفق القاعدة المطردة، وذلك بفتح عين (مفعَل) مما كان مضارعه مفتوح العين أو مضمومها. وهناك مجموعة من الألفاظ أحصاها العلماء تدخل ضمن هذا القسم من الصيغ السماعية. وهي على النحو الآتي: مسجِد، ومطلِع، ومنسِك، ومفرِق، ومشرِق ومغرِب، ومنبِت، ومسقِط، ومجزِر، ومنخِر، ومنكِب.

وورد من أمثلة الثلاثي الصحيح ومضارعه مضموم العين في سنن النّسائي ما رواه أبو هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ ﷺ إِذَا استَفْتَحَ الصَّلاَةَ سَكَتَ هُنَيْهَةً. فَقُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ، مَا تَقُولُ فِي سُكُوتِكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ؟ قَالَ أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرَدِ"[4]. جاء في الحديث اسما المكان (الْمَشْرِق،

---

(١) الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨م. ص٦٧.

(٢) الاقتراح في علم أصل النحو، السيوطي، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م. ص ١٣.

(٣) الخصائص، ابن جني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م. ج١/ص١١٧.

(٤) سنن النسائي، حديث رقم ٦٠.

وَالْمَغْرِبِ)، وقد صيغ هذان الاسمان من الفعلين (شرق، وغرب) ومضارعهما (تشرُقُ، وتغرُبُ).

١. سُمع عن العرب ألفاظ على صيغة (مفعَل) بالفتح، وكان حقها أن تأتي على القياس وفق القاعدة المطردة؛ وذلك بكسر عين (مفعِل) مما كان مضارعه:

١. صحيحا مكسور العين(يفعِلُ) على نحو: فرَّ ـــــ يفِرُّ ـــــ مفَرّ.

٢. مثالا واويا ساكن الفاء متحرك العين(يفْعَلُ) على نحو:

وجل ـــــ يوْجَل ـــــ موْجِل.

٣. معتلا (أجوف) يائيا على نحو:

عاش	يعيش	معاش
عاب	يعيب	معاب
غاب	يغيب	مغاب
سار	يسير	مسار
طار	يطير	مطار

٤. ٢. اشتقاق صيغ اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي:

يرى علماء الصرف أن اشتقاق اسمي الزمان والمكان يوافق اشتقاق اسم المفعول من غير الثلاثي، وذلك ببناء الفعل المضارع بناء المجهول؛ " لأن اسم المكان جارٍ على المضارع في حركاته وسكناته"[1]، ثمّ يبدلون ياء المضارعة ميما مضمومة ويفتحون ما قبل الآخر. وقد

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٦/ص١٠٩.

تناول سيبويه اشتقاق اسمي الزمان والمكان تحت عنوان: "هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة"[1].

فاسما الزمان والمكان كما يرى سيبويه يبنيان مما جاوز بنات الثلاثة بناء المفعول، ويعزو سيبويه السبب وراء هذا البناء إلى أن المكان مفعولٌ فيه. فيُعمد إلى ضم أول اسم المكان كما يَضمُّون المفعول؛ لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله، فيقولون للمكان: هذا مُخرجنا ومُدخلنا، ومُصبحنا ومُمسانا. ويقولون أيضا: هذا مُتَحاملَنا، ويقولون: ما فيه مُتَحامَل، أي ما فيه تحاملٌ. ويقولون: مُقاتَلنا، وكذلك تقول إذا أردت المقاتلة، قال مالك بن كعب الأنصاري [الطويل][2]:

أُقَاتِلُ حتّى لا أرَى لِي مُقَاتَلاً *** وَأَنْجُو إِذَا غُمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ[3]

وورد من أمثلة اسم المكان المشتق من أوزان الفعل الثلاثي المزيد في سنن النَّسائي الأبنية الآتية:

١. [انفعل] مضارعه [ينفعل] اسم المكان [مُنْفَعَل]: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: مَاتَ رَجُلٌ بِالْمَدِينَةِ مِمَّنْ وُلِدَ بِهَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: يَا لَيْتَهُ مَاتَ بِغَيْرِ مَوْلِدِهِ، قَالُوا: وَلِمَ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ بِغَيْرِ مَوْلِدِهِ قِيسَ لَهُ مِنْ مَوْلِدِهِ إِلَى **مُنْقَطَعِ** أَثَرِهِ فِي الْجَنَّةِ[4]. جاء في الحديث اسم المكان (**مُنْقَطَعِ**)، وقد صيغ هذا الاسم من الفعل (انقطع) ومضارعه المبني للمجهول (يُنْقَطَعُ).

---

(١) الكتاب، ج٤/ص٩٥.

(٢) الكتاب، ج٤/ص ٩٥-٩٦. وينظر في: المقتضب، ج٢ /ص١١٩، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ج١/ص١٦٨، ونزهة الطرف لابن هشام: ص١٠٦.

(٣) الشاهد في "مقاتلا" أنها مصدر ميمي أو اسم مكان للقتال، وكلاهما يجيء في وزن واحد.

(٤) سنن النسائي، حديث رقم ١٨٣٢.

٢. [افتعل] مضارعه [يفتعل] اسم المكان [مُفْتَعَل]: روى أَبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ عن النبي قَالَ: قَالَ ﷺ: إِنِّي كُنْتُ أُجَاوِرُ هَذِهِ الْعَشْرَ(فِي وَسَطِ الشَّهْرِ من رمضان)، ثُمَّ بَدَا لِي أَنْ أُجَاوِرَ هَذِهِ الْعَشْرَ الأَوَاخِرَ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِي، فَلْيَثْبُتْ فِي **مُعْتَكَفِهِ**، وَقَدْ رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ(ليلة القدر) فَأُنسِيتُهَا، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الأَوَاخِرِ فِي كُلِّ وِتْرٍ...[1]. جاء في الحديث اسم المكان (**مُعْتَكَفه**)، وقد صيغ هذا الاسم من الفعل (اعتكف) ومضارعه المبني للمجهول (يُعْتَكَفُ فيه).

٣. [افتعل] مضارعه [يفتعل] اسم المكان [مُفْتَعَل]: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ صَعْصَعَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: بَيْنَا أَنَا عِنْدَ الْبَيْتِ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقْظَانِ إِذْ أَقْبَلَ أَحَدُ الثَّلاَثَةِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ...، ثُمَّ رُفِعَ لِيَ الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ...، ثُمّ رُفِعَتْ لِي سِدْرَةُ **الْمُنْتَهَى** فَإِذَا نَبْقُهَا مِثْلُ قِلاَلِ هَجَرَ، وَإِذَا وَرَقُهَا مِثْلُ آذَانِ الْفِيَلَةِ...[2]. جاء في الحديث اسم المكان (**مُنْتَهَى**)، وقد صيغ هذا الاسم من الفعل (انتهى) ومضارعه المبني للمجهول (يُنْتَهى إليه).

٤. [استفعل] مضارعه [يَسْتَفْعِل] اسم المكان [مُسْتَفْعَل]: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي **مُسْتَحَمِّهِ**[3]. جاء في الحديث اسم المكان (**مُسْتَحَمِّه**)، وقد صيغ هذا الاسم من الفعل (استحمّ) ومضارعه المبني للمجهول (يُستَحَمّ).

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ١٣٥٦.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ٤٤٨.

(٣) سنن النسائي، حديث رقم ٣٦.

خامسًا: الصيغ الدالة على الآلة [مِفْعَل، ومِفْعَلة، ومِفْعَال]

دأب علماء اللغة في كتب الصرف على إيراد مبحث اسم الآلة في آخر المشتقات ضمن تبويباتهم الصرفية. فهل توحي هذه الموقعية لاسم الآلة في كتب الصرف بشيء من عدم اهتمام علماء اللغة بهذا المشتق؟ ولاسيما إذا عرفنا أن من تناول هذا المشتق في مظانه لم يوفه حقه من التوضيح والتفصيل في كيفية اشتقاقه كغيره من المشتقات الأخرى، بل كان جلّ ما ورد حول هذا الموضوع إشارات مقتضبة مدعّمة ببعض الأمثلة. مع الأخذ في الاعتبار أن التقدم العلمي والتقني الذي شهدته الألفية الأخيرة زاد من أهمية الحديث عن اسم الآلة. الأمر الذي دفع بالمجامع اللغوية إلى الاهتمام بهذا المبحث الصرفي وإيلائه كل العناية؛ بغية إيجاد أوزان لاسم الآلة تفي بما يستجد من أوزان لأسماء الآلة الحديثة وتحدّ من ذيوع المصطلحات الإفرنجية في البيئة اللغوية العربية وانتشارها[1].

لقد أفرد سيبويه لهذا المبحث الصرفي في " الكتاب " بابا أسماه بـ[هذا باب ما عالجتَ به][2]. قال فيه: "وكل شيء يعالَج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِحْلَبٌ ومِنْجَلٌ، ومِكْسَحَةٌ، ومِسَلَّة، والمِصْفَى، والمِخْرَز، والمِخْيَط. وقد يجيء على مفعالٍ نحو: مِقْراضٍ، ومِفْتاحٍ، ومِصْباحٍ. وقالوا: المِفْتَح كما قالوا: المِخْرَز، وقالوا: المِسْرَجَة كما قالوا: المِكْسَحَة"[3].

---

(١) من المجامع التي اهتمت بمبحث اسم الآلة وخصصت له جزءا من جلساتها – في حدود اطلاع الباحث: أولا. المجمع العلمي العربي بدمشق. وكان من منشوراته: بحث بعنوان "اسم الآلة بين النحاة واللغويين" للشيخ عبد القادر المغربي سنة ١٩٢٧م، مجلد٧، ج١، ص٤٩-٦١. ثانيا. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وكان من منشوراته: بحث بعنوان "الآلة والأداة " لمحمد بهجة الأثري سنة ١٩٦١م، ص٣٤٥-٣٦٣. ثالثا. مجمع اللغة العربية الأردني. وكان من منشوراته: بحث بعنوان "ما جاء على (فِعال) من اسم الآلة" للدكتور عبده فلفل سنة ٢٠١٢م/يوليو، العدد الثاني والثمانون، ص ١٧-٨٧ .

(٢) الكتاب. ج٤ / ص ٩٤ .

(٣) الكتاب. ج٤ / ص ٩٤-٩٥ .

ويلحظ من كلام سيبويه تأكيد حضور فكرة "العلاجية" في الأفعال المراد اشتقاق اسم الآلة منها. في حين لم يشر إلى اشتقاق هذه الصيغة الصرفية أهي من اللازم أم من المتعدي؟ وكذلك لم يُشر إلى سماعيتها أو قياسيتها، بل اكتفى ببيان آلية اشتقاق اسم الآلة عن طريق تحريك أول الكلمة بالكسرة، مع إمكانية إلحاق هاء التأنيث لبعض الكلمات، شريطة أن تتوافر فكرة "العلاجية" فيها، ومن ثمّ قدّم أمثلة على ذلك.

وكل ما يمكن أن يفهم من العلاجية التي أشار سيبويه إليها في ما يعرف باسم الآلة هو أن يكون اسم الآلة مشتقاً من ذي دلالة على المحسوس، لا ذي دلالة على المعنوي المجرد، وهو ما يفهم من مصطلح الفعل العلاجي عند أئمة العربية[1]. وفي ذلك يقول تمام حسان: "ومن الأفعال ما هو علاجي، ومنها غير العلاجي، فالعلاجي ما دل على بذل جهد ما عند إيقاع حدثه، وغير العلاجي ما لا يدل على ذلك، والأول نحو ضرب ومشى...، والثاني نحو كرم وشرف"[2].

ويستخلص من كلام سيبويه السابق أن هناك قوالب صرفية لاسم الآلة تتمثل في ثلاث صيغ هي: [مِفْعَل، ومِفْعَلة، ومِفْعَال] وجميع تلك الصيغ مبدوءة بميم زائدة ومحركة بالكسر. وهذه القوالب يستطيع مستخدمو اللغة الاستعانة بها وتوظيفها في مجالات حياتهم المختلفة فيما لو أرادوا إطلاق تسميات لغوية على ما يعالجون به الأشياء. وباستقراء الأمثلة التي أوردها سيبويه في باب اسم الآلة نجد بأنها مشتقة من أفعال متعدية. فصيغة [مِفْعَل] الممثل عليها بكلمة [مِحلبٌ] مشتقة من الفعل [حَلَبَ] وهو فعل متعدّ. وكذلك صيغة [مِفْعَلة] الممثل عليها

---

(١) ما جاء على (فِعال) من اسم الآلة، محمد عبده فلفل، كلية الآداب الثانية – حماة- سورية. ص٢٤ .

(٢) ضوابط التوارد المعجمي، تمام حسان. بحث منشور في مجلة اللغة العربية القاهري. ج. ٥٨ للعام ١٩٨٦م. ص٣٣٠.

بكلمة [مِكْسَحَةٌ] مشتقة من الفعل [كَسَحَ] وهو فعل متعد. وصيغة [مِفْعَال] الممثل عليها بكلمة [مِقْراضِ] أيضا مشتقة من الفعل [قَرَضَ] وهو فعل متعدّ.

فكلام سيبويه السابق ومثله تماماً كلام ابن السراج(٣١٦هـ)[1] من بعده لا يدلان على المقيس من الأوزان في اسم الآلة نصًّا بل تمثيلاً، ولولا الأمثلة لأمكن أن يفهم من كلام سيبويه أن كل اسم مشتق مكسور الأول سواء أكان أوله ميماً كأمثلته أم لم تكن كـ (سراج، وركاب)، ولكن أمثلته قيدت هذا المكسور الأول بأن يكون أوله ميماً[2].

هذا ما كان عليه الحال عند رأس المدرسة البصرية سيبويه بخصوص اسم الآلة: مفهومه واشتقاقه.

وإذا ما انتقلنا إلى مفهوم اسم الآلة عند رأس المدرسة الكوفية الكسائي(١٨٩هـ) نجد أن المفهوم لديه فيه اختلاف عن المفهوم الذي قدّمه سيبويه. فالكسائي يرى أن اشتقاق اسم الآلة " يكون من الآلات مما يرفع ويوضع مما في أوله ميم فتكسر الميم أبداً إذا كان على مِفْعَل، ومِفْعَلة، تقول في ذلك: هذا مِشْمَل ومِثْقَب ومِقْوَد" [3].

إن مفهوم الكسائي بهذا التصور يحمل بداخله رحابة تفتح المجال أمام كثير من أسماء الآلة التي لا ينطبق عليها معنى العلاجية التي قدّمها سيبويه في مفهومه وهو مما يحسب للكسائي. غير أن ما جاء به الكسائي لا يخلو من نقد. فمفهوم "الرفع والوضع" يبقى فسيحا أيضا، ويسمح بدخول كثير من المسميات يمكن أن ترفع وتوضع ولا تعدُّ من قبيل الآلات مثل: الكتاب، والقلم وغيرها.

---

(١) انظر: الأصول في النحو. ابن السراج. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط١، بيروت ١٩٨٥م. ج٣/ص١٥١ .

(٢) ما جاء على (فِعال) من اسم الآلة، محمد عبدو فلفل، كلية الآداب الثانية – حماة- سورية. ص٣٩ .

(٣) ما تلحن فيه العامة، الكسائي، تحقيق: رمضان عبد التواب، القاهرة، ط١، ١٩٨٢م. ص١١٤ .

ويلحظ من كلام الكسائي أنه لا يولي لأوزان اسم الآلة المقيسة المشتقة اهتماما بقدر ما يجنح إلى التفصيل في كيفية ضبط ما جاء عليه من أوزان تمييزه عن غيره من المشتقات التي يمكن أن يتقاطع معها في زيادة الميم في إحدى صيغه. بدليل أنه اكتفى بذكر وزنين من أوزان الآلة وهما [مِفْعَل، ومِفْعَلة] وقام بالتمثيل عليهما.

ويرى الباحث أنّ مبتغى علماء اللغة في ما ذهبوا إليه حول مفهوم اسم الآلة نابع من نظرتهم اتجاه تحديد المقيس من الأوزان. ومردّ ذلك متعلق بوعيهم صوب رؤيتهم للموضوع الذي يقعّدون له. في حين نجد من علماء اللغة من كان أكثر تجلية واستبانة في تحديد المقيس والمسموع من أوزان اسم الآلة المشتق. وهذا ما نجده عند ابن الحاجب(٦٤٦هـ) حيث يقول: "الآلة على مِفْعَل، ومِفْعال، ومِفْعَلَة، كالمحلب والمفتاح، والمكسحة. ونحو المُسْعُط والمُنْخُل والمُدُق والمُدْهُن والمُكْحُلة والمُحْرُضة ليس بقياس"(١). ومثله تماما عند أبي حيان الأندلسي(٧٤٥هـ) في قوله: "يصاغ من مصدر لفعل ثلاثي لآلة وعلاج (مِفْعَل) نحو: مِخْرَز..بكسر الميم، وندر الفتح نحو مَفْعَل، وقد يصاغ أيضاً على (مِفْعال) نحو: مِصْباح ومِقْراض ومحراث ومنقاش، وقد تلحقه التاء نحو مكسحة ومسلة"(٢).

ومن العلماء الذين عرضوا للموضوع بكل حيثياته الإمام جلال الدين السيوطي، إذ كان جليًّا وبيّنًا في تحديد الأوزان المقيسة من كلام العرب والأوزان الشاذة المقصورة على الأوزان السماعية التي جاء عليها اسم الآلة. يقول: "بناء الآلة مطرد على (مِفْعَل) بكسر الميم وفتح العين، و(مِفْعال)، و(مِفْعَلَة) كذلك كمشفر ومجدح ومفتاح ومنقاش ومكسحة. و(المُفْعُل) بضمتين، و(المَفْعَل) بفتحتين، و(الفِعال) بالكسر يحفظ ولا يقاس عليه كمُنْخُل ومُسْعُط ومُدْهُن،

---

(١) شرح الرضي للشافية ١٨٦.

(٢) الارتشاف ٢٣١/١-٢٣٢.

وإراث آلة تأريث النار أي إضرامها، وسِراد ما يسرد به، أي يخرز، وكثر (مِفْعَل) بكسر الميم وفتح العين للمكان كالمِطْبَخ لمكان الطبخ، ومِرْفَق لبيت الخلاء"[1].

ويتضح مما تقدّم أن مقصد علماء اللغة القدامى في اشتقاق اسم الآلة كان يتمثل في تحديد المقيس من صيغ اسم الآلة، وهذه الصيغ المقيسة عند جمهور العلماء ثلاثة هي:

١.مِفْعَل. ٢. مِفْعَلة. ٣. مِفْعَال.

ولم تكن مساعي علماء اللغة المحدثين تختلف كثيرا عن مساعي القدامى؛ إذ كانت مساعي المحدثين مقصورة على إيجاد أوزان مقيسة لاسم الآلة إضافة إلى الأوزان التي أقرها جمهور علماء السلف، وهذا العمل كان ممثلا بجهود المجامع اللغوية في الوطن العربي. ومن تلك الأوزان المستحدثة: [فَعّال، وفاعلة، وفَعّالة، وفاعل][2].

- **أوزان اسم الآلة المقيسة**

لا توجد ضوابط واضحة المعالم لاشتقاق اسم الآلة اشتقاقًا قياسيًا عند علماء اللغة القدامى؛ إذ لم يحددوا صراحة كُنْه الأصل الذي يشتق منه اسم الآلة، وهذا ما لمسناه في كلام كل من سيبويه والكسائي، ومن حذا حذوهما من علماء اللغة[3].

وجاء بعد ذلك، من علماء اللغة، من كان حريصًا على ذكر الأصل الذي يشتق منه اسم الآلة. فمنهم من عَزَا اشتقاق أصل هذا الباب الصرفي إلى "المصدر"، فهذا أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ) يقول: " يصاغ من مصدر لفعل ثلاثي لآلة وعلاج على مِفْعَل نحو مِخْرَز،

---

(١) همع الهوامع. ٢/١٦٣.

(٢) كتاب في أصول اللغة ١٩، والنحو الوافي ٣/ ٣٣٧. والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ٣١٣. وظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية ١١٤. والمحيط في أصوات اللغة العربية ونحوها وصرفها ج١/ ص٢٤٩-٢٥٠، والنحو الوافي ج٣/ ص٣٣٧. وكتاب "تصريف الأسماء والصفات" للدكتور فخر الدين قباوة. ص١٧٤-١٧٣.

(٣) انظر في الصفحات السابقة من هذا الباب.

ومِصقَر، ومِكْسَر بكسر الميم"[1]. ومنهم من عزاه إلى "الفعل"[2]. ولعلّ جوهر هذا الاختلاف مرتبط بأصل المشتقات لدى علماء العربية.

والرأي الذي يميل إليه الباحث في هذه المسألة هو ذات الرأي الذي تبناه حول مسألة أصل المشتقات، والقائل بفكرة ثلاثية البنية الصرفية، أو ما يعرف بـ"الأصول الثلاثية" التي نادى بها تمام حسان ومن قبله عبد الله درويش[3]. فأصل المشتقات بما فيها اسم الآلة يرتكز في اشتقاقه على بنية الجذر اللغوي الذي أخذ منه المصدر أو الفعل.

فثلاثية الفعل هي المجمع على اشتراطها عند علماء اللغة لاشتقاق اسم الآلة. دون النظر إلى التجرد والزيادة أو إلى التعدي واللزوم؛ " لذلك ينظر المرء بعين الاستحسان إلى ما أقره المجمع اللغوي القاهري من عدم اشتراط التعدية في الفعل الذي يراد أن يشتق منه أسماء الآلة وفق الأوزان التي أقر المجمع قياسيتها في هذا الباب"[4].

١. صيغة [مِفْعَل]

تشتق هذه الصيغة القياسية من الثلاثي، وتزاد الميم المكسورة في أولها. ومما جاء على صيغة (مِفْعَل) في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي روته أم المؤمنين عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ فَقُلْنَا: لاَ.

---

(١) ارتشاف الضرب، ج١/ص٢٣١. ومن من المحدثين الذين قالوا بهذا الأصل: عباس حسن في "النحو الوافي" ج٣/ ص٣٣٣، وفخر الدين قباوة في "تصريف الأسماء والأفعال" ص١٨١، والحملاوي في "شذا العرف في فن الصرف" ص١٧٧, والدكتور محمد سالم محيسن في "تصريف الأفعال والأسماء" ص٤١٢، وياسين الحافظ في "إتحاف الطرف في علم الصرف" ص١٢٩.

(٢) ينظر في: كتاب في أصول اللغة ص١٩، والزوائد في الصيغ العربية ص٥٦– ٥٧. وممن ذهب هذا المذهب الغلاييني في "جامع الدروس العربية" ص٢٠٤– ٢٠٥. ومحمد الأنطاكي في "المحيط في أصوات اللغة العربية وصرفها ونحوها " ج١/ج٢٤٩.

(٣) ينظر في: دراسات في علم الصرف، ص٤٠، واللغة العربية معناها ومبناها. ص ١٦٦ – ١٦٩.

(٤) ينظر في: ما جاء على (فِعال) من اسم الآلة. ص٣٧–٣٨ . و كتاب في أصول اللغة ص١٩–٢٢.

وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللهِ. فَقَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي **الْمِخْضَبِ** فَفَعَلْنَا، فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنُوءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: لاَ. هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللهِ. فَقَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي **الْمِخْضَبِ**. فَفَعَلْنَا فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنُوءَ أي [يذهب بمشقة]، ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ مِثْلَ قَوْلِهِ قَالَتْ: وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم لِصَلاَةِ الْعِشَاءِ..."[1]. فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على اسم الآلة هي: (الْمِخْضَبِ) صيغت من الثلاثي (خضب).

٢. صيغة [مِفْعَلة]

تشتق هذه الصيغة القياسية من الثلاثي، وتزاد الميم المكسورة في أولها، ثم تلحق هاء التأنيث آخر الصيغة. ومما جاء على صيغة (مِفْعَلة) في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه أَبو هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِحَطَبٍ فَيُحْطَبَ، ثُمَّ آمُرَ بِالصَّلاَةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ آمُرَ رَجُلاً فَيَؤُمَّ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ"[2]. فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على اسم الآلة هي: (مِرْمَاتَيْنِ) مفردها (مرماة) صيغت من الثلاثي (رمى).

٣. صيغة [مِفْعَال]

تشتق هذه الصيغة القياسية من الثلاثي، وتزاد الميم المكسورة في أولها، ثم تزاد الألف بين عين الفعل ولامه. ومما جاء على صيغة (مِفْعَال) في سنن النّسائي الصيغة الميمية الواردة في الحديث الذي يرويه أَبو مَالِكٍ الأَشْعَرِيّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ:

---

(١) سنن النسائي حديث رقم ٨٣١.

(٢) سنن النسائي حديث رقم ٨٤٨.

"إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ شَطْرُ الإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلأُ الْمِيزَانَ، وَالتَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ يَمْلأُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، وَالصَّلاَةُ نُورٌ، وَالزَّكَاةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ"[1].

فالصيغة الميمية الواردة في الحديث والدالة على اسم الآلة هي: (الْمِيزَانَ) صيغت من الثلاثي (وزن).

ويشير الباحث في نهاية الحديث عن اشتقاق الصيغ الميمية في هذا الفصل من مسار هذه الدراسة بعمومها، يشير إلى أن هناك صورة لفظية تتحد من خلالها بعض الأبنية المصوغة من غير الثلاثي لكل من: المصدر الميمي، واسم المفعول, واسم الزمان, واسم المكان, فجميع هذه الأنواع الأربعة تتفق في صوغها من غير الثلاثي على زنة الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة, وفتح ما قبل الآخر.

ويمكن أن تتحد صورة لفظية أخرى لبعض أسماء الفاعلين التي يقدر حركة ما قبل الآخر منها, مثل: مختار, ومحتل، ومنقاد, ويكون التوجيه لأحد هذه الأنواع الخمسة خاضعًا للقرائن والسياق. " فإذا قيل على سبيل التمثيل: المُنْطَلَقُ جَمِيلٌ، كان المقصود من كلمة "المُنْطَلَقُ" المصدر في ذاته. وإذا قيل: مُنْطَلَقُ المتسابقين صباحاً، كان المقصود اسم الزمان. وإذا قيل: مُنْطَلَقُ المتسابقين شمالاً، كان المقصود اسم المكان. وإذا قيل: ما مُنْطَلَقٌ في يومٍ ممطرٍ، كان المقصود اسم المفعول"[2].

---

(١) سنن النسائي حديث رقم ٢٤٣٧.

(٢) الصيغ الإفرادية العربية نشأتها وتطورها، محمود سعود المعيني، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٢م. ص٢٤٤.

المطلب الثاني

ما شذّ عن القياس من الميميّات

يتناول هذا المطلب بالدراسة مجموعة من الصيغ الميميّة خالفت في صياغتها القياس المطرد في اشتقاقها. فقد أدرجت تحت ظاهرة لغوية تعرف بـــ "الشّذوذ". والشّذوذ سواء أكان صرفيا أم نحويا هو عبارة عن ظاهرة منتشرة في كتب النحاة ودواوين اللغويين. ويعدّ البحث فيها مطلبا صعبا وعسيرا جدا، يدعو تذليله إلى جهد شاق وصبر عظيم، ولا بدّ من احتمال ذلك؛ للمّ ما تشعّث من أقوال العلماء فيها وتصحيحها وتبيين حدودها على نحو أدق وأعمق مما هي عليه[1].

ومما يُحمل على هذا الباب من الصيغ الميميّة، ما جاء خارجا على مقتضى الظاهر الصرفي وذلك في الصيغ الآتية:

١. الصيغ الدالة على الحدث في ذاته.

٢. الصيغ الدالة على "فاعل" من أبنية الفعل المزيد.

٣. الصيغ الدالة على "مفعول". من أبنية الفعل المجرد والمزيد.

٤. الصيغ الدالة على الزمان أو المكان.

٥. الصيغ الدالة على الآلة.

---

(١) تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ، محمد بهجة الأثري، مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد التاسع والأربعون، العدد الرابع، شعبان ١٣٩٤هـ، ص٧١٩.

١. الصيغ الدالة على الحدث في ذاته

وقع الشّذوذ في صيغتي (مَفعَل، ومَفعِل) لمخالفتهما القاعدة المطردة في صياغة المصدر الميميّ، إذ سمعت ألفاظ في اللغة العربية على وزن (مَفعِل) مكسورة العين على نحو: مَرْجِع، ومَعْذِرَة، ومَعْرِفَة، وكان حقّها الفتح وفق القياس المطرد في هذا الباب الصرفي، فالصورة القياسية لها أن تكون على نحو: مَرْجَع، ومَعْذَرَة، ومَعْرَفَة. ومسوّغ هذا الشّذوذ قائم على مبدإ أمن اللّبس بين المصدر واسم المكان الذي يشتق على صيغة (مَفعَل) إذا كان صحيح العين. ففي حال ذُكرت المفردة مجردة من السّياق يُعمد حينها إلى التفريق بين البابين الصرفيين بمخالفة حركة العين الكسرة بالفتحة[1].

ولم تسلم كذلك صيغة (مَفعِل) من وقوع الشّذوذ فيها كسابقتها، فقد وردت ألفاظ في اللغة العربية من مثل: معيب، ومعيش، ومحيص، ومكيل، ومميل، وكان حقها أن تأتي على صيغة (مَفعَل) فيقال فيها: معاب، ومعاش، ومحاص، ومكال، وممال، رغم أنها من قبيل الثلاثي المعتل الأجوف، الذي تقضي القاعدة بمجيئه على صيغة (مَفعَل)، لكنها جاءت على صيغة (مَفعِل).

---

(١) جاء في كتاب "المزهر في علوم اللغة" حول إقرار مبدأ المخالفة السابق قول السيوطي: ومنها أسماء بالزيادة تشبه المصادر في وزنها وتخالفها في بعض حركاتها للفصل بين الاسم والمصدر. ج٢/ص٩٦. وقد صدر قرار عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة يقضي بجواز مجيء المصدر والاسم من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي على (مَفعَل)، وقد ناقش الباحث هذا القرار في صفحة ٥٤-٥٧ من هذه الدراسة تحت عنوان: مسألة مشتركة في اشتقاق الصيغة الميمية [مفعل].

وقد أجاز ابن السكيت(٢٤٤هـ) صحة استعمال كلا الوجهين من مثل المفردات السابقة. فقال: "ويذهب بالكسر إلى الأسماء، وبالفتح إلى المصدر، ولو فتحتهما جميعا أو كسرتهما في المصدر والاسم لجاز، تقول العرب: المعاش والمعيش والمعاب والمعيب والمسار والمسير"[1].

وقام جمال الدين(٩٣٠هـ) المعروف بـ(بَحْرَق) صاحب كتاب "فتح الأقفال" بحصر المصادر الميمية المسموعة بالكسر في خمسة عشر مصدرًا قال فيها: "وأما المصدر الميمي فمنه ما ورد بوجهين، نحو: معاب ومعيب، ومعاش ومعيش، ومحاص ومحيص، ومكال ومكيل، وممال ومميل. فهذه خمسة، ومنه ما ورد مكسورًا فقط، نحو: مجيء، ومشيب، ومغيب، ومبيت، ومزيد، ومسير، ومصير، ومحيض، ومبيع، ومقيل من القيلولة. فهذه عشرة. وأما سائر مواده فمقتضى الصحاح أنه لم يسمع فيها شيء، وأنه لم يرد منه شيء بالفتح فقط"[2].

ويتضح مما تقدّم أن مسوّغ الشّذوذ في صيغتي المصدر الميميّ يتمثل في مبدأين هما:

١. مبدأ أمن اللبس.

٢. مبدأ إجازة استعمال كلتا الصيغتين قياسًا وسماعًا.

---

(١) إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف – القاهرة، ط٤، ١٩٤٩م. ص٢٢٠.

(٢) فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، جمال الدين المعروف بـــ بحرق، تحقيق: مصطفى النحاس، جامعة الكويت، ١٩٩٣م. ص٢١٤.

٢. الصيغ الدالة على "فاعِل" من أبنية الفعل المزيد

عُدَّ شاذا ما جاء على صيغة "فاعِل" الثلاثية من بناء غير الثلاثي المزيد بـ"الهمزة" (أفعل)، إذ إن القياس يقضي بأن ما كان على وزن (أفعل) فصيغة "فاعِل" منه (مُفْعِل)، لكنه سمع على صيغة (فاعِل) المشتقة من الثلاثي، ومن تلك المفردات ما أورده ابن قتيبة(٢٧٦ه) في "باب شواذ التصريف" قال: كل "أفْعَلَ" فالاسم منه "مُفْعِل" - بكسر العين - نحو: " أقْبَلَ فهو مُقْبِل" و "أدْبَرَ فهوَ مُدْبِر". وجاء الاسم منه أيضاً على " فاعِلٍ ". في حروف، قالوا: "أيْفَعَ الغُلام فهو يافِع"، و"أورَسَ الشَّجَرُ فهوَ وارِسٍ" إذا أورق، و" أبْقَلَ المَوْضِعُ فهوَ باقِلٌ". ومما جاء الاسم منه على "فاعِلٍ" و"مُفْعِل": " أمْحَلَ البَلَد فهوَ ماحِل ومُمْحِل" و"أعْشَبَ البَلَد فهُوَ عَاشِب ومُعْشِب"[1].

وقد تتبعت الدراسة الكلمات التي جاءت مسموعة من هذه الصيغة في مصنفات اللغة ومعاجمها وبعض التفاسير المشهورة -في حدود ما أتيح للباحث الاطلاع عليه- فأثبتت تسع عشرة كلمة وردت على غير القياس، صنفت على أساس الصحة والاعتلال في جدولين. إلا أنه لم يُعثر على شيء من تلك الكلمات المسموعة في سنن النسائي. والجدولان الآتيان يرسمان الصورة الكاشفة لها:

---

(١) أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م. ص٤٠٩.

الكلمات ذات الجذر الثلاثي الصحيح:			
الجذر الثلاثي الصحيح	وزن أفعل	المسموع المستعمل	المقيس غير
١. بطل	أبطل	باطِل[١]	مُبْطِل
٢. بقل	أبقل	باقِل[٢]	مُبقِل
٣. تمر	أتمر	تامِر[٣]	مُتْمِر
٤. حنط	أحنط	حانِط[٤]	مُحْنِط
٥. عشب	أعشب	عاشِب[٥]	مُعْشِب
٦. قرب	أقرب	قارِب[٦]	مُقْرِب
٧. لبن	ألبن	لابِن[٧]	مُلْبِن
٨. محل	أمحل	ماحِل[٨]	مُمْحِل
٩. ملح	أملح	مالِح[٩]	مُمْلِح
١٠. نصب	أنصب	ناصب[١٠]	مُنْصِب

(١) ينظر في: البحر المحيط، ج٩/ص٣١١. وروح المعاني، ج٢/ص٣٧٩.

(٢) ينظر في: العباب الزاخر، ج١/ص٢٢٣. وتاج العروس ج٢٢/ص٤٢٩. ولسان العرب، ج٨/ص٤١٤. وأمالى القالى ج٢/ص٢٤٣, والمزاهر ج٢/ص٧٦, والخزانة ج٩/ص٢٧٥, وفى ٥ج/ص٢٧٦. وأدب الكاتب، ص٤٠٩. والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيدة، ج٦/ص٤٣٥

(٣) ينظر في: العباب الزاخر، ج١/ص٢٢٣. والمصباح النير، ج١١/ص١٣. وتاج العروس ج٢٢/ص٤٢٩.

(٤) ينظر في: تاج العروس ج٢٢/ص٤٢٩.

(٥) ينظر في: العباب الزاخر، ج١/ص٢٢٣. والمصباح النير، ج١١/ص١٣. وتاج العروس ج٢٢/ص٤٢٩. وأدب الكاتب، ص٤٠٩.

(٦) ينظر في: تاج العروس ج٢٢/ص٤٢٩. ولسان العرب، ج٨/ص٤١٤. والمصباح النير، ج١١/ص١٣.

(٧) ينظر في: المصباح النير، ج١١/ص١٣.

(٨) ينظر في: المصباح النير، ج١١/ص١٣. وأدب الكاتب، ص٤٠٩.

(٩) ينظر في: المصباح النير، ج١١/ص١٣.

(١٠) ينظر في: تاج العروس، ج٤/ص٢٧٠.

والكلمات ذات الجذر الثلاثي المعتل:

الجذر الثلاثي المعتل	وزن	المسموع المستعمل	المقيس غير المستعمل
١. ورس (مثال)	أورس	وارِس[1]	مُوْرِس
٢. ورق (مثال)	أورق	وارِق[2]	مُوْرِق
٣. يفع (مثال)	أيفع	يافِع[3]	مُوْفِع
٤. ينع (مثال)	أينع	يانع[4]	مُونِع
٥. غضي (ناقص)	أغضى	الغاضي/غاضٍ[5]	المغضي/مُغْضٍ

ولعل مسوّغ خروج تلك المفردات وأمثالها عن مقتضى القاعدة القياسية المطردة حسب ما يراه الفيومي(٧٧٠هـ) هو أحد أمرين[6]:

١. إمّا اعتبارا بالأصل. وهو عدم الزيادة، نحو أورس الشجر، إذا اخضرّ ورقه فهو وارِس، وجاء مورِس قليلا. وأمحل البلد، فهو ماحل. وأملح الماء، فهو مالح. وأغضى الليل، فهو غاضٍ.

٢. وإما لمجيء لغة أخرى في فعله وهي فَعَلَ، وإن كانت قليلة الاستعمال، فيكون استعمال اسم الفاعل معها من باب تداخل اللغتين، نحو أيفع الغلام فهو يافع، فإنه من يفع، وأعشب المكان فهو عاشب، فإنه من عشب.

---

(١) ينظر في: تاج العروس ج٢٢/ص٤٢٩. ولسان العرب، ج٨/ص٤١٤. والبحر المحيط، ج٩/ص٣١١. وروح المعاني، ج٢/ص٣٧٩. والعباب الزاخر، ج١/ص٢٢٣. والمزاهر ج٢/ص٧٦. والمصباح النير، ج١١/ص١٣. وأدب الكاتب، ص٤٠٩.

(٢) ينظر في: تاج العروس ج٢٢/ص٤٢٩. ولسان العرب، ج٨/ص٤١٤.

(٣) ينظر في: تهذيب اللغة ج٣/ص١٤٣. ولسان العرب، ج٨/ص٤١٤. الغريب المصنف ج١/ص٣٨٣. والمصباح النير، ج١١/ص١٣. وأدب الكاتب، ص٤٠٩. وإصلاح المنطق، ابن السكيت،

(٤) ينظر في: تهذيب اللغة ج٣/ص١٤٠.

(٥) ينظر في: والمصباح النير، ج١١/ص١٣.

(٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، تصحيح ومراجعة: الشيخ حمزة فتح الله والشيخ محمد حسنين الغمراوي، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط٥، ١٩٢٢م. ج١١/ص١٣.

وأضاف ابن هشام الأنصاري(٧٩٩ه) مسوّغا آخرا لتخريج هذا الشذوذ فقال بظاهرة الاستغناء. فهو يرى أن هذا المسموع هو مما استغني فيه باسم الفاعل الثلاثي عن اسم فاعل غيره[١].

وأشار الفيومي إلى أن ذلك ليس باسم فاعل للفعل المذكور معه، بل هو نسبة إضافية بمعنى ذو الشيء فقولهم: أمحل البلد فهو ماحل أي ذو مَحْل، وأعشب فهو عاشب أي ذو عشب، كما يقال رجل لابن وتامر؛ أي ذو لبن وذو تمر[٢].

وقد سبق ابن خالويه إلى هذا الرأي بقوله: "إن هناك خصوصية في الدلالة أرادها العربي، في أن (يافعًا) يفيد نسبة، أي (ذو يَفْع). فخصص بناء (فاعِل) للدلالة على هذا المعنى"[٣].

والراجح من تلك المسوّغات، هو القول بظاهرة الاستغناء. وهي ظاهرة لغوية تسري في جميع أنظمة اللغة (النحوي، والصرفي، والصوتي، والدلالي)، ويُستَنَدُ إليها في تخريج كثير من القضايا اللغوية التي كانت تمثل مشكلا لدى علماء اللغة أثناء دراستهم لها. فسيبويه يقول: "اعلم أنَّهم يستغنون بالشَّيء عن الشَّيء الذي أصله في كلامهم أنْ يستعملَ حتى يصيرَ ساقطاً"[٤]. وهو ما أخذ به المبرِّد، فقال: "إنَّ من كلامهم الاستغناء عن الشَّيء بالشَّيء حتى يكون المستغنى عنه مُسقَطاً"[٥]. ووافقهما في ذلك ابن جنّي[٦]، والسّيوطي[٧].

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م. ج٣/ص٢١٥.

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، تصحيح ومراجعة: الشيخ حمزة فتح الله والشيخ محمد حسنين الغمراوي، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط٥، ١٩٢٢م. ج١١/ص١٣.

(٣) ينظر في: ليس في كلام العرب، ابن خالويه، ص٧٨.

(٤) الكتاب. ج١/ص٢٤-٢٥.

(٥) المقتضب، المبرد، عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ص٢٠١.

(٦) ينظر في: الخصائص، ج١/ ص٢٦٧.

(٧) ينظر في: الأشباه والنظائر، ج١/ ص ١٢٢-١٢٣.

فالاستغناء الذي جرى على صيغة (مُفْعِل) المشتقة من المزيد بـ "الهمزة" (أفعل)، هو مجرد عدول عن صيغة إلى صيغة، وقد " يكون المعدول عنه هو القياس الذي تفرضه القواعد، لكنّه غير مستعمل، فيُعرض العربي في استعماله إلى ما أَلِفَ استعماله"(1).

ولا يفضي بالضرورة ذلك الاستغناء في صيغة (مُفْعِل) إلى فناء اللفظ المستغنى عنه من الاستعمال اللغوي. فقد وردت شواهد شعرية تؤكد استعمال اللفظ المستغنى عنه. جاء في شعر إبراهيم ابن هَرْمَة(١٧٦هـ) [الكامل](2):

فَكأنّما خُضِبَتْ بحَمْضٍ مُورِسٍ * آباطُها من ذِي قُرونٍ أيايِلِ**

فالشاهد في البيت توظيف كلمة (مورس) التي جاءت على صيغة (مُفْعِل) القياسية غير المستعملة، وهي من الكلمات المنصوص على شذوذها(3).

وبناء على معطيات علم الصّرف الصّوتي الحديث [المورفونولوجيا] (4)، يمكن تعليل الشذوذ الذي وقع في باب اسم الفاعل كما يلي:

---

(١) ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية، السيد رزق الطويل، مجلة بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السنة الثانية، العدد الثاني، ١٤٠٢هـ، ص٢٦٢.

(٢) ديوان ابن هرمة، ص٦٦.

(٣) هناك من تناول هذه المسألة – أي نفي صفة الشذوذ عن المشتقات – بالبحث والاستقصاء في بحث بعنوان "تحرير المشتقات من مزاعم الشّذوذ" لمحمد بهجة الأثري، عمد فيه صاحبه إلى تقديم تفسيرات وتعليلات لظاهرة الشّذوذ؛ إلا أن نفي صفة الشّذوذ لا سبيل إلى القول بها حسب ما يرى حسين الرفايعة في كتابه "ظاهرة الشّذوذ في الصرف العربي"؛ لأننا نتعامل مع صورة الفعل الذي أخذ منه المشتق. ينظر في: ظاهرة الشّذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفايعة، دار جرير، عمّان، ط١، ٢٠٠٦م. ص١٩٧ .

(٤) هذا المصطلح منحوت من مصطلحين هما: علم الفنولوجيا [أي علم الأصوات التشكيلي]، وعلم المورفولوجيا [أي علم الصرف] ينظر في: أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧م. ص١٠٦.

بعد الاطلاع والنظر في السياقات الكلامية التي جاءت فيها الكلمات الشاذة من هذا الباب. وتصنيف تلك الكلمات على أساس الصحة والاعتلال استطاعت الدراسة أن تسجّل الملحوظات الآتية:

الملحوظة الأولى: وهي أن ما كان بناؤه من الكلمات ذات الجذر الثلاثي الصحيح والمعتل(الناقص) فقد عمدت العرب فيه إلى استعمال كلتا الصيغتين؛ المسموعة (فاعِل) والمقيسة (مُفْعِل). رغم تشذيذ العلماء للصيغة المقيسة، وقد ورد من كلام العرب ما يؤيد هذا المذهب. فابنُ بَرِّيّ يقول: وقد جاء في الكلام "مُبقِلّ". واستشهد بقول الشاعر رؤبة بن العجاج [الرجز](1):

يَلْمَحْنَ مِنْ كُلِّ غَمِيسٍ مُبْقِلِ * جَلَّى بَصِيرَ العَيْنِ لَمْ يُكَلَّلِ**

وقال دُؤاد بن أبي دُؤاد، حينَ سأله أبوه: ما الذي أعاشك؟ فأجابه [الرجز](2):

أعاشَنِي بعدَكَ وادٍ مُبْقِلُ * آكُلُ مِن حَوْذانِهِ وأَنْسِلُ**

ويقول ابنُ جنى: مكانٌ مُبقِلٌ، هو القياس، وباقِلٌ أكثرُ في السَّماع، والأولُ مسموعٌ أيضاً(3).

وقد استخدمت العرب صيغتي "فاعِلٍ" و"مُفْعِل" من الفعل "أحنط". قال شَمِر: يقال أحنَطَ الرِّمْثُ فهو حانِط ومُحنِط: إذا ابيضّ وأدرك. وأنشد[الطويل]:

تَبَدَّلْنَ بعد الرَّقْصِ في حَانِطِ الغَضَى * أَبَاناً وغُلَّاناً به يَنْبُتُ السِّدْرُ**

---

(1) ينظر في: تاج العروس، ج٢٨/ص٩٨. والبيت لرؤبة في ديوانه. ينظر في: ديوان رؤبة بن العجاج، جمع وتحقيق: وليم بن الورد، دار بن قتيبة، الكويت، ط١. ص١٨١.

(2) ينظر في: تاج العروس، ج١٧/ص٢٨٣.

(3) الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر، ٢٠٠٦م. ج١/ص٩٧.

ومما جاء الاسم منه على "فاعِلٍ" و"مُفْعِل": "أَمْحَلَ البَلَد فهوَ ماحِل ومُمْحِل"، قول حسّان بن ثابت [الطويل](1):

فَإِنَّ الَّذي قَد قيلَ لَيسَ بِلائِطٍ *** وَلَكِنَّهُ قَولُ امرِئٍ بِيَ ماحِلِ

وجاء من "أمحل" "ممحل" قول حسّان [الكامل] (2):

إمَّا تَرَيْ رأسي تَغَيَّرَ لونُه *** شَمَطاً فأصبَحَ كالثَّغامِ المُمْحِلِ

وورد في المفضليات قول الشاعر عبد قيس بن خلف [الكامل] (3):

وَإِذا لَقيتَ الباهِشينَ إِلى النَّدى *** غُبراً أَكُفُّهُم بِقاعٍ مُمحِلِ

والملحوظة الثانية: وهي أن ما كان بناؤه من الكلمات ذات الجذر الثلاثي المعتل المثال "اليائي"، من مثل: (موقع، وموتع)، فقد عمدت العرب فيه إلى استعمال كلتا الصيغتين؛ المسموعة والمقيسة. وتم التخلص من المزدوج المتشكل فيهما عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج (uy)، وذلك بحذف شبه الحركة الياء(y)، والتعويض عنها بمد الحركة(u)، أي الضمة.

والملحوظة الثالثة: وهي أن ما كان بناؤه من الكلمات ذات الجذر الثلاثي المعتل المثال (الواوي)، قد عمدت العرب فيه إلى استعمال الصيغة المسموعة فقط. وتمّ الاستغناء عن الصيغة المقيسة؛ لعلة صوتية وهي وجود مزدوج حركي هابط (uw) في كلمتي (مورق، ومورس)، إذ يبدأ اللسان بنطق الحركة في هذا النوع من التتابعات الحركية من موضع

---

(1) أدب الكاتب، ابن قتيبة، ج1/ص130. والبيت لحسان في ديوانه. ينظر في: ديوان حسان بن ثابت، جمع وتحقيق: عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2. 1994م. ص191.

(2) أدب الكاتب، ابن قتيبة، ج1/ص130. والبيت لحسان في ديوانه. ينظر في: ص184.

(3) المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1926م. ص79

الحركة ثم ينتقل إلى موضع نصف الحركة. فالحركة هي الضمة (u) ونصف الحركة هي الواو (w)[1].

ولعل وجود هذا المزدوج الحركي كان سبباً في إحداث التغيرات الصوتية في صيغة اسم الفاعل غير الثلاثية؛ إذ يعدُّ هذا التتابع الحركي إلى جانب تتابعات حركية أُخرى من مثل: (iw – iy –uy) ثقيلا نطقا في اللغة العربية. وهذا الثقل ناشئ عن اجتماع المثلين(uw)[2]. وتتابع المثلين مكروه في العربية[3]، وهو مما نبّه عليه سيبويه بقوله: "لا تثبت واو ساكنة وقبلها ضمة"[4].

وما جرى في أبنية الكلمات المسموعة ذات الجذر الثلاثي المعتل المثال (الواوي) قبل أن تصل إلى الصورة التي هي عليها وهي: (وارس، ووارق) هو التخلص من المزدوج الحركي الهابط الذي تشكل في هاتين الكلمتين عبر مراحل اشتقاقهما. وذلك على نحو من الآتي: (وارس) مسموعة من (أورس) وصياغتها وفق القياس (مُوْرِس). والجذر الثلاثي (وَرَسَ)، والثلاثي المزيد بـــ"الهمزة"(أورس)، والمضارع (يورسُ)، وصيغة "فاعِل" المقيسة (مُوْرِسٌ) وبنيتها المقطعية غير المستعملة هي: (ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص)، أما صيغة "فاعِل" المسموعة فهي (وارسٌ) وبنيتها المقطعية المستعملة هي (ص ح ح/ ص ح/ ص ح ص)

---

(١) ينظر في: التتابعات الصوتية الهابطة وسلوكها في أبنية العربية دراسة نطقية فيزيائية، ابتسام جميل، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثاني والسبعون، ص٩٤، وص١٠١.

(٢) ينظر في: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠. ص٣١-٣٢.

(٣) ينظر في: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، اربد-الأردن، ط١، ٢٠٠٤م. ص٤٠٩-٤١٠.

(٤) الكتاب، ج٤/ص١٩٥.

يلحظ من السابق أن الفعل المضارع الذي اشتقت منه الصيغة المقيسة قد تشكل فيه مزدوج حركي هابط [uw]، وهو مما تستثقله العربية؛ لما يحمله من خصائص صوتية تجعله ثقيلا نطقا. ثم أُبدلت "الميم" المضمومة بالياء وكسر ما قبل الآخر، فأصبح لدينا صيغة "فاعِل" المقيسة (مُفْعِل). وبهذا الإجراء تشكل لدينا مزدوج حركي هابط [uw] آخر.

فكان وجود هذا المزدوج الهابط هو السبب وراء العدول عن صيغة (مُفْعِل) غير الثلاثية إلى صيغة (فاعِل) الثلاثية، إذ إن الهبوط "يمثل قيمة صوتية متعلقة بحركة اللسان، ودرجة الوضوح السمعي"(١)؛ الأمر الذي يجعل هذا المزدوج ثقيلا نطقا، وهو ما لُحظ في الكلمتين السابقتين وهما: أورس من "ورس"، وأورق من "ورق". ولعلّ هذا العدول الذي طرأ على صيغة "فاعِل" كان سببه -كما يبدو- ميل العرب إلى السهولة والخفة في النطق، والاقتصاد في المجهود العضلي الناتج عن الانتقال. أو الطبيعة الانتقالية من الحركة إلى نصف الحركة(٢).

وكل ما حدث في أبنية الكلمات السابقة هو استثقال للمقطع الأول المتوسط المغلق(ص ح ص)، والمُكَوِّن من بادئة الميم المضمومة وشبه الحركة الواو [muw]، وهذا المُكَوِّن المقطعي يحوي مزدوجا هابطا؛ سببه اجتماع المثلين الحركة وشبه الحركة[uw] -الصائت الانتقالي الضيق مع الصائت الضيق- وما يعتري العملية النّطقية عند اجتماعهما من ثقل

---

(١) الأصوات اللغوية -رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، سمير شريف استيتية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠٠٣م. فصل: الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، ص ١٥٢-١٥٣.

(٢) ينظر في: القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، مؤسسة الورّاق، عمّان، ط١، ٢٠٠٧م. ص٦٢.

محسوس ملموس، كونهما تخرجان من مكان واحد تقريبا، مما استوجب البحث عن حل لهذه المعضلة(1).

ومما لجأت إليه اللغة وسيلة للتخلص من هذا المشكل، أنها عمدت إلى تحوير الصيغ الصرفية للكلمات المقيسة من هذا الباب، وأعادت التوازن والانسجام بين عناصرها عن طريق إسقاط الصامت وأحد طرفي المزدوج الهابط تحت تأثير البنية المقطعية للكلمات المقيسة، مع الأخذ بالحسبان أن الصامت المسقط يحمل دلالة اسم الفاعل من غير الثلاثي، والواقع يحتّم إيجاد مقطع بديل يحمل ذات الدلالة ويخلو من العلة الصوتية السالفة الذكر، فكان الحل يتمثل في اللجوء إلى صيغة فاعل الثلاثية.

وقد تم تعويض الصامت المسقط باجتلاب حركة قصيرة الفتحة (a)، ووضعها بعد شبه الحركة الواو(w)، ثم مطلت تلك الحركة لتصبح حركة طويلة(ā)، فتشكل لدينا مقطع متوسط مفتوح (ص ح ح) مكون من صامت وحركة طويلة. ومنه تكونت صيغة "فاعِل" المسموعة في هذا الباب.

ويبدو أن العامل الصوتي، وضرورة تحقيق متطلبات النظام المقطعي للغة العربيّة، هما اللذان يفسران التغييرات الطارئة التي أدّت إلى الاستغناء عن صيغة "مُفْعِل" إلى صيغة "فاعِل" في هذا الباب. وهي تغييرات تتحقق بالتخلص من بواعث التنافر المقطعي المتمثل بتشكل المزدوج الهابط، وذلك عند اشتقاق صيغة "مُفْعِل" من الفعل الثلاثي المعتل المثال المزيد بــ"الهمزة" (أفعل)؛ إذ يُصار بعدها إلى اجتلاب حركة قصيرة مناسبة، ثم مطلها لتشكيل البنية المقطعية المنسجمة صوتيا، وبهذا الإجراء يتم التخلص من المزدوج الحركي

---

(1) الاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني، أحمد الطيبي، عالم الكتب الحديث، اربد-الأردن، ط1، 2010م. ص77.

الهابط وهو تتابع حركة الضمة وشبه الحركة الياء(uy) كما في كلمتي (موفع، ومونع)، أو تتابع حركة الضمة وشبه الحركة الواو(uw) كما في كلمتي (وارق، ووارس).

وهذا الإجراء الذي لُحظ في تلك الكلمات ما هو إلا وسيلة قام بها الناطق العربي؛ لإحداث إيقاع وانسجام صوتيين في البنية اللغوية، تستوجبه مثل هذه الصيغ في العربية.

٣. الصيغ الدالة على "مَفْعُوْل".

عُدَّ شاذًا من هذا الباب كلمات جاءت على صيغة (مَفْعُول) مشتقة من بناء الفعل الثلاثي المزيد (أَفْعَلَ). فالقياس يقضي بأن ما كان على وزن (أَفْعَلَ) فصيغة اسم المفعول غير الثلاثية منه (مُفْعَل)، لكنه سمع على صيغة (مَفْعُول) المشتقة من الثلاثي المجرد (فُعِلَ). ومن ذلك قولهم: "أَحْبَبْتُه فهو مَحْبُوب"، و"أَجَنَّه الله فهو مَجْنُون"، و" أَحَمَّه فهو مَحْمُوم"، و"أَزْكَمَه الله فهو مَزْكُوم"، ومثله "مَكْزُوز" و"مَقْرُور" فإنه بني على فُعِل؛ لأنهم يقولون في جميع هذه فُعِل بغير ألف، يقولون "حُبَّ" و"جُنَّ" و"زُكِم" و"حُمَّ" و"قُرَّ" و"كُزَّ"، قال: ولا يقال: "قد حَزَنَه الأمْرُ" ولكن يقال: "أَحْزَنَه" ويقولون: "يَحْزُنُه"، فإذا قالوا أفعله الله فكلّه بالألف، ولا يقال: "مُفْعَل" في شيء من هذه"[١].

لم يغفل علماء اللغة باب اسم المفعول وما وقع فيه من مخالفة للقياس المطرد كغيره من أبواب الصرف الأخرى. وذلك في اشتقاق اسم المفعول من غير الثلاثي. فقد حاولوا أن يوجدوا المسوّغات لذلك الخروج على شروطهم التي قعّدوا فيها لموضوعات علم الصرف. لكنّ تلك المسوّغات والإشارات التي أرادوا من خلالها معالجة هذه المخالفة للقياس المجمع عليه كانت سريعة في الميدان الصرفي الواسع، تحتاج إلى جمع واستقصاء[٢].

ولعلّ المخالفة للقياس التي وقعت في هذا الباب في ما أحصته الدراسة من مفردات تخضع في تفسيرها إلى المسوغات الآتية:

---

(١) أدب الكاتب، ص٧٨. وينظر كذلك في: الكتاب، ج٤/ص٦٧. و المحكم والمحيط الأعظم، ج١/ص٩٥. والمخصص، ج١/ص٢٧٢. والمزهر في علوم اللغة، ج٢/ص٨٦. والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج١١/ص١٤. وتاج العروس، ج٣٠/ص٤٨. وتهذيب اللغة، ج٤/ص٨.

(٢) ينظر في: ظاهرة الشذوذ في الصرف، ص٣٢.

١. أن هذا الخروج الحاصل **يمكن ردّه إلى ظاهرة الاستغناء**. فكأن العرب استغنت عن (فَعَلَ) بـ (أَفْعَلَ). يقول سيبويه: "وإنما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتُه، وسَلَلْتُه، وإن لم يستعمل في الكلام، كما أن يَدَعُ على وَدَعْتُ، ويَذَرُ على وَذَرْتُ، وإن لم يستعملا، استُغني عنهما بتركت. ويقول: فإذا قالوا: جُنّ وسُلّ فإنما يقولون: جُعل فيه الجنون والسُّل"[١].

٢. أن هذا الخروج الحاصل في المفردات السابقة **هو باعتبار الأصل، وهو عدم الزيادة**، فكأنه جاء على حذف الزوائد في اسم المفعول، كما قال ابن جنّي: "ونظير مجيء اسم المفعول ههنا على حذف الزيادة نحو: أحببته فهو محبوب"[٢]. ويقاس على هذا بقية المفردات.

٣. أن هذا الخروج هو **لمجيء لغة أخرى في فعله**, وإن كانت قليلة الاستعمال, فيكون استعمال اسم المفعول من باب تداخل اللغتين. كما يقول الفيومي (٧٧٢هـ): وَفِي الْكُلِّ لُغَةٌ أُخْرَى مِنْ بَابِ تَعِبَ وَأَقَرَّ اللَّهُ الْعَيْنَ بِالْوَلَدِ وَغَيْرِهِ إقْرَارًا فِي التَّعْدِيَةِ وَأَقَرَّ اللَّهُ الرَّجُلَ إقْرَارًا أَصَابَهُ بِالْقُرِّ فَهُوَ مَقْرُورٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ[٣].

وتذهب الدراسة في تعليل هذا الخروج عن النسق اللغوي الذي أَلِفَهُ العربي بناء على ما قُعّد من قواعد الصرف إلى ما ذهب إليه حسين الرفايعه من أن مسوّغ هذا الشذوذ الحاصل في أبنية المفردات الآنفة الذكر إنما يعزى إلى الوظيفة أو الدلالة التي تؤديها الأفعال التي اشتقت منها تلك المفردات فهي أفعال لا إرادية؛ أي أفعال مما يبتلى به المرء، وعليه يقع. فالأفعال السابقة لم تستعمل إلا مبنية للمفعول، نحو: حُمّ، وزُكِمَ، وجُنّ...، فمعظم الأفعال التي

---

(١) الكتاب، ج٤/ص٦٧.

(٢) ينظر في: الخصائص، ج٢/ص٢٢.

(٣) ينظر في: المصباح المنير، ص٣٥٦.

جاءت ملازمة لـــ(فُعِلَ)، والأغلب في ذلك الأدواء... فاعلها معروف غير مجهول، بيد أنه لم يستعمل؛ لأن من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله سبحانه وتعالى؛ فطوى ذكره للعلم به. فهي محمولة على المعنى لا على ظاهر اللفظ؛ لذا وقع التضارب بين الشكل والوظيفة في وصف تلك المفردات[1].

---

(١) ينظر في: الخصائص، ج٢/ص٢٢. و ظاهرة الشذوذ في الصرف، ص٢٠٩.

٤. الصيغ الدالة على الزمان أو المكان.

يقول ابن جنّي: إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره[1]. وبناء على هذا المؤدى فقد سمع عن العرب من صيغتي اسمي الزمان والمكان (مفعِل، ومفعَل) ما هو آتٍ:

١. **(مَفعِل)**

سُمع عن العرب ألفاظ على صيغة (مَفْعِل) بالكسر، وكان حقها أن تأتي على القياس وفق القاعدة المطردة، وذلك بفتح عين (مفعَل) مما كان مضارعه **مفتوح العين** أو **مضمومها**. وهناك مجموعة من الألفاظ أحصاها العلماء تدخل ضمن هذا القسم من الصيغ السماعية. وهي على النحو الآتي[2]:

الجذر	المضارع	المسموع	القياس
سجد	يسجُد	مسجِد	مسجَد
طلع	يطلُع	مطلِع	مطلَع
نسك	ينسُك	منسِك	منسَك
فرق	يفرُق	مفرِق	مفرَق
شرق	يشرُق	مشرِق	مشرَق
غرب	يغرُب	مغرِب	مغرَب
نبت	ينبُت	منبِت	منبَت
سقط	يسقُط	مسقِط	مسقَط
نكب	ينكُب	منكِب	منكَب
جزر	يجزُر	مجزِر	مجزَر
سكن	يسكُن	مسكِن	مسكَن
رفق	يرفُق	مرفِق	مرفَق

---

(١) الخصائص، ابن جني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م. ج١/ص١١٧.

(٢) ينظر في: أدب الكاتب لابن قتيبة ٥٥٣، وشرح المفصل، ج٦/ص١٠٧. وهمع الهوامع ج٢ / ص١٨٦. وشرح الشافية ج١ / ص١٨١.

بعد تتبع الدراسة للكلمات التي جاءت مسموعة في هذا الباب الصرفي، والاطلاع على التعليلات الموجِّهه لهذا الخروج عن القياس المطرد في صياغة مثل تلك المفردات؛ لخَّصت الدراسة تلك المسوّغات على نحو من الآتي:

١. إن ما جاء من مفردات بالكسر وقياسها الفتح؛ لعلّه يعزى إلى أنه لم يقصد بتلك المفردات التعبير عن اسمي الزمان والمكان بالمعنى النحوي، بل هي أسماء لأماكن معينة، فهي إطلاقات خاصة، لا تندرج تحت شروط الصيغة في اشتقاقها(١).

٢. لعلّ المراوحة بين كسر عين (مفعل) وفتحها، مع العلم أن وجه القياس التصريفي يقدّم الفتح على الكسر في مثل المفردات التي جاءت مكسورة العين وقياسها الفتح، يمكن ردّه إلى قاعدة (أمن اللبس). وذلك من خلال دلالة تلك المفردات (الخاصة)، ودلالتها (العامة المطلقة). وكأن العرب ذهبت نحو الكسر في هذه المفردات لتحقيق بواعث الدلالة الخاصة، فقولهم: البصرة مسقِط رأسي، وقياسها: البصرة مسقَط رأسي(٢)، فيه جنوح لإثبات الدلالة الخاصة على الدلالة العامة. إذ لا يعقل أن تكون البصرة كلها موضعًا لمولده. فلما أُريد التخصيص، قيل: (مسقِط) بالكسر، ولو أراد العموم، لقال: (مسقَط) بالفتح(٣).

هذا ما كان من تعليلات ومسوغات استطاعت الدراسة رصدها من أجل كشف النقاب عن الخروج الحاصل في مسموع هذا الباب الصرفي من مفردات على وزن (مَفْعِل). في حين استطاعت الدراسة توجيه هذا العدول الطارئ في مسموع هذا الباب الصرفي من مفردات من خلال وجهة نظر معطيات الصرف الصوتي. وذلك على نحو من الآتي:

---

(١) ينظر في: المنهج الصوتي للبنية العربية. ص١٢٠.

(٢) ينظر في: الكتاب، ج٤/ص٩٠. المثال المستشهد به من كتاب سيبويه.

(٣) ينظر في: ظاهرة الشذوذ في الصرف، ص٢٢٠.

الكلمة المسموعة ← (مَفْعِل) مَسْـ كِن ← (ص ح ص، ص ح ص) ⟵ الكتابة المقطعية ⟶ (ص ح ص، ص ح ص) ← (مَفْعَل) مَسْـ كَن ← الكلمة المقيسة

يلحظ في المفردتين (المسموعة، والمقيسة) أعلاه أنهما قد حوتا حركتين هما (الكسرة، والفتحة)، وذلك في جميع مقاطعهما. فالكلمة المسموعة حوت فتحة في مقطعها الأول (مَسْـ)، وكسرة في مقطعها الثاني (كِن). بينما حوت الكلمة المقيسة في كلا مقطعيها فتحة (مَسْـ) (كَن). وجاءت المقاطع المكونة لكلتا الكلمتين من نوع طويل مغلق بصامت (ص ح ص).

فالبنية الصوتية للكلمة المقيسة مكونة من مقطعين مغلقين بصامتين كل منهما يحوي حركة من جنس الأخرى هي الفتحة (a)، وهي أخف الحركات، وهذا الأمر كان مدعاة لحدوث خفة في اللسان أثناء نطق الكلمة وما جاء على شاكلتها من مفردات في هذا الباب.

ولكي يحدث توازن وانسجام صوتيّان بين مقطعي المفردة الواحدة تمّ اللجوء إلى استبدال إحدى الحركتين، وبالذات حركة المقطع الثاني الكسرة بالفتحة، لتوافر حركة الكسرة في بنية الصيغة الأخرى التابعة لهذا الباب الصرفي. فأهل البوادي يميلون إلى تحقيق الأصوات الثقيلة في أدائهم اللغوي بخلاف غيرهم ممن نألف على ألسنتهم عادة اللين والخفة. فالإبدال الصوتي بين الصوائت القصيرة أغلبه يقوم على استحسان الناطقين من قبائل عربية معينة الحركة الثقيلة كالكسرة والضمة في مقابل الحركة الخفيفة كالفتحة والسكون(١).

---

(١) ينظر في: علم الأصوات النطقي دراسات وصفية تطبيقية، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ٢٠١١م. ص٢٠٥.

ومن تقارض الصوائت القصيرة الانتقال من الفتح إلى الكسر وذلك في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ الأحزاب٣٣. فقد قرأ عاصم ونافع -بفتح القاف- ، وقرأ الباقون: ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بكسر القاف(١).

٢. (مَفعَل)

سُمع عن العرب ألفاظ على صيغة (مَفعَل) بالفتح، وكان حقها أن تأتي على القياس وفق القاعدة المطردة؛ وذلك بكسر عين (مَفعِل) مما كان مضارعه معتلًا (أجوف) يائيًا على نحو:

الجذر	المضارع	المسموع	المقيس
عاش	يعيش	معاش	معيش
عاب	يعيب	معاب	معيب
غاب	يغيب	مغاب	مغيب
سار	يسير	مسار	مسير
طار	يطير	مطار	مطير

بعد تأمل ونظر في المفردات السابقة؛ تبين للباحث أن الشذوذ الحاصل فيها مردّه إلى الأصل الذي اشتقت منه، فالصيغة المسموعة (مفعَل) الدالة على المكان اشتقت من أصل (الجذر الثلاثي)، في حين نجد أن الصيغة المقيسة (مفعِل) اشتقت من أصل (الفعل المضارع) -خاصة إذا احتكمنا إلى المنهج الوصفي للحكم على تلك المفردات-، فالفعل المضارع هو أصل لاشتقاق اسمي الزمان والمكان، قال به أحمد بن علي المسعود في كتابه (مراح الأرواح)

(١) ينظر في: حجة القراءات، أبو زرعة، ص١٩٩.

وهو من علماء القرن التاسع الهجري[1]. وتبعه في ذلك شارح كتابه بدر الدين محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ) الذي يقول: لمّا فرغ المصنف من بيان اسم المفعول شرع في بيان اسمي الزمان والمكان، وهو اسم مشتق من -يُفْعَل- بضم الياء وفتح العين، ثم يتابع حديثه قائلًا: "واعلم أن اسم المكان لا يخلو إما أن يبنى من يفعَل -بفتح العين- أو من يفعِل بكسرها، أو من يفعُل بضمها"[2].

وقد تفرّد بهذا الرأي صاحب كتاب (مراح الأرواح) وشارح كتابه بدر الدين العيني، ولم يعثر الباحث على رأي آخر يعضد هذا الكلام الذي جاء به المسعود.

وبناءً على ما تقدم، يمكن أن يعاد ترتيب المفردات في الجدول أعلاه وفقًا للأصل الذي اشتقت منه. والجدول اللاحق يرسم الصورة الكاشفة لتلك المفردات مسبوقة بأصلها:

الجذر الثلاثي	المسموع	الفعل المضارع	المقيس
عاش	معاش	يعيش	معيش
عاب	معاب	يعيب	معيب
غاب	مغاب	يغيب	مغيب
سار	مسار	يسير	مسير
طار	مطار	يطير	مطير

فالتغيرات البنائية التي حدثت في بنية المفردات المسموعة تمثلت في إضافة اللاصقة التصريفية الميم المفتوحة (ma) إلى الجذر الثلاثي وعليه تشكلت صيغة (مفعَل) وما جاء عليها من المفردات. في حين تمّ إضافة اللاصقة التصريفية الميم المفتوحة (ma) إلى الفعل المضارع وعليه تشكلت صيغة (مفعِل) وما جاء عليها من المفردات.

---

(١) ينظر في: مراح الأرواح في الصرف، ص٤٩.

(٢) ينظر في: ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح في الصرف، بدر الدين بن أحمد العيني، تحقيق: عبد الستار جواد. ص١٧١-١٧٢.

٥. الصيغة الدالة على الآلة

ورد في هذا الباب الصرفي وزنان جاءا مضمومي الميم والعين هما: (مُفْعُل، ومُفْعُلة)، وقد عُدّا وزنين غير قياسيين وهما نادران.

وقد أحصي من تلك المفردات التي جاءت على هذين الوزنين ما يلي[١]: مُنْخُلّ، ومُدْهُن، ومُنْصُلّ، ومُسْعُط، ومُكْحُلة. وهذه المفردات عند سيبويه أسماء لأوعية[٢]. وهي آلات أيضًا، وهذا الكلام يخرجها من كونها أوزانًا قياسية يشتق على شاكلتها اسم الآلة. وقد عدّها ابن السكيت أحرفًا نوادر وكان القياس منها: مِنْخَلّ، ومِسْعَط، ومِكْحَلة[٣]. وقال فيها ابن درستويه: لو كسرت هذه الأشياء على الأصل لجاز[٤].

والمسألة برمّتها لا تعدو أن تكون إطلاقات لهجيّة في نطق ما جاء على هذين الوزنين. إذ لا يستبعد أن بعض العرب كان يضم فيأتي بها على وزن (مُفْعُل، ومُفْعُلة)، وبعضهم يأتي على وزن (مِفْعَل، ومِفْعَلة)، ثم ساد القياس بالأخيرتين[٥]. ومنهم من عزا هذا الشذوذ إلى ما يسمّى بالركام اللغوي أو البقايا اللغوية من نظام لغوي قديم تبدّى في صورة الشواذ في نظر واضعي قواعد الصرف العربي[٦].

---

(١) ينظر في: الكتاب، ج٤/ص ٩٠-٩١. والمفصل، ص٤٨٦، وشرح المراح للعيني، ص١٣٦، وشرح الشافية، ج١/ص١٨٦.

(٢) ينظر في: الكتاب، ج٤/ص ٩٠-٩١.

(٣) ينظر في: إصلاح المنطق، ص٢٤٣.

(٤) ينظر في: شرح المراح للعيني، ص٣٦.

(٥) ينظر في: اسم الآلة دراسة صرفية معجمية، ص٤١.

(٦) ينظر في: التطور اللغوي، ص١٢.

الفصل الثّاني

الميميّات في سنن النّسائي دراسة نحوية

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: الصّيغة والوحدة التركيبيّة (الجملة).

أولًا: الصّيغة.

ثانيًا: الوحدة التركيبيّة (الجملة).

- المطلب الثاني: الصّيغ الميميّة داخل الوحدة التركيبيّة (الجملة).

المبحث الأول: الصّيغ الميميّة داخل الجملة الاسميّة.

المبحث الثاني: الصّيغ الميميّة داخل الجملة الفعليّة.

المطلب الأوّل

الصّيغة والوحدة التركيبيّة (الجملة)

أولًا: الصِّيغة

تؤدي الصيغة دورًا كبيرًا في بناء النسيج اللغوي للغة العربية، لما لها من أثر في التعبير عن المعنى؛ إذ إن الخطأ في توظيفها داخل الجملة يحوّل المعنى ويقلب الدّلالة. ولا يمكن ملاحظة المعاني المنبثقة عنها والوظائف التي تؤديها في حال انعزالها خارج البناء التركيبي؛ لأن الكلمة بوجه عام في حال انفرادها تكون مفتوحة الدلالة لا تدل على معين، وهو ما أكده ابن الأثير(٦٣٧هـ) بقوله: "واعلم أن تفاوت التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر مما يقع في مفرداتها؛ لأن التركيب أعسر وأشقّ"(١).

ومعنى الصيغة في أقسام الكلم العربي يُلمح في الاستخدامات اللغوية من خلال وحدات تركيبيّة توصف بالمفردة التي تتصدرها سواء أكانت اسميّة أم فعليّة. "فاللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئًا، وإذا قرنتها بما يصلح؛ حدث معنى، واستغنى الكلام"(٢).

وتعرّف الصيغة بأنها هيئة الكلمة أو القالب الذي تصاغ الأبنية الصرفية على قياسه. وتعتمد هذه الهيئة على ركنين أساسيين هما: الأصول والحركات(٣)، فالأصول هي المكوّن الرئيسي للكلمة، وهي عبارة عن أصوات ثابتة اصطلح على تسميتها بأحرف التمثيل الصرفي (الفاء، والعين، واللام) وهي الصوامت، التي بدورها تشكل الجذر الأساسي للكلمة. وأمّا

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير الجزري. تحقيق: كامل محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م. ج١/ص١٤٩.

(٢) المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٣م. ج٤/ص١٢٦.

(٣) ينظر في: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطابع التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨م. ص١٢٠.

الحركات أو العلامات الإعرابية، فهي مجموعة من الأصوات المتغيرة، أو الحركات القصيرة والطويلة التي تحدد صيغة الكلمة وتمنحها معناها[1].

ولعلّ أفضل ما يصوّر لنا علاقة الصوامت (الحروف) بالصوائت (الحركات) في بنية الكلمة أن نقول: إن الصوامت وهي مادة الكلمة الثابتة، تحمل المعنى الأصلي، الذي تدل عليه بمجموعها، وإن الصوائت تشخّص المعنى، حين تبرزه في وضع معين، "فهي التي تستقل بتوجيه الدلالة إلى حيث يريد المتكلم، فإذا أراد وصفًا للفاعل استخدم من الحركات ما يؤدي معناه، وإذا أراد اسم مفعول فإن له حركاته الخاصة، وهكذا"[2].

وتحدد ماهية الصيغة في اللغة العربية من خلال هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها؛ لكون هذه الهيئة مثالًا يحتذى، ويصاغ على هيئته، ولكونها متصرفة ودالة على أصل اشتقاقي صيغت منه، وأخيرًا، لكونها دالة على معنى وظيفي تفيده الصيغة أو القالب الصرفي الذي يدور حول الهيئة التي توضع عليها المادة اللغوية من خلال عدد حروف الكلمة وترتيبها، وضبطها وزيادتها وإثباتها أو حذفها[3].

ولا يطلق مصطلح "الصيغة" في النظام الصرفي إلا على ما تجوز فيه الصياغة، أو تتصور فيه موافقة تمام الموافقة لأصل الكلمة، فمثلًا: ضارب ومضروب وغيرها من الكلمات مصوغة من الجذر (ضرب)، والصيغة واضحة فيها، أمّا في الضمائر مثلًا (تاء الفاعل،

---

(١) ينظر في: القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمّان-الأردن، ط١، ٢٠٠٩م. ص٦٩. وعلم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، يحيى عبابنة وآمنة الزعبي، دار الكتاب الثقافي، إربد-الأردن، ط١، ٢٠٠٥م. ص٧٩-٨٠.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ١٩٨٠م. ص٤٥.

(٣) ينظر في: المعاني الوظيفية لصيغة الكلمة في التركيب. عاصم شحادة علي، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٥، العدد ٣، ٢٠٠٨م. ص٥٤٨.

وأنت، وهو) ونحوها، فلا تتصور الصياغة فيها، ويصعب معرفة أصلها الذي صيغت منه[1]. فعلى الرغم من القيمة الكبيرة التي تحظى بها الصيغة في اللغة العربية؛ إلا أنها تعجز عجزا تامًا عن أن تشمل طائفةً كبيرةً من العناصر اللغوية غير الخاضعة للاشتقاق كالضمائر، والأدوات[2].

وترد الصّيغة في النظام اللغوي العربي ضمن سياقات كلاميّة مختلفة، ويتعدد فيها المعنى الوظيفي الصرفي كاسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان واسم الزمان والمصدر الميميّ واسم الآلة وغيرها من المشتقات. لكنها ربّما لا تكون بمفردها كافية للدلالة على معنى صرفي يكون مقصودًا في ذهن المتكلم؛ نظرًا لاتحاد صور بعض الصيغ اتحادًا لفظيًا من خلال بعض الأبنية المصوغة من غير الثلاثي لكل من: المصدر الميمي، واسم المفعول, واسم الزمان, واسم المكان. فجميع هذه الأنواع الأربعة تتفق في صوغها من غير الثلاثي على زنة الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة, وفتح ما قبل الآخر, ويمكن أن تتحد صورة لفظية أخرى لبعض أسماء الفاعلين التي يقدر حركة ما قبل الآخر منها, مثل: مختار, ومحتل، ومنقاد, ويكون التوجيه لأحد هذه الأنواع الخمسة خاضعًا للقرائن والسياق. "فإذا قيل على سبيل التمثيل: **المُنْطَلَقُ جَمِيلٌ**، كان المقصود من كلمة "**المُنْطَلَق**" المصدر في ذاته. وإذا قيل: **مُنْطَلَقُ المتسابقين صباحًا**، كان المقصود اسم الزمان. وإذا قيل: **مُنْطَلَقُ المتسابقين شمالًا**، كان المقصود اسم المكان. وإذا قيل: **ما مُنْطَلَقٌ في يومٍ ممطرٍ**، كان المقصود اسم المفعول"[3].

---

(١) المعاني الوظيفية لصيغة الكلمة في التركيب. ص٥٤٨.

(٢) مناهج البحث في اللغة، تمّام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٧٤م. ص١٧٧.

(٣) الصيغ الإفرادية العربية نشأتها وتطورها، محمود سعود المعيني، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٢م. ص٢٤٤.

ويتضح ممّا تقدم أن الغموض الذي يمكن أن يكتنف دلالة الصيغة يتلاشى بإيراد أمثلة على تلك الصيغة تكفي مؤونة شرح معناها، فإن بقي الغموض باديًا على المثال يُلجأ وقتئذ إلى وسيلة نحوية تعين في تحديد المعاني الصرفية، تلك الوسيلة هي "السّياق".

وتعدّ الصيغة الصرفية وهي من المباني الفرعية وأصولها هي المباني التقسيمية الثلاثة[1]: الأسماء، والصفات، والأفعال، تعد قرينة لفظية نحوية تسهم بشكل كبير في رسم حدود الجملة الاسميّة أو الفعليّة؛ لأن تناول الصّيغ داخل التركيب يساعد في بيان العلاقة الموجودة بينهما، ويكشف جانبا من التفاعل بين بناء الجملة وبنيتها الأساسية وفق فكرة الإسناد التي تشكل بدورها أساس العلائق في الجملة العربية. وكان عبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ) – رحمه الله– أوّل من عني بالقرائن مجتمعة كالصيغة والأداة والتضام والرّتبة والمطابقة، وهي أنواع من قرائن التعليق "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها"[2]. وقال في موضع آخر: "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"[3].

لقد أدرج اللغوي تمّام حسّان الصّيغة في قائمة القرائن اللفظيّة في السّياق اللغوي لنظام بناء الجملة في اللغة العربية؛ لما للصيغة من أهمية في التحليل الصّرفي، وأنها باعتبارها مبنى صرفيًا لا بدّ من النظر إليه على أنها تلخيص شكلي لجمهرة من العلامات لا حصر لها. وأن معاني الصيغ الصرفية تكون وثيقة الصلة بالعلاقات السّياقيّة[4].

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها. ص١٣٦.

(٢) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م. ص٨١.

(٣) دلائل الإعجاز، ص٤١١.

(٤) ينظر في: اللغة العربية معناها ومبناها. ص١٤٤، ٢١٠.

وكان من بين الصيغ التي أولتها الدّراسة عنايتها البحثيّة، ما تفرّع من قسم الأسماء، وعلى وجه الخصوص (المصدر الميميّ وصيغته [مَفْعَل، مَفْعَلَة، ومَفْعِل، مَفْعِلَة]، واسما الزمان والمكان وصيغتهما [مَفْعَل ومَفْعَلَة] و[مَفْعِل، ومَفْعِلَة]، واسم الآلة وصيغته [مِفْعَل، ومِفْعَلَة، ومِفْعَال]). وما تفرّع من قسم الصّفات، وعلى وجه الخصوص (اسم الفاعل وصيغته المبدوءة بالميم من أبنية المزيد، واسم المفعول وصيغته المبدوءة بالميم من أبنية المجرد والمزيد). وقد اختصّت الدّراسة تلك الأقسام عن غيرها نظرًا لوجود قاسم مشترك بينها، وهو توافر البادئة التصريفية الميم فيها، فهذه الصيغ هي ما اصطلح على تسميتها بالميميّات.

وستكشف الدّراسة وجه التفاعل بين هذه الصّيَغ باعتبارها قرائن لفظيّة نحويّة وبين الجملة وبِنْيَتِها الأساسيّة وفق مبدإ الإسناد وطرفيه [المسند والمسند إليه]، وما يتفرع عنهما من جمل توصف بصدر أحد طرفي الإسناد اسميّة أو فعليّة، مستندة –الدراسة– في ذلك على مباني التقسيم لمعرفة إن كان طرفا الإسناد اسمين، أو اسمًا وصفةً، أو اسمًا وفعلًا، أو فعلًا واسمًا[1]. إذ إنّ لكل وحدة تركيبية بِنْية صرفية مخصوصة لم توضع عبثًا، وإنما كانت ذات صلة بطبيعة وظيفتها في الجملة.

وهذا الأمر يساعد بقدر كبير في الإبانة عن الأثر العميق الذي تؤدّيه الصيغ الميميّة في البناء العميق للجملة. ولا شك أن الصيغة قرينة لفظية من جملة القرائن تعين على توضيح وظيفة الكلمة في الجملة، التي هي أهم وحدات المعنى. فالكلمة تستمد معناها من الجملة التي تقع فيها، فإذا قلت إنّ كلمة أو عبارة تحمل معنى، فهذا يعني أن هناك جملا تقع فيها الكلمة أو العبارة، وهذه الجمل تحمل معنى[2]. وتاليا، يمتدّ الحديث عن الوحدة التركيبية (الجملة) بوصفها لبنة أساسية في النظام اللغوي.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها. ص١٩٢.

(٢) ينظر في: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة،، الكويت، ١٩٨٢م. ص٣٤.

ثانيًا: الوحدة التركيبيّة (الجملة)

شكّلت الجملة في النّظام اللغوي العربي النّواة التي ارتكز عليها كثير من الأنظار اللسانية الحديثة، ومنبع هذه الركيزة عائد إلى كون الجملة وحدة تركيبيّة مكونة من (المسند والمسند إليه) تجعل منها كل دراسة نحويّة نبراسا لمسار مخططها البحثيّ وصفًا وتحليلًا.

وقد حظيت الجملة باهتمام كبير لدى النّحاة القدماء والمحدثين على حد سواء. وقد كانت وجهات نظر النحاة متفاوتة من حيث تحديد مفهوم الجملة، وذلك تبعًا لتفاوت وجهات نظرهم في القول بترادف الجملة والكلام، أو تباينهما، وقد عرض غير باحث من المحدثين للموضوع بما يغنينا عن الإفاضة فيه(١).

ولعلّ تعريف الدكتور مهدي المخزومي هو التعريف الذي يمكن الاطمئنان إليه مَن بين جُمْلَة التعريفات الأخرى لمصطلح (الجملة)، فهو يرى بأنها "الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركّب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم إلى ذهن السّامع"(٢).

---

(١) ينظر مثلا: بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م. وهناك بحث بعنوان: "الجملة في النظام اللغوي عند العرب"، عبد المجيد عيساني، منشورات كلية الآداب جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الخامس ٢٠٠٦م. وبحث "الجملة في الدراسات اللغوية"، نعيمة سعدية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١١م. و رسالة ماجستير بعنوان"الجملة في النحو العربي واللسانيات المعاصرة مفهومها وبنيتها"، أعدتها الطالبة وداد ميهوبي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة الحاج لخضر-باتنة. ٢٠١٠م. وبحث "مفهوم الجملة العربية من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي"، فطيمة داود، منشورات كلية الآداب والفنون-جامعة مستغانم، الجزائر.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط١، ١٩٦٤م. ص٣١.

ويستشف من التعريف السابق أن ركيزتين أساسيتين ينبني عليهما مؤدّى الجملة في اللغة العربية هما علاقة (الإسناد)، وعلاقة (الإفادة المعنوية)[١]. وهذا ما لم تحفل به تعريفات العلماء للجملة، وعلى وجه الخصوص القدماء، إذ كانوا في طروحاتهم يثبتون جانبا ويغفلون عن الآخر، لا لقصور منهم، وإنما كانوا يتكئون على ما ترسّخ لديهم من معرفة يوظفونها في معرفة الإعراب، مع أنهم يدركون تمام الإدراك أن الإعراب لا يكون في فراغ، ولا يكون في المفردات، فكان اهتمامهم منصبًا على إظهار الغاية المقصودة من علم النحو "وهي معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب"[٢].

لقد صنّف نحاة العربية الجملة إلى صنفين اثنين، هما: الجملة الاسميّة، والجملة الفعليّة، وأساس هذا التصنيف مبنيٌّ على ركني الإسناد (المسند والمسند إليه)، وهما اللذان يشكلان الدعامة الرئيسية للجملة "وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا"[٣]. فسيبويه بهذا التعريف يرسم لنا حدَّ الجملة بركنيها، إذ لا تخرج عن كونها مبتدأً وخبرًا، أو فعلًا وفاعلًا، يقول: "فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوكَ، وهذا أخوكَ. ومثل ذلك: يذهب عبدُ الله، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء"[٤].

وقد أشار الزمخشري(٥٣٨هـ) إلى إمكانية تصنيف الجملة في النظام اللغوي العربي إلى أكثر من كونها ثنائية، فقد أضاف إلى الصنفين السابقين صنفين آخرين، فقال في حديثه

---

(١) ينظر في: ظاهرة التنكير وأثرها في بناء الجملة العربية وتوجيهها، خير الدين فتاح عيسى القاسمي، منشورات المكتب الجامعي الحديث، كركوك-العراق، ط١، ٢٠١٢م. ص١٥.

(٢) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترابادي، تحقيق: يوسف حسن عمر. ١٩٧٨م. ج١/ص٣١.

(٣) الكتاب، ج١/ص٢٣.

(٤) الكتاب، ج١/ص٢٣.

عن جملة الخبر: تأتي الجملة على أربعة أضرب: فعليّة، واسميّة، وشرطيّة، وظرفيّة. ومثّل على التقسيم السابق بقوله: [زيدٌ ذهبَ أخوه] و[عمرو أبوه منطلقٌ] و[بكرٌ إنْ تعطه يشكركَ] و[خالدٌ في الدارِ](١).

ووصف شارح المفصل ابن يعيش(٦٤٣هـ) هذه القسمة بأنها قسمة لفظية، وأن القول بصنف الجملة الشرطية ليس مقبولًا؛ لأنها في حقيقتها مركبة من جملتين فعليتين: الشرط [فعل وفاعل]، والجزاء [فعل وفاعل]. وكذلك الأمر بالنسبة للجملة الظرفية، فالظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقرّ، وهو [فعل وفاعل]. وأكّد ابن يعيش أن الجملة لا تخرج أن تكون في حقيقتها على ضربين: اسمية وفعلية(٢).

ويذهب ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ) مذهبا ثالثًا غير المذهبين السابقين في تقسيم الجملة(٣)، فهو يرى أن الجملة لا تعدو أن تكون ضمن ثلاثة أقسام هي: الاسميّة، والفعليّة، والظرفيّة(٤). وتبعه في هذا التقسيم السّيوطي(٩١١هـ)(٥). فالاسمية هي التي صدرها اسم مثل: [زيدٌ قائمٌ]، والفعلية هي التي صدرها فعل مثل: [قامَ زيدٌ] و[ضُرِبَ زيدٌ]، وأمّا الظرفية فهي المصدرة بظرف مثل: [أعندكَ زيدٌ؟]، وجار ومجرور مثل: [أفي الدارِ زيدٌ؟].

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م. ص٤٤.

(٢) ينظر في: شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت. ج١/ص٨٩.

(٣) المذهب الأول يأخذ بالقسمة الثنائية ويمثله سيبويه ومن تبعه، والثاني يأخذ بالقسمة الرباعية ويمثله الزمخشري. وهذا قسم ثالث يأخذ بالقسمة الثلاثية ويمثله ابن هشام والسيوطي.

(٤) ينظر في: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، راجعه: سعيد الأفغاني، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٨م. الباب الثاني، ص ٣٦٤.

(٥) ينظر في: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج١/ص٥٦.

ولم يسلم القسم الثالث من النقد، فالسؤال المتبادر إلى الذهن بماذا ارتفع [زيدٌ] في أمثلة الجملة الظرفية؟ سيقولون إنّ زيدًا ارتفع بالظرف، والجار والمجرور. وذلك لمشابهة الظرف بالفعل. وهذه مسألة تمّ مناقشتها، فمحمد حماسة يرى أن المشابهة المعقودة بين الظرف والفعل لا تنعقد ولا تصح لاعتبارات كثيرة[1]. والإجابة عن السؤال السابق وهو بماذا ارتفع [زيدٌ] في أمثلة الجملة الظرفية؟ تكون بتقدير محذوفٍ اسميٍّ [مستقر]، أو فعليٍّ [استقر].

وعليه، فإن مزاعم من ذهب إلى القول بأن الجملة الظرفية صنف ثالث من أصناف الجمل قول عَمَدَ علماء اللغة إلى تفنيده، إذ يمكن – بناء على فهم النحاة- ألا يعدّ قسمًا مستقلًّا، ويبقى أن للجملة صورتين اثنتين هما: الاسمية والفعلية، و"هما صورتان ذهنيتان تُفرضان على كل أنماط التراكيب اللغوية"[2]، وابن هشام نفسه يقول: "مُرادنا بصدر الجملة [المسند أو المسند إليه]، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: [أقائم الزيدان] و[أزيد أخوك] و[لعلّ أباك منطلق] و[ما زيد قائما] اسمية، ومن نحو: [أقام زيد] و[إن قام زيد] و[قد قام زيد] و[هلا قمت] فعلية. والمعتبر أيضا، ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: [كيف جاء زيد] ومن نحو: (فأي آيات الله تنكرون) ومن نحو: (ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون) و(خشعا أبصارهم يخرجون) فعلية؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير، وكذا الجملة في نحو: [يا عبد الله] ونحو: (وإن أحد من المشركين استجارك) (والأنعام خلقها) (والليل إذا يغشى)؛ لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير [أدعو زيدا] [وإن استجارك أحد] [وخلق الأنعام] [وأقسم والليل]"[3].

---

(١) ينظر في: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م. الفصل الثالث من الكتاب ص٢٠٧ – ٣١٣.

(٢) العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ص ٢٧ –٢٨ .

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، راجعه: سعيد الأفغاني، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٨م. الباب الثاني، ص ٣٦٤.

وغاية ما استقر عليه علماء اللغة، أن متضمنات الجملة في اللغة العربية هي الأجزاء الثلاثة الآتية:

١. المسند إليه [المبتدأ – الفاعل – نائب الفاعل].

٢. المسند [الخبر – الفعل].

٣. الإسناد. وهو المعنى المُدرَك الرابط بين المسند والمسند إليه. وعُرّف الإسناد بأنه "ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى، بحيث يفيد الحُكم، وهو نقطة الارتكاز بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه"(١). ولا يتأتى الإسناد بدون طرفين مسند ومسند إليه، فقد عدّ النحاة العرب هذين الطرفين عمادي الجملة؛ لأنهما العماد في بنائها، ولا يستقيم تركيبها الإسنادي بدونهما بوصفهما "اللوازم للجملة والعمدة فيها وهي لا تخلو منهما وعداهما فضلة"(٢).

وصفوة الكلام – حول ما تقدم- يمكن إجمالها في أن الأساس الذي يتمّ من خلاله تقسيم الجملة في اللغة العربية يرتكز على ركني الإسناد [المسند والمسند إليه]، فالمسند إليه ينبغي أن يكون اسمًا، وأمّا المسند فيكون اسمًا أو فعلًا.

وتأسيسًا على هذا المؤدّى، فإنّ الجملة تكون اسميّة أو فعليّة. وكل مسعى يرنو إلى إيجاد نوع ثالث أو رابع لا جدوى منه، إذ إن هذه الأنواع –الثلاثية والرباعية- لا تعدو أن تكون تفريعًا يمكن عزوه إلى أحد هذين النوعين.

أفردت هذه الدراسة مبحثًا مستقلًا، تناولت فيه (الصيغة والجملة)؛ لما للصيغة والجملة من أهمية كبيرة في العربية. فهما صنوان شديدا الصلة ببعضهما، ومرتبطان مع بعضهما

---

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط٢، ٢٠٠٣م. ص٢٧.

(٢) ينظر في: بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م. ص٩٥.

ارتباط الجزء بالكل، أو المادة الأساسية بالبناء الكبير. فكل صيغة من صيغ النظام اللغوي تدل بذاتها على معانٍ وظيفية، وصرفية ونحوية؛ لأنها تعمل على بيان الموقع الوظيفي للكلمة في داخل التركيب النحوي. فالغرض من دراسة الصيغة - وعلى وجه الخصوص الصيغ الميمية- باعتبارها قرينة نحوية من قرائن التعليق في الجملة هو غرض معنوي، وذلك من أجل الحصول على قيم صرفية تفيد في خدمة الجمل والعبارات.

وسيعنى المطلب القادم من هذا الفصل بدراسة جانب من نظام الجملة في الحديث النبوي الشريف، من خلال دراسة الأثر الذي تحدثه الصيغ الميمية في بناء الجملة العربية بصنفيها الاسمية والفعلية، وما تقتضيه هذه القرينة النحوية من تأثير في بناء الجملة أو توجيهها بناء على موقعها الإعرابي وتحديدًا في موقع المسند إليه والمسند على اعتبار أنهما عمدتا الكلام.

كما سيعنى المطلب القادم كذلك بدراسة البنية العميقة والبنية السطحية للجمل التي تحتوي على صيغ ميمية ذات معانٍ صرفية متنوعة، بهدف التعرف على نمط الجملة وهيئتها في حال كونها في ذهن المتكلم، وهو ما يوصف بالبنية العميقة، إلى أن تخرج إلى حيز الاستعمال والتداول، إذ توصف آنذاك بالبنية السطحية.

المطلب الثّاني

الصّيغ الميميّة داخل الوحدة التركيبيّة (الجملة)

المبحث الأول

الصّيغ الميميّة في الجملة الاسميّة

وَسَمَ نحاة العربية الجملة الاسميّة بما يتصدرها من أقسام الكلم العربي، وهو القسم الأول [الاسم] على رأي البصريين أمثال سيبويه والمبرد. أو هي التي ما لا يكون أحد ركنيها [فعلًا] على رأي الكوفيين. فقد اعتمد الكوفيون في تصنيفهم لأنواع الجمل على قضية المسند والمسند إليه. فالمبتدأ "كل اسم ابتدئ عليه كلام..."(١)، وهو المتحدث عنه أو المحكوم عليه، والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة، فالمسند إليه هو المبتدأ، والمسند هو الخبر(٢).

وبناء على ما تقرر لدى نحاة العربية من أن الجملة الاسمية هي التي يتصدرها اسم، فإننا نفرّق بينها وبين الفعلية بالمبتدإ، فإن ابتدأت الجملة الاسمية باسم ليس مسندًا إليه بقيت الجملة فعلية، فقولنا: (ليلًا توقدُ المصابيحُ)، أو (زيدًا أكرمَ محمّدٌ) لا يعني أن الجملة قد تحولت من فعلية إلى اسمية؛ لأن الاسم الذي تصدّرت الجملة به ليس ركنًا إسناديًا، أما قولنا: (المصابيحُ توقدُ ليلًا)، و(محمّدٌ أكرمَ زيدًا)، فينقلها إلى الاسمية باعتبار الاسم الذي تصدرها (مبتدأ)، وهو ركن إسنادي.

---

(١) الكتاب، ج٢/ص١٢٦.

(٢) المقتضب، ج٤/ص١٢٦.

ومن جوانب عناية علماء اللغة ببنية الجملة ككل، -والجملة الاسمية خاصة- اهتمامهم بركني الإسناد (المسند إليه والمسند)، فقد اصطلح على تسميتهما بـ(العمدة)(١)؛ أي أنهما العماد في بناء الجملة. فالمسند إليه هو "ما لا يستغني عنه المسند ولا يجد المتكلم منه بدًا"(٢). وهو في عرف النحاة الجزء المحكوم عليه كالمبتدإ من الجملة الاسميّة(٣). وأمّا المسند فهو اللفظ الذي لا يستغني عن المسند إليه، ولا يجد المتكلم منه بدًا كما يقول سيبويه(٤). وهو في عرف النحاة الحُكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه كالخبر في الجملة الاسمية(٥).

وحقّ المسند إليه في الجملة الاسمية ألا يكون إلا معرفة؛ وذلك لأنه محكوم عليه، والحُكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته(٦). فالصيغة الميمية، التي تأتي في موقع المسند إليه، ينبغي لها أن تكون إحدى المعارف، والنمط الذي تتمثله هذه الصيغ في حال كونها مسندًا إليه داخل الجملة الاسمية لا يعدو أن يكون أحد المعرفتين الآتيتين حسب ما جاء في سنن النسائي من أحاديث نبوية(٧):

١. الاسم المحلى بـ"أل" التعريف.

٢. الاسم المضاف إلى معرفة.

---

(١) ينظر في: شرح شذور الذهب، ج٢/ص٧. وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ج١/ص٣٠٨. وشرح ابن عقيل، ج٢/ص١٥٥.

(٢) الكتاب، ج٢/ص٢٣. وينظر في: اللمع في العربية، ص٢٥. وشرح المفصل. ج١/ص٢٢١. والأصول في النحو.ج١/ص٦٢-٦٣.

(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م. ص١٠٨.

(٤) الكتاب، ج٢/ص٢٣.

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص١٠٧.

(٦) ينظر في: المقتضب، ج٤/ص١٢٧. وشرح الرضي على الكافية، ج١/ص٢٣١.

(٧) إن اقتصار المسند إليه على هاتين المعرفتين في هذه الدراسة؛ يعزى إلى أن هذه الصيغ هي أسماء مشتقة دالة على وصف. وقد جاء عند ابن هشام في تعريفه للجملة قوله: الجملة الاسمية هي التي يكون فيها المسند إليه اسمًا أو وصفًا مشتقًا. وهذا الشيء يخرجها من أن تكون ضميرًا، أو علمًا، أو اسم إشارة، أو اسمًا موصولًا. ينظر في: مغني اللبيب، ص٤٩٧.

وأمّا المسند في الجملة الاسمية، فالأصل تنكيره[1]؛ "لأن نسبته من المبتدإ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجّح تنكير الخبر على تعريفه"[2]. ومجيء الصيغة الميمية في موقع المسند من الجملة الاسمية، يتمثل في عدة صور، حسب ما جاء في سنن النسائي من أحاديث نبوية، وهي على النحو الآتي:

١. الخبر معرفًا بـ"أل" التعريف.

٢. الخبر نكرة معرفة بالإضافة.

٣. الخبر نكرة مخصوصة مضافة إلى نكرة.

وستتناول الدراسة في ما يلي مواضع الصيغ الميمية داخل الجملة الاسمية في سنن النسائي، بناء على الصورة أو الموقع الذي جاء عليه كل من: المسند إليه والمسند. وذلك في نمطي الجملة الاسمية: نمط في صورة الجملة الاسمية البسيطة (التوليدية)، ونمط آخر يتمثل في صورة الجملة الاسمية (المحوّلة) بإحدى طرق التحويل.

وهذا النمط الأخير يعمد فيه إلى نقل الجملة من البنية العميقة إلى البنية السطحية محولة عنها شكلًا ومعنى، ويقصد بالبنية اتصال العناصر بعضها ببعض اتصالًا أفقيًا، فالعناصر تتصل فيما بينها أفقيًا حسب علاقات معينة لتكوّن البنية الخاصة بهذه الجملة[3].

ويقصد بالبنية العميقة أو التركيب الباطني: الأساس الذهني المجرد لمعنى معين يوجد في الذهن، ويرتبط بتركيب جمليّ، يكون هذا التركيب رمزًا لذلك المعنى وتجسيدًا له، وهي النواة التي لا بدّ منها لفهم الجملة، ولتحديد معناها الدلالي[4].

وأمّا البنية السطحية أو التركيب الظاهري: فهو التركيب أو البنية التي تظهر بها الجملة بعد تطبيق بعض القوانين التحويلية على تركيبها الأساسي أو الباطني[1].

---

(١) ينظر في: الأصول في النحو، ج١/ص٦٥. وشرح التسهيل، ج١/ص٢٨٩.

(٢) همع الهوامع، ج١/ص٢٧.

(٣) البنى النحوية، نعوم تشومسكي، ترجمة: يوسف عزيزة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م. ص٨-١٦.

(٤) في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، خليل عمايرة، عالم المعرفة، جدة، ط١، ١٩٨٤م. ص٥٨.

أولاً: مواضع الصيغ الميميّة داخل الجملة الاسميّة التوليديّة.

يرى نحاة العربية أن لكل جملة في النظام اللغوي وحدة تركيبية مكونة من عنصرين (المسند إليه والمسند) تتضمن عملية إسنادية واحدة[٢]، وتعرف هذه الوحدة بـــ"الجملة النواة"[٣]، أو "البنية التوليدية العميقة"[٤]. فالجملة في أصل منشئها يكون لها أصل، ثم يتمّ توسعتها بناء على إحدى طرق التحويل. وتاليًا، تورد الدراسة الأنماط والصور التي جاءت فيها الصيغ الميمية في موقع المسند إليه(المبتدأ)، والمسند(الخبر) متبوعة بالتحليل، وذلك في نمط الجملة الاسمية البسيطة التوليدية.

١. الصيغ الميمية في موقع المسند إليه (المبتدا).

- المبتدأ معرفة + الخبر نكرة.

يمثل هذا النمط الصورة التوليدية الأولى للجملة الاسمية؛ لأن الأصل في المبتدإ أن يكون معرفة -كما تقدم ذكره-، بينما يكون الخبر نكرة -أيْ معلومة ما- يراد بها الإخبار عن المبتدأ.

وقد ورد المبتدأ في هذا النمط بصورة معرفة بـــ"أل" التعريف. يقول النبيﷺ:

"الشَّهَادَةُ سَبْعٌ سِوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ...، الْمَطْعُونُ شَهِيدٌ، وَالْمَبْطُونُ شَهِيدٌ...،"[٥]. جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم المفعول)، والمصوغة من الفعل الثلاثي (طَعَنَ) و(بَطَنَ)، وهما على صيغة "مَفْعُول".

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ص٥٨.

(٢) ينظر في: الجملة بنيتها وأسلوبها ودلالتها في سورة آل عمران، حورية سرداني، رسالة ماجستير. ص٧٦.

(٣) ينظر في: تشومسكي، جون ليونز، ترجمة: محمد زياد كبه، النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨٧م. ص٦١.

(٤) ينظر في: التحويل في النحو العربي، رابح بو معزة، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، ٢٠٠٨م. ص٦٨.

(٥) سنن النسائي، حديث رقم ١٨٤٦.

ومن أمثلة هذه الصورة أيضا، قوله ﷺ: "**الْمَسْأَلَةُ كَدٌّ، يَكُدُّ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، إِلاَّ أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا، أَوْ فِي أَمْرٍ لاَ بُدَّ مِنْهُ**"[1]. تَمثّل المسند إليه في هذا الحديث بالصيغة الميمية الدالة على الحدث في ذاته (المصدر الميمي). وقد صيغ هذا المعنى الصرفي من الفعل الثلاثي (سأَلَ) على صيغة "مَفْعَلَة".

التحليل:

تعد الجملة النواة – أو ما يعرف بـ[البنية العميقة]– المستوى الأول من مستويات تحليل الجملة الاسمية التوليدية، وهي التي تتضمن عملية إسنادية واحدة مكونة من ركني الإسناد. وقد تمثلت الصيغتان الميميتان اسم المفعول والمصدر الميميّ بالركن الأول من ركني الجملة النواة، وجاءتا على الأصل الذي تقرر لهذا الركن، وهو كونه معرفة، وذلك في قول النبي ﷺ:

١. **المطعونُ** شهيدٌ.

٢. **المبطونُ** شهيدٌ.

٣. **المسألةُ** كدٌّ.

كما نرى فقد تنوعت صيغة المبتدإ في الجمل السابقة، وذلك بحسب الحاجة المعنوية التي استدعاها وصف النبي ﷺ للأمر الذي كان يريد الإخبار عنه، فجاء المبتدأ تارة في موقع صيغة ميمية تحمل معنى اسم المفعول، التي تدل على من وقع عليه الحدث كما في قوله ﷺ: **المطعونُ** شهيدٌ، و**المبطونُ** شهيدٌ. وجاءت تارة أخرى في موقع صيغة المصدر الميمي؛ لتدل على الحدث بذاته كما في قوله ﷺ: **المسألةُ** كدٌّ.

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٢٦٠٠.

٢. الصيغ الميمية في موقع المسند (الخبر).

النمط الأول: المبتدأ معرفة[ضمير المفرد الغائب] + الخبر نكرة.

ورد الخبر في هذا النمط بصورة نكرة. يقول النبيﷺ:" **لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي، وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ، ثُمَّ التَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ**"(١). ظهر المسند في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، والمصوغة من الفعل المزيد بالألف (آمَنَ) على صيغة "مُفْعِل".

النمط الثاني: المبتدأ معرفة[ضمير المخاطب] + الخبر معرفة.

ورد الخبر في هذا النمط بصورة معرفة بـــ"أل" التعريف. يقول النبيﷺ:"**اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ ، لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ ، وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ**"(٢). جاء المسند في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، والمصوغة من الفعل المزيد بالتضعيف (قدَّم) و(أخَّر) على صيغة "مُفَعِّل".

النمط الثالث: المبتدأ معرفة[ضمير المفرد المتكلم] + الخبر نكرة.

ورد الخبر في هذا النمط بصورة معرفة. يقول النبيﷺ:" **إِنَّهُمْ يَشْتِمُونَ مُذَمَّمًا وَيَلْعَنُونَ مُذَمَّمًا وَأَنَا مُحَمَّدٌ.**"(٣). جاء المسند في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم المفعول)، والمصوغة من الفعل المزيد بالتضعيف (حمّد) على صيغة "مُفَعَّل".

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٤٨٧١.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ١٦١٩.

(٣) سنن النسائي، حديث رقم ٣٤٣٨.

التحليل:

وردت الصيغ الميمية داخل الجملة الاسمية التوليدية في موقع المسند متمثلة بالمعنيين الصرفيين [اسم الفاعل، واسم المفعول] في الحديث النبوي الشريف متخذة نمطين اثنين، بحيث جاء الخبر في النمط الأول نكرة، أما في النمط الثاني فقد جاء معرفة بأل التعريف وهما على النحو الآتي:

النمط الأول: ١. هو مؤمنٌ. ٢. أنا محمَّدٌ.

النمط الثاني: ١. أنت المقدِّم. ٢. أنت المؤخِّر.

ونلحظ مما تقدم مجيء صيغة الخبر في الجمل الاسمية التوليدية السابقة على معنيين صرفيين، اقتضتهما بنية الجملة، وما تشتمل عليه من معان فكرية وأخرى تتعلق بطبيعة السياق، فقد أراد الرسولﷺ إيصال مبتغاه من خلال الإتيان بالخبر في صورة الصيغة الميمية الدالة على اسم الفاعل كما في قوله: (هو مؤمنٌ)، وتحمل هذه الصيغة دلالة من اتصف بصفة الإيمان من غير تحديد للشخص الموصوف، وهو ما كشفت عنه الصيغة الميمية للخبر بصورة النكرة طبقًا للأصل المقرر لهذا الركن. أما في النمط الثاني فقد أتى النبيﷺ بالخبر في موقع الصيغة الميمية الدالة على اسم الفاعل محلاة بأل التعريف كما في قوله: (أنت المقدِّم)، و(أنت المؤخِّر)، في إشارة واضحة منه ﷺ أن اللهﷻ هو الوحيد المتصرف في شؤون العباد من حيث التقديم والتأخير.

ثانيًا: مواضع الصيغ الميميّة داخل الجملة الاسميّة المحوّلة.

تتناول الدراسة في هذا القسم المواضع التي جاءت فيها الصيغ الميمية في موقع المسند إليه وموقع المسند، وذلك في الجملة الاسمية التي خرجت عن نطاق الجملة البسيطة التوليدية، إمّا بزيادة، و إمّا بتقديم وتأخير.

وقد وَسَمَ اللغويون هذه الجملة بمصطلح (الجملة المحوّلة) أو(الجملة المشتقة)، ومعنى مشتقة أي كونها مشتقة من الجملة البسيطة التوليدية بقاعدة من قواعد التحويل(١). والتحويل هو جزء من نظام القواعد في نظرية تشومسكي التي تتألف من قواعد لها القدرة على الحذف والإضافة، وتحريك العنصر من مكانه، أو تعويضه بعنصر آخر(٢).

وفي ما يلي تورد الدراسة الأنماط والصور التي جاءت فيها الصيغ الميمية في موضع المسند إليه(المبتدأ)، والمسند(الخبر) متبوعة بالتحليل، وذلك في الجملة الاسمية المحوّلة.

أولا: الصيغ الميميّة في الجملة الاسميّة المحوّلة بالزّيادة.

١. محوّلة بزيادة الإضافة والجار والمجرور.

٢. محوّلة بزيادة الحروف الناسخة.

ثانيا: الصيغ الميميّة في الجملة الاسميّة المحوّلة بالرّتبة(التقديم والتأخير).

---

(١) ينظر في: الجمل الفرعية في اللغة العربية، معصومة عبد الصاحب، دار كنوز المعرفة العلمية، ٢٠٠٩م. ص٣٥.

(٢) ينظر في: الجملة الموسعة في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، عمل الطالبة: كفاية بنت موسى بن أحمد الغدير، بإشراف الدكتورة: سلوى ناظم الدبوسي، كلية الآداب-جامعة الملك سعود، ١٤٢٦ه. ص٣٧.

أولًا: الصيغ الميميّة في الجملة الاسميّة المحوّلة بالزّيادة.

تعد الزّيادة عنصرًا مهمًّا من عناصر التحويل، فهي ليست نافلة من القول، ولا يؤتى بها لتزيين الكلام، إنما تفيد المعنى بلا شك، لكنها فائدة نسبية لا تغير أصل المعنى الحاصل قبل اقترانها بالجملة أو بأحد عناصرها، بل تضيف إليه وتؤكده وتقويه. والقصد من الزيادة باعتبارها عنصر تحويل يتمثل في إضافة كلمات قد تكون فضلات أو قيودًا، وقد تكون عوامل متمثلة في النواسخ لتحقيق زيادة في المعنى(١).

١. الجملة المحولة بزيادة قيد الجار والمجرور والإضافة.

١.١. الصيغ الميمية في موقع المسند إليه.

النمط الأول: المبتدأ معرفة + [شبه جملة] + الخبر[شبه جملة].

ورد المبتدأ في هذا النمط بصورة معرفة بـ"أل" التعريف. وقد تحولت الجملة بزيادة الجار والمجرور إلى المسند إليه. يقول النبيﷺ: "**الْمُهَجِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَالْمُهْدِي بَدَنَةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي بَقَرَةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي شَاةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي بَطَّةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي دَجَاجَةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي بَيْضَةً.**"(٢). جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، والمصوغة من الفعل المزيد بالتضعيف (هَجَّرَ) على صيغة "مُفَعِّل".

ومن أمثلة هذا النمط قولهﷺ: " **الْجَاهِرُ بِالْقُرْآنِ كَالْجَاهِرِ بِالصَّدَقَةِ، وَالْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ.**"(٣). جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، والمصوغة من الفعل المزيد بالألف (أَسَرَّ) على صيغة "مُفْعِل".

النمط الثاني: المبتدأ نكرة مضافة + [معرّف بـ"أل"] + الخبر[شبه جملة].

---

(١) وتتمثل القيود في الجملة من خلال: القيد الإضافي(شبه الجملة [الجار والمجرور] و[الظرفية]، والمضاف والمضاف إليه)، والقيد الوصفي(النعت، والحال). وتتمثل النواسخ بالنواسخ الحرفية (إن وأخواتها)، والفعلية (كان وأخواتها). وستقتصر الدراسة على النواسخ الحرفية فقط. ولن تشمل النواسخ الفعلية لعدم توفر الأمثلة عليها في عينة الدراسة.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ١٣٨٥.

(٣) سنن النسائي، حديث رقم ٢٥٦١.

ورد المبتدأ في هذا النمط بصورة نكرة مضافة إلى معرفة. وقد تحوّلت الجملة بزيادة الإضافة إلى المسند إليه. يقول النبي ﷺ: "**مَوْضِعُ الإِزَارِ إِلَى أَنْصَافِ السَّاقَيْنِ وَالْعَضَلَةِ.**"[١]. جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم المكان)، والمصوغة من الفعل الثلاثي (وضع) على صيغة "مَفْعِل".

التحليل:

وردت الصيغ الميمية داخل الجملة الاسمية المحولة بالزيادة في موقع المسند إليه متمثلة بالمعنيين الصرفيين [اسم الفاعل، واسم المكان] في الحديث النبوي الشريف متخذة نمطين اثنين، وهما:

النمط الأول: الْمُهَجِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَالْمُهْدِي بَدَنَةً.

النمط الثاني: مَوْضِعُ الإِزَارِ إِلَى أَنْصَافِ السَّاقَيْنِ وَالْعَضَلَةِ.

٢.١. الصيغ الميمية في موقع المسند.

النمط الأول: المبتدأ معرفة بـ"أل" + الخبر نكرة + [شبه جملة].

جاء الخبر في هذا النمط بصورة نكرة. وقد تحوّلت الجملة بزيادة الجار والمجرور إلى المسند. يقول النبي ﷺ: " **السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ.**"[٢]. جاء المسند في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على الحدث في ذاته (المصدر ميمي)، والمصوغة من الفعل الثلاثي(طهر) و(رضي)على صيغة "مَفْعَلَة".

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٥٣٢٩.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ٥.

ومن أمثلة هذا النمط قوله ﷺ: " **الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.**"[(1)]. جاء المسند في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم المفعول)، والمصوغة من الفعل الثلاثي(عَقَدَ) على صيغة "مَفْعُول".

النمط الثاني: المبتدأ [اسم إشارة] + الخبر نكرة مضافة+ نكرة.

ورد الخبر في هذا النمط بصورة نكرة. وقد تحوّلت الجملة بزيادة الإضافة إلى المسند. وذلك في الحديث الذي يرويه أنس، قال:" **كُنَّا مَعَ عُمَرَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ أَخَذَ يُحَدِّثُنَا عَنْ أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: إِنَّ رسول الله ﷺ لَيُرِينَا مَصَارِعَهُمْ بِالأَمْسِ، قَالَ: هَذَا مَصْرَعُ فُلَانٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ غَدًا، قَالَ عُمَرُ: وَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ مَا أَخْطَئُوا تِيكَ.**"[(2)]. جاء المسند في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم المكان)، والمصوغة من الفعل الثلاثي (صرع) على صيغة "مَفْعَل".

التحليل:

جاءت الصيغ الميمية داخل الجملة الاسمية المحولة بالزيادة في موقع المسند متمثلة بثلاثة معانٍ صرفيّة هي [المصدر الميمي، واسم المفعول، واسم المكان]، وذلك في الحديث النبوي الشريف متخذة نمطين، وهما:

النمط الأول: أ. **السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ.**

ب. **الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ.**

النمط الثاني: **هَذَا مَصْرَعُ فُلَانٍ.**

---

(1) سنن النسائي، حديث رقم ٢٥٦١.

(2) سنن النسائي، حديث رقم ٢٠٧٤.

٢. الجملة المحولة بزيادة الحروف الناسخة.

تعدُّ الحروف الناسخة من العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر في الجملة الاسمية؛ فهي تنسخ حكم المبتدإ من الرفع وتجعله اسمًا منصوبًا لها، وتنسخ الخبر وتجعله خبرًا مرفوعًا لها(١). وهذا التغيير الذي تحدثه النواسخ في بنية الجملة الاسمية، وما يترتب عليه من زيادة في المعنى. انطلاقًا من قاعدة أن أبسط تغيير في المبنى يؤدي إلى تغيير في المعنى، أكسبها مصطلح "النواسخ"؛ فهي تنسخ المعنى والإعراب معًا.

٢.١. الصيغ الميمية في موقع المسند إليه.

النمط الأول: عنصر التحويل[إنّ] + اسم الناسخ + خبر الناسخ[شبه جملة].

ورد اسم الناسخ في هذا النمط بصورة معرفة بـــ"أل" التعريف. وقد تحولت الجملة بزيادة عنصري التحويل [إنّ] والإضافة إلى المسند إليه. يقول النبيﷺ: " **إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وُلُوا.**"(٢). جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل) مجموعة جمع المذكر السالم، وقد صيغت من الفعل المزيد بالهمزة (أقسط) على صيغة "مُفْعِل".

النمط الثاني: عنصر التحويل[إنّ] + اسم الناسخ + خبر الناسخ[جملة فعليّة].

ورد اسم الناسخ في هذا النمط بصورة معرفة بـــ"أل" التعريف. وقد تحولت الجملة بزيادة عنصر التحويل [إنّ] إلى المسند إليه. يقول النبيﷺ: "**سُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لاَ**

---

(١) ينظر في: الكتاب، ج١/٧٦-٨٠، والخصائص، ج٢/ص٣٣. والإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم (٢٢). وهمع الهوامع، ج١/ص١٣٤.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ٥٣٧٩.

يَنْجُسُ"[1]. جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، والمصوغة من الفعل المزيد بالهمزة (آمن) على صيغة "مُفْعِل".

التحليل:

جاءت الصيغ الميمية داخل الجملة الاسمية المحولة بزيادة الناسخ الحرفي في موقع المسند إليه، متمثلة بمعنى صرفيّ واحد، هو [اسم الفاعل] في الحديث النبوي الشريف متخذة نمطين اثنين وهما:

النمط الأول: إِنَّ **الْمُقْسِطِينَ** عِنْدَ اللهِ تَعَالَى عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ

النمط الثاني: إِنَّ **الْمُؤْمِنَ** لاَ يَنْجُسُ.

٢.٢. الصيغ الميمية في موقع المسند.

النمط الأول:

عنصر التحويل[إنّ] + اسم الناسخ + خبر الناسخ نكرة + [شبه جملة].

جاء خبر الناسخ في هذا النمط بصورة نكرة. وقد تحولت الجملة بزيادة عنصر التحويل الجار والمجرور إلى المسند. يقول النبيﷺ: "**سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ؛ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لاَ تَنْبَغِي إِلاَّ لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ.**"[2]. جاء المسند في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم المكان)، والمصوغة من الفعل الثلاثي (نَزَلَ) على صيغة "مَفْعِلَة".

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٥٣٧٩.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ٥.

النمط الثاني:

عنصر التحويل[إنّ] + اسم الناسخ[معرفة بـ"أل"] + خبر أول + خبر ثان+ [شبه جملة].

جاء خبر الناسخ في هذا النمط بصورة نكرة. وقد تحوّلت الجملة بزيادة عنصر التحويل الجار والمجرور إلى المسند. يقول النبيﷺ: **"فَإِنَّ الصَّلاَةَ مَحْضُورَةٌ مَشْهُودَةٌ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ...،"**(١). جاء المسند في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم المفعول)، والمصوغة من الفعل الثلاثي (حَضَرَ، وشَهِدَ) على صيغة "مَفْعُول".

النمط الثالث:

عنصر التحويل[لا النافية للجنس] + اسم الناسخ [نكرة] + خبر الناسخ[معرفة بـ"أل"].

جاء خبر الناسخ في هذا النمط بصورة معرفة بـ"أل" التعريف. وقد تحوّلت الجملة بزيادة عنصر التحويل [لا النافية للجنس]. يقول النبيﷺ: **" إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَلاَ صَلاَةَ إِلاَّ الْمَكْتُوبَةُ."**(٢). جاء المسند في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم المفعول)، والمصوغة من الفعل الثلاثي (كَتَبَ) على صيغة "مَفْعُول".

التحليل:

جاءت الصيغ الميمية داخل الجملة الاسمية المحولة بزيادة الناسخ الحرفي في موقع المسند متمثلة بمعنيين صرفيين هما: [اسم المكان واسم المفعول]، وذلك في الحديث النبوي الشريف متخذة ثلاثة أنماط، وهي:

النمط الأول: إِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لاَ تَنْبَغِي إِلاَّ لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ.

النمط الثاني: إِنَّ الصَّلاَةَ مَحْضُورَةٌ مَشْهُودَةٌ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ.

النمط الثالث: لاَ صَلاَةَ إِلاَّ الْمَكْتُوبَةَ.

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٥٧٢.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ٨٦٥.

ثانيا: الصيغ الميميّة في الجملة الاسميّة المحوّلة بالرّتبة (تقديمًا وتأخيرًا)

أولى نحاة العربية عنصر التحويل [الرتبة] اهتمامًا بالغًا في نظامهم اللغوي[1]؛ لما لهذه القرينة اللفظية من دور بارز في ما يتعلق بالمعنى، أو أهمية المقدَّم أو المؤخَّر[2]. فكل شيء يخالف العادة هو أكثر تأثيرًا في الفهم من المألوف[3]. فاللغة العربية بعنصر التحويل هذا؛ تظهر قدرتها على التوسع في أساليب الكلام[4].

ويجري التقديم والتأخير داخل الجملة العربية حسب ما يقتضيه المقام وليس على العناية والاهتمام فقط، فالمقام قد يقتضي تقديم المفضول على الفاضل، وقد يقتضي العكس[5].

وتتناول الدراسة في هذا القسم الجملة الاسمية التي اعترى أحد ركنيها التقديم والتأخير، سواء أكانت الجملة الاسمية منسوخة، أم غير منسوخة. إذ تقوم بعرض الأنماط التي جاءت عليها الجملة، ومن ثمّ اختيار شاهد للتحليل، وبيان الأثر الذي يحدثه عنصر التحويل(التقديم والتأخير) في المعنى، والمتمثل في إحدى الصيغ الميمية داخل الجملة الاسمية. وتاليًا، تورد الدراسة الأنماط والصور التي جاءت فيها الصيغ الميمية في موضع المسند إليه(المبتدأ)، والمسند(الخبر) محولة بعنصر التحويل الرتبة تقديمًا وتأخيرًا.

---

(١) صحيح أنه ليس هناك مؤلفات لغوية انفردت بدراسة موضوع الرتبة النحوية لدى نحاتنا القدماء؛ لكننا لا نعدم لهذا الدرس النحوي اهتمامًا نجده يظهر في أقوال متفرقة بين أبواب النحو في مؤلفاتهم.

(٢) ينظر في: اللغة العربية معناها ومبناها. ص٢٠٩.

(٣) بحوث لغوية، أحمد مطلوب، دار الفكر، عمان، ١٩٨٧م. ص٤٤.

(٤) ينظر في: ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية، فضل الله النور علي، مجلة العلوم والثقافة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية اللغات، مجلد (١٢) العدد (٢) للعام ٢٠١١م. ص١٨٥.

(٥) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، ط٢، ٢٠٠٧م. ص٤٥-٤٦.

١. الصيغ الميمية في موقع المسند إليه.

- الخبر[شبه جملة] + المبتدأ معرفة.

ورد المبتدأ في هذا النمط بصورة معرفة بـ"أل" التعريف. وقد تحولت الجملة بتقدم المسند شبه الجملة على المسند إليه. يقول النبيﷺ: " صَلَّيْتَ بِطَيْبَةَ، وَإِلَيْهَا الْمُهَاجَرُ"[1]. جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية ذات الدالة المزدوجة (اسم المكان، أو المصدر الميمي)، والمصوغة من الفعل المزيد بالألف (هاجر) على صيغة "مُفَاعَل".

التحليل:

جاءت الصيغ الميمية داخل الجملة الاسمية المحولة بالرتبة في موقع المسند إليه، متمثلة بمعنى صرفي واحد، وهو [اسم المفعول] في الحديث النبوي الشريف متخذة نمطًا واحدًا، وهو: النمط: إِلَيْهَا الْمُهَاجَرُ.

٢. الصيغ الميمية في موقع المسند.

النمط الأول: الخبر[شبه جملة] + المبتدأ نكرة مضافة إلى نكرة (نكرة مخصوصة).

جاء الخبر في هذا النمط بصورة شبه جملة. وقد تحولت الجملة بتقدم المسند شبه الجملة على المسند إليه. يقول النبيﷺ: "لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ سِتُّ خِصَالٍ."[2]. جاء المسند في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، والمصوغة من الفعل المزيد بالهمزة (آمن) على صيغة "مُفْعِل".

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٤٥٠.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ١٩٣٨.

النمط الثاني: الخبر[شبه جملة] + المبتدأ نكرة (محضة).

جاء الخبر في هذا النمط بصورة شبه جملة. وقد تحولت الجملة بتقدم المسند شبه الجملة على المسند إليه. يقول النبيﷺ: " **لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلاَ فَرَسِهِ صَدَقَةٌ**."(١).

جاء المسند في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، والمصوغة من الفعل المزيد بالهمزة (أسلم) على صيغة "مُفْعِل".

التحليل:

جاءت الصيغ الميمية داخل الجملة الاسمية المحولة بالرتبة في موقع المسند متمثلة بمعنى صرفي واحد وهو: [اسم الفاعل] في الحديث النبوي الشريف متخذة نمطًا واحدًا، وهو:

النمط الأول: **لِلْمُؤْمِنِ** عَلَى الْمُؤْمِنِ سِتُّ خِصَالٍ.

النمط الثاني: لَيْسَ عَلَى **الْمُسْلِمِ** فِي عَبْدِهِ وَلاَ فَرَسِهِ صَدَقَةٌ.

وبآية ما سلف كله، فقد وقفت الدراسة من خلال التحليلات السابقة على الموقع الذي جاءت عليها صيغتا المسند إليه (المبتدأ) والمسند (الخبر) في سياقات الأحاديث النبوية الشريفة، وذلك في نمطي الجملة الاسمية: **الأولى** المحولة بزيادة قيد شبه الجملة (الجار والمجرور)، وقيد الإضافة، وقيد الناسخ الحرفي. و**الثانية** المحولة بالرتبة تقديمًا وتأخيرًا.

ورصدت الدراسة تنوعًا لصيغة المبتدإ والخبر في نمطي الجملة الاسمية السابق؛ وذلك تبعًا للقصد والغاية التي من أجلها جيء بهذه المعاني الصرفية ذات بادئة الميم. فجاء المبتدأ في موقع اسم الفاعل من خلال الكلمات الآتية: (**الْمُهَجِّرُ**) وصيغتها(**مُفَعِّل**)، و(**الْمُسِرُّ، والْمُؤْمِنَ، والْمُقْسِطِينَ**)، وهي على صيغة (**مُفْعِل**). وجاء المبتدأ في موقع اسم المكان (**الْمُهاجَر**) على صيغة (**مُفَاعَل**). وقد لحظ اشتراك صيغ هذه الكلمات في ما بينها بحركة بادئة

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٢٤٦٧.

الميم وهي الضمة، وهو تغيير بنائي تقتضيه طبيعة دلالة الصيغة لهذا المعنى الصرفي في سياق وروده في الجملة.

وفي سياق آخر جاء المبتدأ في موقع اسم المكان (**مَوْضِعُ**) على صيغة (**مَفْعِل**). وقد جاءت بادئة الميم محركة بالفتحة، لتناسب دلالة صيغة المبتدأ.

وأما الخبر فقد جاء في موقع المصدر الميمي (**مَطْهَرَةٌ، مَرْضَاةٌ**) وهما على صيغة (**مَفْعَلة**)، وفي سياقٍ ثانٍ جاء في موقع اسم المفعول من خلال الكلمات الآتية: (**مَعْقُودٌ، المَكْتُوبَةُ، مَحْضُورَةٌ، مَشْهُودَةٌ**)، وهي على صيغة (**مَفْعُول**)، وفي سياقٍ ثالثٍ جاء في موقع اسم المكان من خلال: (**مَصْرَعُ، مَنْزِلَةٌ**). وهما على صيغة (**مَفْعَل**) و(**مَفْعِلَة**). وقد لحظ أيضًا اشتراك صيغ هذه الكلمات في ما بينها بحركة الميم المفتوحة، وهو تغيير بنائي تقتضيه طبيعة دلالة الصيغة لتلك المعاني الصرفية في سياق ورودها في الحديث النبوي الشريف.

وفي سياق آخر جاء الخبر في موقع اسم الفاعل (**المُؤْمِن، المُسْلِم**)، وهما على صيغة (**مُفْعِل**)، وقد جاءت بادئة الميم محركة بالضمة، لتناسب دلالة صيغة الخبر.

ومما لا شك فيه، أن اقتران القيود المتقدم ذكرها بصيغة المبتدإ أو الخبر الميمية وتعلقها بهما له فائدة معنوية كبيرة، فوجود مثل تلك القيود في الجملة يؤدي إلى اختلاف بنية الجملة وتنوعها. فقيد شبه الجملة (الجار والمجرور) يغني عن ذكر جملة أخرى تكون شارحة وموضحة لأحد طرفي الإسناد؛ فشبه الجملة تحمل دلالة متنوعة؛ لما تُحْدثه من صفات في الاسم كالظرفية، والبعضية، والاستعلاء، ونحوها من الصفات[1]. أو لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها[2]. ولهذا فهي تغني أحيانًا عن ذكر الجملة الموضّحة بعد المسند أو المسند إليه وتقوم مقامها. فالتعلق الحاصل بين صيغة المبتدإ أو الخبر الميمية وبين

---

(١) ينظر في: شرح المفصل ج٨/ص٧، وشرح الرضي على الكافية ج٢/ص٣٥٤، والتصريح ج٢/ص٢.

(٢) ينظر في: شرح الرضي على الكافية ج٢/ص٣٥٤، وحاشية التصريح ج٢/ص٢، والصبان ج٢/ص٢٠٣.

قيد شبه الجملة هو ارتباط معنوي لشبه الجملة بالحدث وتمسكها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناه إلا به، ولا يكتمل معناه إلا بها[1].

وأما قيد الإضافة فيفيد وجوده داخل الجملة تعريفًا أو تخصيصًا بحسب المضاف إليه، فإذا كان المضاف إليه معرفة أفادت تعريفًا للمضاف وأكسبته إياه، وإذا كانت نكرة أفادت تخصيصًا للمضاف وأكسبته إياه[2]. ويظهر دور هذا القيد كعنصر تحويل في الجملة الاسمية من خلال توظيفه في سياق الحديث النبوي، ومثاله قولهﷺ: "مَوْضِعُ الإِزَارِ إِلَى أَنْصَافِ السَّاقَيْنِ وَالْعَضَلَةِ". فموطن الشاهد مجيء كلمة (الإِزَارِ) وهي (مضاف إليه) معرفة، الأمر الذي أدّى إلى أن تكتسب الصيغة الميمية للمبتدإ (مَوْضِعُ) تعريفًا رغم مجيئها نكرة.

وأما قيد الناسخ الحرفي فلا ينقص قيمة عن القيدين السابقين من حيث الدلالة التي يؤديها في سياق الجملة الاسمية المحولة به. وتدخل النواسخ الحرفية على الجملة الاسمية فتسهم في إفادة معنى جديد فيها؛ فهي أسلوب لغوي يتكئ عليه المتكلم للتعبير عن معان تكون مقصودة في كلامه، ومثالها قولهﷺ: "إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ." تتجلى في النص حقيقة ثابتة مؤكدة بعنصر التحويل الناسخ الحرفي (إنّ)، الذي يؤكد عاقبة المسلم العادل والمصير الذي سوف يؤول إليه نتيجة عدله. وقد أسهمت صيغة المبتدإ الميمية في تأكيد هذه الحقيقة من خلال هيئتها ذات المعنى الصرفي الدال على اسم الفاعل.

ولعنصر التحويل (الرتبة) أهمية كبرى في بناء التركيب النحوي. وعليه يتوقف الحكم على التركيب من حيث استقامته وعدمها. وإجراء التقديم والتأخير في تراكيب الكلام يكون عملًا مقصودًا يقتضيه غرض بلاغي أو داعٍ من دواعيها[3].

---

(١) ينظر في: إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب-سوريا، ط٥، ١٩٨٩م. ص٢٧٢-٢٧٣.

(٢) ينظر في: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ص ١٠٧.

(٣) ينظر في: البلاغة العربية (علم المعاني)، فضل حسن عبّاس، دار الفرقان، ط٥، ١٩٩٨م. ص١٤٩.

ويفترض الأصل اللغوي أن يكون بين كل مفردة وأخرى داخل التركيب ترتيب معين، ويظهر ذلك في كل أبواب النحو، فمثلًا حدُّ المبتدإ أن يتقدم على الخبر، وحدُّ الخبر أن يتأخر عن المبتدإ. وكذلك حدُّ الفعل أن يتقدّم على الفاعل والمفعول به، وحدُّ الفاعل أن يتأخر عن الفعل ويتقدّم على المفعول به. وهذا من شأنه أن يحقق اتساقًا وانسجامًا بين عناصر التركيب[1].

غير أن تقديم بعض الألفاظ وتأخيرها في مواضع من التركيب النحوي يحدث بقصد إخراج الكلام على أسلوب معيّن، يقصد من خلاله العناية والاهتمام. وهو ما لُحظ في الصيغ الميميّة التي جاء كل من المبتدإ والخبر على هيئتها، ومثالها قولهﷺ: **صَلَّيْت بِطَيْبَةَ، وَإِلَيْهَا الْمُهَاجَرُ**. فالمتأخر في قوله ﷺ المبتدأ (المُهاجَر) وصيغته الميمية (اسم المكان أو المصدر الميمي)، والسياق الذي جاءت فيه الصيغة الميمية متأخرة يرتبط بالموقف وما يراد منه، ودلالات الكلام فيه.

ومن الصيغ التي اختيرت داخل التركيب النحوي لتؤدي معنى ما داخله في نمطي الجملة الاسمية التوليدية، والاسمية المحولة بالزيادة والرتبة:

١. اختيار صيغة المصدر الميميّ (**مَفْعَلَة**)؛ لتكون في موقع صيغة المبتدإ على نحو: (**مسألة**)، وتكون في موقع صيغة الخبر على نحو: (**مطهرة، مرضاة**).

٢. اختيار صيغة اسم الفاعل (**مُفْعِل**) على نحو: (**مؤمن، مقسطين، مسرٌ**)، وصيغة (**مُفَعِّل**) على نحو: (**مهجِّر**)؛ لتكون في موقع صيغة المبتدإ. واختيار صيغة اسم الفاعل (**مُفْعِل**) على نحو: (**مؤمن**)، وصيغة (**مُفَعِّل**) على نحو: (**مقدّم، مؤخِّر**)؛ لتكون في موقع صيغة الخبر.

---

(١) عوارض التركيب في بناء الجملة، رسالة ماجستير، إعداد الطالبة: سامية مونس خليل أبو سعيفان، بإشراف الدكتور كرم محمد زرندح، الجامعة الإسلامية – كلية الآداب، غزة – فلسطين، ٢٠١٢م. ص٦١.

٣. اختيار صيغة اسم المفعول (مَفْعُول) على نحو: **(مطعون، مبطون)**، لتكون في موقع صيغة المبتدإ. واختيار صيغة اسم المفعول **(مَفْعُول)** على نحو: **(معقود، محضورة، مشهودة، مكتوبة)**، وصيغة **(مُفَعَّل)** على نحو: **(مُحمَّد)**؛ لتكون في موقع صيغة الخبر.

٤. اختيار صيغة اسم المكان **(مُفَاعَل)** على نحو: **(مُهاجَر)**، وصيغة **(مَفْعِل)** على نحو: **(مَوْضِع)**؛ لتكون في موقع صيغة المبتدإ. واختيار صيغة اسم المكان **(مَفْعَل)** على نحو: **(مَصْرَع)**. وصيغة **(مَفْعِلَة)** على نحو: **(مَنْزِلَة)**؛ لتكون في موقع صيغة الخبر.

المبحث الثاني

الصّيغ الميميّة في الجملة الفعليّة

دأب نحاة العربية في تعريفهم للجملة الفعلية بأنها: الجملة المصدّرة بفعل، على أي صيغة كان، سواء أكان ماضيًا، أم مضارعًا، أم أمرًا[١].

وتقوم الجملة الفعلية على ركنين أساسيين هما: المسند [الفعل]، والمسند إليه [الفاعل]. واتحاد الفعل والفاعل بقرينة الإسناد الفعلي جعلهما كالكلمة الواحدة، الفعل صدرُها والفاعل عجزُها، ولا يصح تقديم العجُز على الصدر[٢].

وقد برزت عناية علماء اللغة ببنية الجملة ككل، والجملة الفعلية خاصة، من خلال اهتمامهم بركني الإسناد (المسند والمسند إليه)، فهما العماد في بناء الجملة[٣]. والمسند هو اللفظ الذي لا يستغني عن المسند إليه ولا يجد المتكلم منه بدّا كما يقول سيبويه[٤]. وهو في عرف النحاة الحُكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه كالفعل في الجملة الفعليّة على نحو: قام زيدٌ[٥]. وأمّا المسند إليه فهو "ما لا يستغني عنه المسند ولا يجد المتكلم منه بدًا"[٦]. وهو في عرف النحاة الجزء المحكوم عليه، كالفاعل من الجملة الفعليّة[٧].

---

(١) ينظر في: مغني اللبيب، ص٣٦٤. الجملة العربية، فاضل السامرائي، ص١٨٠.

(٢) ينظر في: الأشباه والنظائر. ج١/ص٣٤٤. وشرح ابن الناظم. ص١٥٨.

(٣) ينظر في: شرح شذور الذهب، ج٢/ص٧. وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ج١/ص٣٠٨. وشرح ابن عقيل، ج٢/ص١٥٥.

(٤) الكتاب، ج٢/ص٢٣.

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص١٧٤.

(٦) الكتاب، ج٢/ص٢٣. وينظر في: اللمع في العربية، ص٢٥. وشرح المفصل. ج١/ص٢٢١. والأصول في النحو. ج١/ص٦٢-٦٣.

(٧) معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص١٧٦.

ولم يغفل نحاة العربية الدور الذي يقوم به المسند إليه (الفاعل) في الجملة، باعتباره الركن الثاني من ركني الجملة الفعلية، فقد أولوه اهتمامًا كبيرًا في مصنفاتهم، ويظهر هذا الاهتمام منذ عهد سيبويه(١٨٠هـ)، فقد أفرد في كتابه بابًا أسماه بـ (باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعوله)[١]. وتحدث عن هذا الباب قائلًا: فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله كقولك: ذهب زيدٌ وجلس عَمْرو[٢]. وتبعه في هذا المبرّد(٢٨٥هـ)، الذي قال عن الفاعل: "وإنما كان الفاعل رفعًا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر"[٣]. ويبيّن ابن جني(٣٩٢هـ) الفاعل بقوله: اعلم أن الفاعل عند أهل العربية: "كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت، ونسبت ذلك الفعل إلى الاسم، وهو المرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه"[٤].

وأما عن النحاة المحدثين، فقد عرّفه فاضل السامرائي بأنه "ما أسند إليه عامل مقدم عليه من جهة وقوعه منه أو قيامه به. والعامل يشمل الفعل نحو: زيد قام"[٥].

ومقتضى التعريفات التي جاءت عند جمهور النحويين حول حد الفاعل تُقرر أن الفاعل: اسم له شروط معينة، وحالات محددة. وقد اقترن بعنصر مهم في بنية الجملة الفعلية يتمثل ذلك العنصر بالفعل أو ما يشبهه بشروط معينة وفي حالات محددة أيضًا.

ويجري الترتيب الاعتيادي بين ركني الجملة الفعلية في أن يتأخر الفاعل عن فعله؛ إذ إن رتبة الفاعل معه رتبة محفوظة، يقول السيوطي(٩١١هـ): "الفاعل لا يتقدم على فعله لأنه

---

(١) الكتاب، ج١/ص٣٣.
(٢) السابق نفسه، ج١/ص٣٣.
(٣) المقتضب. ج١/ص٨.
(٤) اللمع في العربية. ص٣٨٨.
(٥) معاني النحو. ج٢/ص٤٦٤.

كالجزء منه"[1]، وهذا النسق ينطبق على الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم. وأما عن رتبة الفاعل مع المفعول به، فإن الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول به. يقول المبرد(٢٨٦هـ): "الفاعل في الحقيقة قبل المفعول به"[2]. وهذا النسق ينطبق على الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي، إذ يؤتى بالمفعول به عنصرًا ثالثًا بعد الفعل والفاعل[3].

ويشترط النحاة في المسند إليه [الفاعل] أحكامًا عديدة أهمها: كونه مرفوعا، وكونه عمدة لا يجوز حذفه، ووجوب تأخيره عن رافعه[4].

وقد يحذف الفاعل من الجملة الفعلية لينوب منابه المفعول به، إذ يسمى نائبًا عن الفاعل، وذلك لأغراض تدخل في مراد المتكلم وإرادته[5]. ويأخذ نائب الفاعل، عند النحويين، أحكام الفاعل التي سبق ذكرها، وفي هذا يقول سيبويه: "فالفاعل والمفعول في هذا سواءٌ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل"[6].

ويبرز في الجملة الفعلية عنصر ثالث إلى جانب الفعل والفاعل وهو (المفعول به). ويتمثل ظهور هذا العنصر في نمط الجملة ذات الفعل المتعدي. فقد عدَّ سيبويه المفعول به مكملًا إجباريًا مع الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد، وهذه الجمل تعدُّ نمطًا أساسيًا من أنماط الجملة الفعلية في العربية[7].

---

(١) الأشباه والنظائر. ج١/ص٣١٨.

(٢) المقتضب. ج٢/ص٣٨٩.

(٣) ينظر في: الكتاب، ج١/ص٤١. والمقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني. ج١/ص٣٣٠.

(٤) ينظر في: شرح التصريح على التوضيح.ج١/ص٢٩٧-٢٩٨. وشرح المفصل. ج١/ص٧٤. والمقرب. ج١/ص٥٣. وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ص٧٥. وأوضح المسالك. ج١/ص٢١٣.

(٥) ينظر في: شرح المفصل. ج٧/ص٧١.

(٦) الكتاب. ج١/ص١٤.

(٧) ينظر في: الكتاب. ج١/ص٣٩-٤٣. والمفصل. ص١٨.

ويأتي المسند إليه في الجملة الفعلية على صور متعددة، لكن ما يعنينا من تلك الصور هو مجيء المسند إليه في موقع الاسم الظاهر وتحديدًا الوصف المشتق، يقول ابن هشام في تعريفه للجملة: "هي التي يكون فيها المسند إليه اسمًا أو وصفًا مشتقًا"[1].

وقد جاءت الصيغ الميمية في موضع المسند إليه(الفاعل) داخل الجملة الفعلية على هيئتين، وذلك حسب ما جاء في سنن النسائي من أحاديث نبوية هما:

٣. الوصف المشتق المحلى بـ"أل" التعريف.

٤. والمشتق (نكرة منونة).

وستتناول هذه الدراسة في ما يلي مواضع الصيغ الميمية داخل الجملة الفعلية في سنن النسائي، بناء على الصورة أو الموقع الذي جاء عليه المسند إليه (الفاعل) و(نائب الفاعل)، والمكمل (المفعول به). وذلك في نمطي الجملة الفعلية: نمط في صورة الجملة الفعلية البسيطة (التوليدية)، ونمط ثان يتمثل في صورة الجملة الفعلية (المحوّلة) بالزيادة والرتبة: تقديمًا وتأخيرًا.

---

(١) ينظر في: مغني اللبيب، ص٤٩٧.

أولًا: مواضع الصيغ الميميّة داخل الجملة الفعليّة (التوليديّة)

تتألف الجملة الفعلية البسيطة في اللغة العربية من كلمتين بينهما إسناد يكون لإحداهما فيه تعلق بالأخرى. فالجملة البسيطة تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يسوغ السكوت عليها. وتحتوي على مسند ومسند إليه مفردين مجردين من كل ما يتعلق بهما(١). ومنهم من زاد عنصرًا ثالثًا وهو المكمّل [المفعول به] إلى جانب الفعل والفاعل(٢). وتعرف هذه الوحدة عمومًا بـــ"الجملة النواة"(٣)، أو"البنية التوليدية العميقة"(٤). فالجملة في أصل منشئها يكون لها أصل، ثم يتمّ توسعتها بناء على إحدى طرق التحويل.

وتاليًا، تورد الدراسة الأنماط والصور التي جاءت فيها الصيغ الميمية في موضع المسند إليه (الفاعل)، أو في موضع المكمل (المفعول به)، متبوعة بتحليل شاهد من كل موضع، وذلك في نمط الجملة الفعلية البسيطة التوليدية.

١. الصيغ الميمية في موقع المسند إليه.[فعل ماض + فاعل.]

ورد الفاعل في صورة معرفة بـــ"أل" التعريف. يقول النبيﷺ: "**إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الإِمَارَةِ، وَإِنَّهَا سَتَكُونُ نَدَامَةً وَحَسْرَةً فَنِعْمَتِ الْمُرْضِعَةُ، وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ.**"(٥). جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، والمصوغة من الفعل المزيد بالهمزة (أرضع) على صيغة "مُفْعِل".

---

(١) ينظر في: النحو والصرف العربي: تحليل لساني لمفردات المقياس(الميزان الصرفي) وثنائية البنية السطحية والبنية العميقة، رابح بو معزة، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، ٢٠٠٨م. ص١١٣.

(٢) ينظر في: في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عمايره، عالم المعرفة، جدة، ط١، ١٩٨٤م. ص٨٧.

(٣) ينظر في: تشومسكي، جون ليونز، ترجمة: محمد زياد كبه، النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨٧م. ص٦١.

(٤) ينظر في: التحويل في النحو العربي، ص٦٨.

(٥) سنن النسائي، رقم الحديث ٤٢١١.

التحليل: وردت الصيغ الميمية داخل الجملة الفعلية التوليدية في موقع المسند إليه متمثلة بالمعنى الصرفي [اسم الفاعل] في الحديث النبوي الشريف متخذة نمطًا واحدًا وهو [فعل + فاعل].

٢. الصيغ الميمية في موقع المكمّل (المفعول به).

الصورة الأولى:

فعل ماض + فاعل[ضمير الغائب المستتر] + مفعول به.

ورد المفعول به في هذا النمط بصورة نكرة منونة. يقول النبيﷺ: " **مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ.**"(١). جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم المفعول)، والمصوغة من الفعل المزيد بالهمزة (أنكر) على صيغة "مُفْعَل".

الصورة الثانية:

فعل مضارع + فاعل[واو الجماعة] + مفعول به.

ورد المفعول به في هذا النمط بصورة نكرة منونة. يقول النبيﷺ: " **إِنَّهُمْ يَشْتِمُونَ مُذَمَّمًا وَيَلْعَنُونَ مُذَمَّمًا، وَأَنَا مُحَمَّدٌ.**"(٢). جاء المفعول به في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم المفعول)، والمصوغة من الفعل المزيد بالتضعيف (ذمّم) على صيغة "مُفَعَّل".

---

(١) سنن النسائي، رقم الحديث ٥٠٠٨.

(٢) سنن النسائي، رقم الحديث ٣٤٣٨.

الصورة الثالثة:

فعل مضارع + فاعل[ضمير الغائبة المستتر] + مفعول به.

ورد المفعول به في هذا النمط بصورة معرفة بـ"أل" التعريف. يقول النبيﷺ: "**إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ شَطْرُ الإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلأُ الْمِيزَانَ**."[1]. جاء المفعول به في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الآلة)، والمصوغة من الفعل الثلاثي(وزن) على صيغة "مِفْعَال".

التحليل:

وردت الصيغ الميمية داخل الجملة الفعلية التوليدية في موقع المكمّل (المفعول به) متمثلة بمعنيين صرفيين وهما: [اسم المفعول، واسم الآلة] في الحديث النبوي الشريف متخذة نمطًا واحدًا [فعل + فاعل + مفعول به]، وهو:

١. رَأَى مُنْكَرًا.

٢. تَمْلأُ الْمِيزَانَ.

٣. يَشْتِمُونَ مُذَمَّمًا.

(١) سنن النسائي، رقم الحديث ٢٤٣٧.

ثانيًا: مواضع الصيغ الميميّة داخل الجملة الفعليّة المحوّلة

تتناول الدراسة في هذا القسم المواضع التي جاءت فيها الصيغ الميمية في موقع المسند إليه(الفاعل) وموقع المكمّل (المفعول به)، وذلك في الجملة الفعلية التي خرجت عن نطاق الجملة البسيطة التوليدية، إمّا بزيادة، وإمّا بتقديم وتأخير. ولم تتناول الدراسة النوع الثالث من أنواع التحويل وهو (الحذف)؛ نظرًا لعدم ورود الأمثلة على هذا النوع في عينة الدراسة.

وفي ما يلي تورد الدراسة الأنماط والصور التي جاءت فيها الصيغ الميمية في موضع المسند إليه (الفاعل)، وفي موضع المكمّل (المفعول به) متبوعة بشاهد للتحليل، وذلك في الجملة الفعلية المحوّلة.

أولا: الصيغ الميميّة في الجملة الفعلية المحوّلة بالزّيادة.

– محوّلة بزيادة:

الإضافة، والجار والمجرور، والأدوات العاملة وغير العاملة، وذلك في:

١. موقع المسند إليه [الفاعل].

٢. موقع المكمل [المفعول به].

ثانيا: الصيغ الميميّة في الجملة الفعلية المحوّلة بالرّتبة(التقديم والتأخير) وذلك في:.

١. موقع المسند إليه [الفاعل].

٢. موقع المكمل [المفعول به].

أولًا: الصيغ الميميّة في الجملة الفعليّة المحوّلة بالزّيادة.

- الجملة المحولة بزيادة:

أ). الإضافة. ب). الجار والمجرور. ج). الأدوات العاملة وغير العاملة.

١. الصيغ الميمية في موقع المسند إليه (الفاعل).

الصورة الأولى:

أداة شرط +فعل ماض+ فاعل+ [شبه جملة جار ومجرور]+[جواب الشرط].

ورد الفاعل في هذا النمط بصورة معرفة بـ"أل" التعريف. وقد تحوّلت الجملة بزيادة شبه الجملة الجار والمجرور إلى المسند إليه. يقول النبيﷺ: "**إِذَا أَشَارَ الْمُسْلِمُ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ بِالسِّلاَحِ فَهُمَا عَلَى جُرُفِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا قَتَلَهُ خَرَّا جَمِيعًا فِيهَا.**"(١). جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، والمصوغة من الفعل المزيد بالهمزة (أسلم) على صيغة "مُفْعِل".

الصورة الثانية:

فعل مضارع + فاعل + [شبه جملة ظرفيه].

ورد الفاعل في هذا النمط بصورة معرفة بـ"أل" التعريف. وقد تحوّلت الجملة بزيادة شبه الجملة الظرفية إلى المسند إليه. يقول النبيﷺ: " **يَمْكُثُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلاَثًا.**"(٢). جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، والمصوغة من الفعل المزيد بالألف (هاجر) على صيغة "مُفَاعِل".

---

(١) سنن النسائي، رقم الحديث ٤١١٦.

(٢) سنن النسائي، رقم الحديث ١٤٥٤.

الصورة الثالثة:

أداة نفي + فعل مضارع + فاعل.

ورد الفاعل في هذا النمط بصورة معرفة بـ"أل" التعريف. يقول النبيﷺ: " **لاَ يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلاَ يَخْطُبُ.**"(1). جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، والمصوغة من الفعل المزيد بالهمزة (أحرم) على صيغة "مُفْعِل".

ومن أمثلة هذا النمط قول النبيﷺ: " **لاَ تَحِلُّ النُّهْبَى، وَلاَ يَحِلُّ مِنَ السِّبَاعِ كُلُّ ذِي نَابٍ، وَلاَ تَحِلُّ الْمُجَثَّمَةُ.**"(2). جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم المفعول)، والمصوغة من الفعل المزيد بالتضعيف (جثّم) على صيغة "مُفَعَّل".

التحليل:

وردت الصيغ الميمية داخل الجملة الفعلية المحولة في موقع المسند إليه متمثلة بمعنيين صرفيين وهما: [اسم الفاعل، واسم المفعول] في الحديث النبوي الشريف متخذة ثلاثة أنماط وهي:

1. [أداة غير عاملة(ظرف) + فعل + فاعل + شبه جملة جار ومجرور] = إِذَا أَشَارَ الْمُسْلِمُ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَهُمَا عَلَى جُرُفِ جَهَنَّمَ.
2. [فعل + فاعل + شبه جملة ظرفية] = يَمْكُثُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلاَثًا.
3. [أداة غير عاملة + فعل + فاعل] = لاَ تَحِلُّ الْمُجَثَّمَةُ.

---

(1) سنن النسائي، رقم الحديث ٢٨٤٤.

(2) سنن النسائي، رقم الحديث ٤٣٢٦. النهبى: المال المنهوب، والمراد به المأخوذ من المسلم، أو الذمي، أو المستأمن قهرًا. والمجثمة: أي المحبوسة. وقيل كل حيوان ينصب ويرمى ليقتل. شرح سنن النسائي للإمام الولوي، ج٣٣/ص٢٠٩.

٢. الصيغ الميمية في موقع المكمّل (المفعول به).

الصورة الأولى:

أداة عاملة + فعل + فاعل + مفعول به + [شبه جملة جار ومجرور].

ورد المفعول به في هذا النمط بصورة معرفة بـ"أل" التعريف. وقد تحوّلت الجملة بزيادة شبه الجملة الجار والمجرور إلى المفعول به. وذلك في الحديث المروي عن النبي ﷺ أنه"نَهَى عَنْ ثَلاَثٍ: أَنْ يُوَطِّنَ الرَّجُلُ الْمَقَامَ لِلصَّلاَةِ كَمَا يُوَطِّنُ الْبَعِيرُ."[١]. جاء المفعول به في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم المكان)، والمصوغة من الفعل الثلاثي (قام) على صيغة "مَفْعَل".

الصورة الثانية:

فعل + فاعل[ضمير المخاطب المستتر] + مفعول به[نكرة مضافة].

ورد المفعول به في هذا النمط بصورة نكرة مضافة. وقد تحوّلت الجملة بزيادة الإضافة إلى المفعول به. يقول النبيﷺ: " اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَأَوْسِعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ."[٢]. جاء المفعول به في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم المكان)، والمصوغة من الفعل المزيد بالهمزة (أدخل) على صيغة "مُفْعَل".

الصورة الثالثة:

أداة جزم + فعل مضارع + فاعل[ضمير المخاطب المستتر] + مفعول به.

ورد المفعول به في هذا النمط بصورة نكرة منونة. يقول النبيﷺ: " لاَ تَشْرَبْ مُسْكِرًا، فَإِنِّي حَرَّمْتُ كُلَّ مُسْكِرٍ."[٣]. جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، والمصوغة من الفعل المزيد بالهمزة (أسكر) على صيغة "مُفْعِل".

---

(١) سنن النسائي، رقم الحديث ١١١٢.

(٢) سنن النسائي، رقم الحديث ٦٢.

(٣) سنن النسائي، رقم الحديث ٥٦٠٣.

التحليل:

جاءت الصيغ الميمية داخل الجملة الفعلية التوليدية في موقع المكمّل (المفعول به) متمثلة بمعنيين صرفيين وهما: [اسم المكان، واسم الفاعل] في الحديث النبوي الشريف متخذة ثلاثة أنماط وهي:

١. أَنْ يُوَطِّنَ الرَّجُلُ الْمَقَامَ لِلصَّلاَةِ.

٢. اللهم أَوْسِعْ مُدْخَلَهُ.

٣. لاَ تَشْرَبْ مُسْكِرًا.

ثانيا: الصيغ الميميّة في الجملة الفعليّة المحوّلة بالرّتبة (تقديمًا وتأخيرًا)

تُرصف الكلمات في الجملة العربية على شكل عناصر متلاحمة ومتماسكة بناء على قواعد نظامها التركيبي. وذلك وفق نسق لغوي مألوف، يتمثل في تراتبية عنصرا الإسناد (المسند والمسند إليه) داخل الجملة العربية بنمطيها [الاسمي، والفعلي]، وتنشأ هذه التراتبية بالاعتماد على قرينة لفظية – إلى جانب قرائن أخرى– تؤدي دورًا بارزًا يتعلق بالمعنى وهي قرينة (الرتبة)(١). إذ تقضي هذه القرينة بأن يتقدم المسند إليه على المسند في نمط الجملة الاسمي، ويتأخر المسند إليه عن المسند في نمط الجملة الفعليّ.

وتعمل هذه العلاقة التراتبية على ضبط عناصر تلك الجمل، والمحافظة على مكانيتها داخل الجملة بشكل ثابت ومحدد. وتُلمح هذه الظاهرة بشكل عام في أنماط الجمل المحكية عن العرب نثرًا وشعرًا. غير أن مرونة اللغة العربية وحيويتها جعلها تترخص لعناصر تلك الجمل في الخروج عن النسق اللغوي المألوف بالتحرك داخل الجملة تقدمًا وتأخرًا بسهولة ويسر، معتمدة على قاعدة أمن اللبس، وعدم الإخلال بقصد المتكلم، ولا فهم المخاطب، ولا بالمقام(٢). وغاية هذا العدول عمّا هو مألوف يتمثل في أن كل شيء يخالف العادة هو أكثر تأثيرًا في الفهم من المألوف(٣).

وتمضي اللغة العربية في تطبيق هذه الظاهرة (التقديم والتأخير) داخل نظامها اللغوي حسبما يقتضيه المقام، وليس على العناية والاهتمام فقط، فالمقام قد يقتضي تقديم المفضول على الفاضل، وقد يقتضي العكس(٤).

---

(١) ينظر في: اللغة العربية معناها ومبناها. ص٢٠٩.

(٢) ينظر في: شرح ابن عقيل. ج١/ص٢١٣.

(٣) بحوث لغوية، أحمد مطلوب، دار الفكر، عمان، ١٩٨٧م. ص٤٤.

(٤) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، ط٢، ٢٠٠٧م. ص٤٥-٤٦.

ويحدد النحاة رتبة العناصر داخل الجملة الفعلية بتقدم الفعل وتأخر الفاعل عنه، يقول ابن عقيل: إنّ حكم الفاعل التأخر عن رافعه، وهو الفعل نحو: قام زيدٌ. ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: زيدٌ قام، على أن يكون (زيد) فاعلًا مقدمًا، بل على أن يكون مبتدأً، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير [زيدٌ قام هو]. وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك(١).

وعلى الرغم من أن الأصل في رتبة الفاعل داخل الجملة الفعلية هو التأخر عن الفعل، إلا أن هذا الترتيب للعناصر ليس ثابتًا ولا محددًا؛ إذ من الممكن أن تأتي الجمل العربية مخالفة لهذا الأصل، كما تقدم الحديث عنها، إما وجوبًا وإما جوازًا. فالمفعول به مثلًا ورد عن العرب في أصل رتبته داخل الجملة أن يتأخر عن الفاعل، لكننا نجده في مواضع كثيرة يتقدم على الفعل والفاعل وجوبًا، وهذه مسألة تحدث العلماء فيها كثيرًا، ليست الدراسة بصدد الخوض فيها، إذ يمكن الرجوع إليها في مظانها(٢).

وتتناول الدراسة في هذا القسم الجملة الفعلية التي اعترى ركنَها الثاني الفاعل ومكمّلها المفعول به التقديم والتأخير. إذ تقوم بعرض الأنماط التي جاءت عليها الجملة، ومن ثمّ اختيار شاهد للتحليل؛ للوقوف على الأثر الذي يحدثه عنصر التحويل(التقديم والتأخير) في المعنى، والمتمثل في إحدى الصيغ الميمية داخل الجملة الفعلية.

وتاليًا، تورد الدراسة الأنماط والصور التي جاءت فيها الصيغ الميمية في موضع المسند إليه(الفاعل) والمكمّل (المفعول به)، محولة بعنصر التحويل، الرتبة: تقديمًا وتأخيرًا.

---

(١) ينظر في: شرح ابن عقيل. ج١/ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) ينظر على سبيل المثال: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ج١/ص ٢٠٦-٢١٦، ج٢/ص ٨٥-٨٨.

١. الصيغ الميمية في موقع المسند إليه متأخرة.

الصورة الأولى:

أداة غير عاملة + فعل + شبه جملة ظرفية + الفاعل نكرة.

ورد الفاعل في صورة نكرة منونة. وقد تحولت الجملة بتأخر المسند إليه الفاعل عن المسند الفعل. يقول النبيﷺ: " **لاَ يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ** "(١). جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، والمصوغة من الفعل المزيد بالهمزة (أشرك) على صيغة "مُفْعِل".

الصورة الثانية:

أداة غير عاملة + فعل + مفعول به[ضمير المتكلم المتصل] + الفاعل نكرة.

ورد الفاعل في صورة نكرة منونة. وقد تحولت الجملة بتأخر المسند إليه عن المكمل المفعول به. يقول النبيﷺ: "**لاَ يُحِبُّنِي إِلاَّ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَبْغُضُنِي إِلاَّ مُنَافِقٌ.**"(٢). جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، وذلك في موضعين هما: كلمة (مؤمن)، والمصوغة من الفعل المزيد بالهمزة (آمَن) على صيغة "مُفْعِل". وكلمة (منافق)، والمصوغة من الفعل المزيد بالألف (نافق) على صيغة "مُفَاعِل".

الصورة الثالثة:

فعل + مفعول به[ضمير الغائبة المتصل] + الفاعل معرفة.

ورد الفاعل في صورة معرفة بـــ"أل" التعريف. وقد تحولت الجملة بتأخر المسند إليه عن المكمل المفعول به. يقول النبيﷺ: " **أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مُبَشِّرَاتِ النُّبُوَّةِ إِلاَّ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ، يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ** "(٣). جاء المسند إليه في هذا الحديث الشريف ممثلًا

---

(١) سنن النسائي، رقم الحديث ٢٩٥٨.

(٢) سنن النسائي، رقم الحديث ٥٠٢٢.

(٣) سنن النسائي، رقم الحديث ١٠٤٥.

بالصيغة الميمية الدالة على (اسم الفاعل)، والمصوغة من الفعل المزيد بالهمزة (أسلم) على صيغة "مُفْعِل".

التحليل:

وردت الصيغ الميمية داخل الجملة الفعلية المحولة في موقع المسند إليه متمثلة بمعنى صرفي واحد وهو: [اسم الفاعل] في الحديث النبوي الشريف متخذة الأنماط الآتية:

١. لاَ يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ.

٢. لاَ يُحِبُّنِي إِلاَّ مُؤْمِنٌ.

٣. يَرَاهَا الْمُسْلِمُ.

٢. الصيغ الميمية في موقع المفعول به متأخرة.

الصورة الأولى:

فعل + فاعل [ضمير الغائب المستتر] + [شبه جملة] + المفعول به.

ورد المكمّل المفعول به في صورة نكرة منونة. وقد تحوّلت الجملة بتأخر المكمّل المفعول به وتقدم شبه الجملة عليه. يقول النبيﷺ: " **أَنَا زَعِيمٌ، وَالزَّعِيمُ الْحَمِيلُ لِمَنْ آمَنَ بِي، وَأَسْلَمَ، وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللهِ، بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ، وَبِبَيْتٍ فِي وَسَطِ الْجَنَّةِ، وَبِبَيْتٍ فِي أَعْلَى غُرَفِ الْجَنَّةِ، مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَمْ يَدَعْ لِلْخَيْرِ مَطْلَبًا، وَلاَ مِنَ الشَّرِّ مَهْرَبًا، يَمُوتُ حَيْثُ شَاءَ أَنْ يَمُوتَ.** "(1). جاء المكمل المفعول به في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على الحدث في ذاته (المصدر الميمي)، والمصوغة من الفعل الثلاثي (طلب) على صيغة "مَفْعَل".

---

(١) سنن النسائي، رقم الحديث ٣١٣٣.

الصورة الثانية:

فعل+فاعل[ضمير الغائب المستتر]+[شبه جملة مفعول به أول]+مفعول به ثانٍ.

ورد المكمّل المفعول به في صورة نكرة منونة. وقد تحولت الجملة بتأخر المكمل المفعول به وتقدم شبه الجملة عليه. يقول النبيﷺ: " **مَنْ آتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ.**"(1). جاء المكمل المفعول به في هذا الحديث الشريف ممثلًا بالصيغة الميمية الدالة على (اسم المفعول)، والمصوغة من الفعل الثلاثي (عرف) على صيغة "مَفْعُول".

التحليل:

وردت الصيغ الميمية داخل الجملة الفعلية المحولة في موقع المكمّل (المفعول به) متمثلة بمعنيين صرفيين هما: [المصدر الميمي، واسم المفعول] في الحديث النبوي الشريف متخذة نمطًا واحدًا، وهو[فعل + شبه جملة + مفعول به]:

١. لَمْ يَدَعْ لِلْخَيْرِ **مَطْلَبًا.**

٢. آتَى إِلَيْكُمْ **مَعْرُوفًا.**

---

(١) سنن النسائي، رقم الحديث ٢٥٦٩.

وتاليًا، تُجْمِل الدراسة صفوة ما تقدم في أنّ اعتماد صيغة ما داخل التركيب، وتحديدًا التركيب الاسمي أو الفعلي، في موقع أحد ركنيه قائم على حسن التخيّر للصيغ ومعاني النحو. وهذا ما كان الجرجاني يسعى إلى إثباته من خلال نظرية النظم[1]. فقد جعل من اختيار الصيغ وتخيّر معاني النحو أساسًا لمراعاة الفروق بين الوظيفة لتلك الصيغ التي تشترك في ما بينها للدلالة على معنى ما، ثمّ يفاضل بين المعاني على أساس ما يقع من تخيّر لألفاظها عند إنشاء تركيب ما في ذهن المتكلم، ومن ثَمّ إخراجه إلى السياق الذي يقتضيه ذلك التركيب.

وتبرز أهمية الصيغة في تركيب الجملة من خلال وجود رابط معنوي بين صيغة ما ذات دلالة صرفية تتمحور حول عدد حروف الكلمة وترتيبها، وما فيها من أصول وزوائد للدلالة على المعنى، وبين وظيفتها النحوية في التركيب. فالصيغة الصرفية للكلمة تشكل ملحظًا دقيقًا يمكن الاستعانة به في تحديد وظيفتها النحوية داخل التركيب النحوي.

إن ما أوردته الدراسة من سياقات للأحاديث النبوية الشريفة التي تحوي صيغًا ميميّة تحتل موقعًا إعرابيًا يعدّ في عُرف النحاة عمدة؛ لا يمكن الاستغناء عنه. ما هي إلا سياقات لغوية استعانت الدراسة بها لتبيّن أن للصيغة الصرفية موقعًا ملحوظًا يلتفت إليه، ودورًا واضحًا يعوّل عليه في تحديد الوظائف النحوية للكلمات، إضافة إلى القرائن والمعايير الأخرى.

ومن الصيغ التي اختيرت داخل التركيب لتؤدي معنى ما داخله في نمطي الجملة الفعلية التوليدية، والفعلية المحولة بالزيادة والرتبة:

١. اختيار صيغة المصدر الميميّ **(مَفْعَل)** على نحو: **(مَطْلَب)**؛ لتكون في موقع المفعول به، وذلك في سياق الحديث النبوي الشريف.

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٨٥.

٢. اختيار صيغة اسم الفاعل (مُفْعِل) على نحو: (مُرْضِعَة، مُسْلِم، مُشْرِك، مُؤْمِن، مُسْكِر، مُحْرِمُ)، وصيغة (مُفَاعِل) على نحو: (مُهَاجِرُ، مُنَافِق). لتكون جميعها في موقع الفاعل باستثناء كلمة (مُسْكِر)، فقد وردت في موقع المفعول به.

٣. اختيار صيغة اسم المفعول (مَفْعُول) على نحو: (مَعْرُوف)، وصيغة (مُفْعَل) على نحو: (مُنْكَر)، وصيغة (مُفَعَّل) على نحو: (مُذَمَّم، مُجَثَّمَة). لتكون جميعها في موقع المفعول به، باستثناء كلمة (مُجَثَّمَة)، فقد وردت في موقع الفاعل.

٤. اختيار صيغة اسم المكان (مَفْعَل) على نحو: (مَقَامَ)، وصيغة (مُفْعَل) على نحو: (مُدْخَلَ). لتكون في موقع المفعول به.

٥. اختيار صيغة اسم الآلة (مِفْعَال) على نحو: (مِيزَان). لتكون في موقع المفعول به.

الفصل الثّالث

الميمّيات في سنن النَّسائي دراسة دلالية

وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: الدَّلالة المعجمية.

١. الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الحدث في ذاته.
٢. الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على "فاعل".
٣. الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على "مفعول".
٤. الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الزمان أو المكان.
٥. الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الآلة.

المطلب الثّاني: الدَّلالة الصّرفية.

١. الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الحدث في ذاته.
٢. الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على "فاعِل".
٣. الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على "مفعول".
٤. الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الزمان أو المكان.
٥. الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الآلة.

❁ المهاد النظري وفيه: علم الدّلالة وأقسام الدّلالة.

١. علم الدّلالة[١]

إن وجود الدلالة في لغة ما مرتبط بوجود تلك اللغة، التي هي – في كنهها– مكونة من دلالات مرتبطة بألفاظ اللغة التي تنتمي إليها. وهذا الأمر يوطّد حقيقة مفادها أن وجود اللغة يلزم منه وجود الدلالة –أعني الدلالة اللغوية–؛ إذ إن لكل مفردة دلالتها التي تواضع عليها أفراد المجتمع، فاللغة ترتكز على عنصرين أساسيين هما: "الألفاظ، والأفكار (أو المعاني)، وبينهما ارتباط وثيق بحيث متى عُرف اللفظ أمكن فهم معناه"[٢].

لقد بدأت عناية العرب بالدلالة والصناعة المعجمية منذ وقت مبكر[٣]، وجاءت مباحثهما موزعة عندهم في مختلف علوم العربية وتراثها، إذ كان المعنى – وما يزال – هو القبلة والأساس الذي يؤمّه كل معنيٍّ بهذا المجال. وكانت طلائع هذه البدايات متمثلة بمؤلفات

---

(١) اهتم اللسانيون بدراسة المعنى – موضوع علم الدلالة– الذي يمثل (المشكلة الجوهرية في علم اللغة). ينظر في: دور الكلمة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٩م. ص٦٢. واستطاع اللسانيون أن يسجلوا الملاحظات حول الصعوبات التي كانت وراء الابتعاد عن البحث في هذا الموضوع –علم الدلالة– ذي الجوانب المتشعبة والشديدة التعقيد. إذ يمكن تلخيص هذه الصعوبات في نقاط ثلاث وهي:

١. عدم وجود نظرية متكاملة في الدراسات القديمة.

٢. تفرق مباحث علم الدلالة في تضاعيف علوم مختلفة؛ فكل علم يتناول الدلالة من زاوية مختلفة.

٣. عدم تحديد طبيعة الدلالة؛ أي ما ينبغي بحثه في إطار نظرية متكاملة. ينظر في: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط٢، ١٩٧٩. ص ٣١٤-٣١٧.

وكان للساني السويسري (دي سوسير) أثّر في رسم حدود علم الدلالة، وذلك من خلال الثنائيات التي وضعها وهي: ١. ثنائية اللغة والكلام. ٢. ثنائية الإشارة والمرجع. ٣. ثنائية وجهي الإشارة (الدال والمدلول). ينظر في: علم اللغة العام، دي سوسير، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، دار الكتب، الموصل، ط٢، ١٩٨٨م. ص٣٤.

(٢) علم اللغة بين القديم والحديث، عبد الغفار حامد هلال، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦م. ص ١٩٠.

(٣) تمثلت اهتمامات علماء اللغة بالصناعة المعجمية في ما يأتي:

١. محاولة ابن فارس في معجمه – مقاييس اللغة– من خلال ربط المعاني الجزئية للمادة بمعنى عام يجمعها.

٢. محاولة الزمخشري في معجمه – أساس البلاغة– من خلال التفرقة بين المعاني الحقيقة والمعاني المجازية.

٣. محاولة ابن جني في ربط تقلبات المادة الممكنة بمعنى واحد. انظر كتابه الخصائص. هذه الاهتمامات منقولة من كتاب: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٩٩٨م. ص٢٠.

غريب القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، عند علماء الفقه والأصول والحديث، التي جنح فيها أصحابها إلى دراسة الألفاظ ومعانيها. فلا تكاد "تجد أثرًا أصوليًا إلا وتجد بين يديه بحثًا لغويًا"[(1)] يغني المكتبة العربية. حتى غدا علم الدلالة يُصبغ بملامح خاصة ومحدودة في العصر الحديث، إذ انتظمت الدراسة اللغوية فيه متناولةً مفهومه الخاص، وما يتعلق به من نظريات وقضايا تجعله ينفرد عن سواه من العلوم اللغوية الأخرى، ومتخذةً من شروحات علماء الغريب وما بيّنوه في مصنفاتهم مادة دَسِمَة وبيئة خصبة لإقامة النظريات الدلالية عليها وما يتعلق بها من مسائل.

وكان الغرض من إقامة هذا العلم يتمثل في بيان مدى ترابط علاقة اللفظ بالمعنى المراد، وعلاقة اللفظ بالألفاظ المركّبة للجملة، وبيان دلالة هذه المركبات والصيغ المتنوعة لها، والوقوف على أثرها داخل السياقات الكلامية. فالكلمة في نظر علماء العرب تمثل أهمّ الوحدات الدلالية؛ لأنها أساس الكلام. فهي الوحدة الدلالية الصغرى التي تنشأ منها الوحدات الدلالية الأخرى. وهذا ما يراه علماء الدلالة المحدثون. فالكلمة لها دلالة ولكن لا تتحدد دلالة معناها حتى توضع في تركيب[(2)].

---

(1) الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، دار الضياء، ١٩٨٥م. ص٩.

(2) علم الدلالة عند العرب، عليان بن محمد الحازمي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة وآدابها، الجزء ١٥، العدد ٢٧، جمادى الثانية ١٤٢٤هـ. ص ٧٠٨.

٢. أقسام الدلالة

إن اختلاف نوع الدلالة عائد إلى ارتباط تلك الدلالة بالعلم الذي تُعنى به. فعلماء المنطق لهم تقسيماتهم، إذ يجعلون الدلالة على ضربين: **لفظية**، و**غير لفظية**، وكلاهما يتفرع منه أقسام ثلاثة هي: الدلالة الوضعية، والعقلية، والطبيعية[١]. وعلماء البلاغة لهم تقسيماتهم، فهم يقسّمون الدلالة إلى: **دلالة وضعية** وأخرى **عقلية**[٢]. وعلماء الأصول لهم تقسيماتهم أيضًا، فهم يذهبون إلى جعلها: **دلالة وضعية وغير وضعية**[٣].

وكذلك علماء اللغة لهم تقسيماتهم أيضًا؛ فابن جني يقسّم الدلالة تقسيمًا مغايرًا لما شاع من التقسيمات السابقة، ميلًا منه إلى الوصفية، وابتعادًا عن المعيارية والإغراق في الفلسفة والمنطق، فتقسيماته من حيث المفهوم جاءت في ضوء النسق اللغوي، صحيح أنها اتسمت بالأثر الاستدلالي – ولاسيمّا في الدلالة المعنوية التي هي نفسها دلالة الالتزام– لكنها في ضمن بنية اللغة[٤]. فهو يرى بأن دلالة اللفظ من حيث القوة والضعف لا تكون إلا إحدى الأضرب الآتية: **الدلالة اللفظية** وهي الأقوى، ثمّ **الدلالة الصناعية** وهي الوسط، و أضعفها **الدلالة المعنوية**، يقول: "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتدّ مراعًى مُؤثَر؛ إلا أنها في القوّة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهنّ الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية ...، فمنه جميع الأفعال. ففي كل واحد منها الأدِلَّة الثلاثة. ألا ترى إلى (قَامَ)، ودلالة

---

(١) ينظر في: البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، ج٢/ص ٣٧. وكشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ج٢/ ص٢٨٦.

(٢) ينظر في: مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار السعادة، بغداد، ١٤٠٢ه. ص٥٥٦.

(٣) ينظر في: شرح الكوكب المنير، ابن النجار الحنبلي، تحقيق: محمد الزحيلي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٠ه. ج١/ص ١٢٥.

(٤) ينظر في: الدلالة دراسة في المفهوم، خيري جبير الجميلي– مدرس في كلية التربية للبنات، جامعة الأنبار– مجلة ديالى، العدد السادس والعشرون، لعام ٢٠٠٧م. ص٥.

لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه"[1]. هذا ما كان من تقسيمات للدلالة في متون تراثنا القديم.

وإذا ما نظرنا إلى نتاجنا اللغوي الحديث، فإننا سنجد تقسيمًا آخر جاريًا على المستويات اللغوية في مجال الدراسات اللسانية الحديثة، وهذه الدلالات يمكن أن تقسّم بحسب مصدرها إلى ما يأتي[2]:

1. **الدلالة الصوتية.**
2. **الدلالة الصرفية.**
3. **الدلالة النحوية.**
4. **الدلالة المعجمية.**
5. **الدلالة النفسية[3].**
6. **الدلالة السياقية[4].**
7. **الدلالة الأسلوبية[5].**
8. **الدلالة التداولية[6].**

(١) الخصائص، ابن جني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م. ج ٢/ ص ٣٢٨.

(٢) ينظر في: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٥، ١٩٨٤م. ص ٤٦ – ٥١. وقد ذكر الأقسام الأربعة الأولى في كتابه.

(٣) ينظر في: التعبير القرآني والدلالة النفسية، عبد الله محمد الجيوسي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط١، ٢٠٠٧م. ص٥٩-٦٠.

(٤) ينظر في: علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، فايز الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م. ص٢٠.

(٥) ينظر في: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص٣٨.

(٦) ينظر في: علم الدلالة السمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، شاهر الحسن، دار الفكر للطباعة، عمّان- الأردن، ط١، ٢٠٠١م. ص١١٥.

وتقتصر هذه الدراسة في مجالها البحثي على نوعين اثنين من تلك الدلالات هما: **الدلالة المعجمية، والدلالة الصرفية**. بما يتماشى ومتطلبات مخطط الدراسة البحثي لهذا الفصل. إذ سيعنى بدراسة ما يلي:

المطلب الأول: الدّلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية في سنن النّسائي.

المطلب الثّاني: الدّلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية في سنن النّسائي.

المطلب الأوّل

الدِّلالة المعجمية

تشكل الدلالة المعجمية لأي مفردة ما الاستفتاحية الأولى للتعامل مع النص، وتحليله، وفهمه، والوقوف على مكنوناته. إذ تتسع دائرة الدلالة المعجمية لتطال عناصر التشكيل اللغوي جميعها، وتتعاضد هذه الدلالة باعتبارها بؤرة المعنى الدلالي ومركزه مع غيرها من الدلالات اللغوية لصنع الدلالة الكلية للنص. وهي بهذا التوصيف تعتبر أداة ذات أهمية بالغة، وذلك من حيث إنها تجلو الغموض الذي يكتنف النصوص عامة.

وتعرّف الدلالة المعجمية(1)، أو (المعنى المعجمي) بأنها: "المعنى المتصل بالوحدة المعجمية حينما ترد في أقل سياق؛ أي حينما ترد منفردة"(2). أو "هي معنى الكلمة منفردة"(3). وهي كذلك تتعلق بدلالة اللفظة في الوضع اللغوي وقد تسمى أيضا (الدلالة الأصلية)(4).

---

(1) ويطلق عليها بعضهم مصطلح (الدلالة الاجتماعية). ينظر في: الدلالة اللغوية عند العرب، ص١٦٤. والكلمة دراسة لغوية معجمية، ص ١٠٣. غير أن إبراهيم أنيس في كتابه (دلالة الألفاظ) لا يجد ضيرًا في ترادف مصطلح (الدلالة المعجمية) ومصطلح (الدلالة الاجتماعية)، يقول: "ويبدو أن بعض اللغويين من المحدثين يميلون إلى التفرقة بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية، إذ إن المعاجم، وإن كانت مهمتها الأساسية هي توضيح تلك الدلالات الاجتماعية، غير أنها قد تعرض لبحث مسائل من النحو والصرف". ويتابع حديثه في موضع آخر قائلًا: "ولكن المعاجم قديمها وحديثها تتخذ من الدلالة الاجتماعية للكلمات هدفًا أساسيًا. وتكاد توجه إليها كل عنايتها. فلا غرابة إذن ألا يفرق بعض اللغويين بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية، وهذا هو ما ارتضيناه هنا أو قَنِعْنَا به فكلما ذكرنا الدلالة المعجمية لا نعني بها سوى الدلالة الاجتماعية ". دلالة الألفاظ، ص ٥٠-٥١.

(2) علم الدلالة، ص٣٧. وقد أورد هذا التعريف أحمد مختار عمر نقلًا عن (Nida). في كتابه: (Componential Analysis Meaning)

(3) الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب؛ النحو وفقه اللغة، تمّام حسّان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨م. ص٣٢٥.

(4) الدلالة في البنية العربية بين السياق اللفظي والسياق الحالي، كاصد الزيدي، بحث نشر في مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل عدد(٢٦) لسنة ١٩٩٤م. ص١١٠.

وهذه الدلالة هي المعوّل عليها في عموم دراساتنا اللغوية العلمية، إذ تسوق الباحث إلى المعجم للتعرف على مفردات بحثه من خلال الوقوف على المعنى المراد والمناسب لها في سياقها؛ لذا "تتوجه إليها عناية خاصة، وتستقل هذه الدلالة عمّا توحيه الكلمة صيغة وصوتاً"(١).

وتعد الدلالة المعجمية الدلالة الأساسية التي تمثل "جوهر المادة اللغوية المشترك في كل ما يستعمل من اشتقاقاتها وأبنيتها الصرفية"(٢). وقد وَسَمَها ابن جني بـ (الدلالة اللفظية)، فقال: "ألا ترى (قَامَ) ودلالة لفظه على مصدره"(٣). ويُصدّر ابن جني هذه الدلالة من حيث القوة والضعف أعلى مراتب أقسام الدلالات لديه، فيقول: "فأقواهنّ الدلالة اللفظية"(٤). والسبب في تصدُّر هذه الدلالة أعلى المراتب عند ابن جني؛ لعلّه يتمثل في التصوُّر الذي يستدعيه اللفظ المتجرد من العرف الاجتماعي، والمعتقد الديني عند الإطلاق(٥)؛ فالدلالة المعجمية اللفظية تعمل على الكشف عن معنى المفردة اللغوية المستقلة المجردة في أصل وضعها في البيئة الاجتماعية، وهذا الأمر ساعدها في احتلال مرتبة أساسية لارتباط معاني المفردات المنبثقة عنها بجوهرها، مهما تصرفت تلك المفردات، أو استقرت في موضع ما.

فالعودة إلى الجذر الأساسي للمفردة في معجم ما يفيد في الكشف عن معالمها. ومعرفة الجذر له صلة وثيقة بالاشتقاق وطرقه في اللغة العربية، إذ يعد الوسيلة التي تشكل حلقة الوصل بين كلمات اللغة المنبثقة عن هذا الأصل، وهذه الحلقة قوامها اشتراك تلك المفردات

---

(١) النقد العربي في ثلاثة محاور، محمد حسين الصغير، ص٧٤.

(٢) علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، ص٢٠.

(٣) الخصائص، ج٢/ ص ٣٢٨.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) ينظر في: الكلمة دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٢، ١٩٩٨م. ص١٠٨.

في جذر واحد ثابت لا يتغير؛ وهو ما يُعبِّر عنه المعجميون باسم (الاشتراك في المادَّة)؛ إذ يعدون حروف هذا الأصل استهلالًا أوليًا يساعد في شرح معاني الكلمات والوقوف على دلالاتها، التي ترجع إلى جذر أو أصل واحد ثابت هو في الحقيقة يُشكِّل البنية الأساسية للكلمة[1]. إذ إن لكل كلمة من الكلمات مضمونًا منطقيًا، وهذا المضمون هو المعنى الذي ينص عليه القاموس في الأغلب، ويكون الاشتراك في فهمه واحدًا أو شديد التقارب[2]. فكل "كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجمية تستقل عمّا يمكن أن توحيه أصوات هذه الكلمة أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية"[3].

ويرتبط معنى المفردات المشتقة من المادة اللغوية الواحدة في اللغة العربية بالصوامت، فالمفردات مثل: أمِنَ، وآمن، ومؤمن، مؤمنات، تشكّل بمجموعها أسرة واحدة تقوم وحدتها على اشتراكها بالأصوات الصامتة الثلاثة: الهمزة، والميم، والنون، على هذا النسق. وتؤدي هذه الأصوات الصامتة إلى تحديد بؤرة المعنى الأساس الذي تتمركز في فلكه كل معاني الكلمات المختلفة المكوَّنة من تتابع هذه الأصوات (أ، م، ن).

ويتحدد المعنى الخاص لكل مفردة من هذه المفردات المشتركة في الحروف الأصول بمعايير أخرى، فالحركات المختلفة من: كسر، وضم، وفتح، تشكّل الصيغ المختلفة داخل الإطار الدلالي الذي حددته الصوامت وبذلك تختلف كلمة: (كَتَبَ) عن كلمة: (كُتِبَ) رغم اتحاد الحروف الأصول؛ لأن الأولى بوزن: (فَعَلَ) المبني للمعلوم، والثانية: (فُعِلَ) المبني للمجهول،

---

(١) ينظر في: الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص٦٧.

(٢) ينظر في: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت. ص٢٧٨.

(٣) دلالة الألفاظ، ص ٤٨.

وتتكون صيغ صرفية كثيرة بإضافة سوابق مثل الميم، أو مقحمات مثل الواو، أو لواحق مثل هاء التأنيث، ونجد هذا مثلا في الكلمات: مكتب، ومكتوب، ومكتبة[1].

ومن الأمور التي من شأنها أن تؤثر في تغيير الدلالة للكلمة ترتيب حروفها الأصول، أو ما يعرف بالتقاليب أو الاشتقاق الأكبر[2].

وصفوة القول حول ما تقدم تتمثل في أن الدلالة المعجمية تشكل نقطة ارتكاز تدور في فلكها معانٍ عدة، تتصل هذه المعاني مع جوهر تلك الركيزة من خلال مادة الجذر. وتستمد المفردة دلالتها الأولية من هذه الدلالة. فكل أصل أو جذر في اللغة له ارتباط بمعنى عام تمّ التواضع عليه، ويتحقق هذا المعنى في كل لفظة توجد فيها صوامت الجذر أو الأصل اللغوي منظمة حسب ترتيبها في أصل الوضع الذي أخذت منه.

وتاليًا، تورد الدراسة المفردات التي تمّ استقصاؤها في الأحاديث النبوية الشريفة، وذلك في مدونة الدراسة (سنن النّسائي)، التي جاءت على أحد معاني الصيغ الميمية وهي على نحو من الآتي:

١. الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الحدث في ذاته.

٢. الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على "فاعِل".

٣. الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على "مفعول".

٤. الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الزمان أو المكان.

٥. الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الآلة.

---

(١) ينظر في: علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. ص ١٥.

(٢) ينظر في: الخصائص، ابن جني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م. ج ١/ ص ٤٩٠.

١. الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الحدث في ذاته

بلغ مجموع ما تمّ استقصاؤه من المفردات التي جاءت على معنى هذه الصيغة الميمية في سنن النسائي (المجتبى) خمس عشرة مفردة، موزعة في جداول ومرتبة ترتيبًا هجائيًا أبتثيًا حسب جذرها. وتضمنت الجداول كذلك السياق الذي وردت فيه المفردة ورقم الحديث كما جاء في طبعة مدونة الدراسة، وهي على النحو الآتي:

أولًا. صيغة (مَفْعَل).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة	سياق الحديث كما ورد في سنن النَّسائي (المجتبى)
١٣٠٩	المَأثَم	من أَثِمَ، وهو الذنب[١].	(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ)
٥٢٥٩	المَحْمَل	من حَمَلَ، ويدلُّ على إقلالِ الشيء[٢].	(فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمَلِ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ)
٣١٣٣	المَطْلَب	طَلَبَ يدلُّ على ابتغاء الشَّيء[٣].	(فَلَمْ يَدَعْ لِلْخَيْرِ مَطْلَبًا، وَلاَ مِنَ الشَّرِّ مَهْرَبًا)
١٣٠٩	المَغْرَم	غَرِمَ فلان عليه غُرمٌ ومَغْرَم ثقيل[٤].	(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ)
١٤٩٣	المَنْظَر	من نَظَر والنَظَرُ: تأمُّلُ الشيء بالعين[٥].	(رَأَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَرًا قَطُّ)
٣١٣٣	المَهْرَب	هَرَبَ يفيد الفرار من شيء يعود بالضرر على الشخص[٦].	(فَلَمْ يَدَعْ لِلْخَيْرِ مَطْلَبًا، وَلاَ مِنَ الشَّرِّ مَهْرَبًا)

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٩٨٧ م. ج٣١/ص١٨٥

(٢) معجم مقاييس اللغة، ص٢٨٣.

(٣) معجم مقاييس اللغة، ص٢٤٠.

(٤) أساس البلاغة، ج١/ص٣٣٣.

(٥) الصحاح في اللغة، للجوهري، ج٢/ص٢١٦.

(٦) تاج العروس، ج٤/ص٣٨٩

ثانيًا. صيغة (مَفْعَلَة).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة	سياق الحديث كما ورد في سنن النَّسائي (المجتبى)
٢٥٥٩	مَخِيلَة	ذو مَخِيلَةٍ، أي ذو كِبْرٍ[1].	(كُلُوا، وَتَصَدَّقُوا، وَالْبَسُوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ، وَلاَ مَخِيلَةٍ)
٥	مَرْضَاة	الرِّضَا ضِدُّ السُّخْطِ[2].	(السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ)
٢٦٠٠	مَسْأَلَة	سَأَلَ يَسْأَلُ، مَسْأَلَةً طلب الصدقةَ والعطيّةَ[3].	(الْمَسْأَلَةُ كَدٌّ يَكُدُّ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ)
٥	مَطْهَرَة	مأخوذة من التنزه والكف عن الإثم وما لا يجمل[4].	(السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ)
٤٠٩٣	مَظْلَمَة	من الظُّلْم: وهو وضع الشيء في غير موضعه[5].	(مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ)
٤٤٦١	مَمْحَقَة	مَحَقَه أبْطَلَه ومَحاهُ حتَّى لم يبْقَ منه شيءٌ[6].	(الْحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ)
٤٤٤٦	مَنْفَعَة	النَّفْعُ هُوَ ما يُسْتَعانُ بهِ في الوُصُولِ إلى الخَيْرِ[7].	(إِنَّ فُلاَنًا قَتَلَنِي عَبَثًا، وَلَمْ يَقْتُلْنِي لِمَنْفَعَةٍ)
٤٤٦١	مَنْفَقَة	نفَقَ البيعُ ينْفُقُ نَفاقاً، وكذلك السِّلْعَةُ تنفُق: إذا غلَت ورُغِبَ فيها[8].	(الْحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ)

ثالثًا. صيغة (مَفْعِلَة).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة	سياق الحديث كما ورد في سنن النَّسائي (المجتبى)
١٣٠٢	مَغْفِرَة	من غَفَرَ وبابه ضَرَبَ، والغَفْرُ التغطية، وغَفَرَ له ذنبه مَغْفِرَةً وغَفْراً وغُفْراناً[9].	(فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ)

---

(١) الصحاح في اللغة، للجوهري، ج١/ص١٩٣.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، ج٨/ص٢٤٤.

(٣) تاج العروس، للزبيدي، ج٢٩/ص١٥٧. وينظر في: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨ م. ج٢/ص١٠١٩.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، ج٤/ص٢٤٥.

(٥) المخصص، لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م. ج٣/ص٤٠٥.

(٦) تاج العروس، ج٢٦/ص٣٧٧

(٧) تاج العروس، ج٢٢/ص٤٣٢

(٨) تاج العروس، ج٢٦/ص٤٣٥-٤٣٦.

(٩) مختار الصحاح، الرازي، تحقيق : محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط١، ١٩٩٥م. باب (غفر).

٢. الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على "فاعِل"

بلغ مجموع ما تمّ استقصاؤه من المفردات التي جاءت على معنى هذه الصيغة الميمية في سنن النسائي (المجتبى) سبعًا وعشرينَ مفردة، موزعة في جداول ومرتبة ترتيبًا هجائيًا أبتثيًا حسب جذرها. وتضمنت الجداول كذلك السياق الذي وردت فيه المفردة ورقم الحديث كما جاء في طبعة مدونة الدراسة، وهي على النحو الآتي:

١. صيغة (مُفْعِل).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة	سياق الحديث كما ورد في سنن النّسائي (المجتبى)
٤٨٧١	المؤمن	من آمن، أي الأمان والإيمان وهو التصديق(١).	(لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي، وَهُوَ مُؤْمِنٌ)
٢٤٦٧	المسلم	من أسلَمَ الرجلُ: انْقَادَ، وقيل: أسلَمَ: دَخَلَ في الإسلام(٢).	(لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلاَ فَرَسِهِ صَدَقَةٌ)
٢٨٤٤	المحرم	المُمْسِك، معناه أن المُسْلِمَ مُمْسِكٌ عن مالِ المُسْلِم وعِرْضِه ودَمِه(٣).	(لاَ يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلاَ يَخْطُبُ)
٥٦٠٣	مسكر	أسكرَ، يُسكِر، إسكارًا، وسكِر الشّخصُ: غاب عقلُه وإدراكُه(٤).	(لاَ تَشْرَبْ مُسْكِرًا، فَإِنِّي حَرَّمْتُ كُلَّ مُسْكِرٍ)
٤٢١١	المرضعة	المُرضِعة من تقوم بإطعام ولدِها أو ولد غيرِها من لبنِها(٥).	(إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الإِمَارَةِ، وَإِنَّهَا سَتَكُونُ نَدَامَةً وَحَسْرَةً فَنِعْمَتِ الْمُرْضِعَةُ، وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ)
٢٥٦١	المسرّ	أسرَّ، يُسرّ، إسرارًا، واستسر الأمر: خفي(٦).	(الْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ.)
٢٩٥١	مشرك	أشركَ، يُشرِك، والشِركُ: الكفرُ(٧).	(لاَ يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ)
٥٣٧٩	المقسطين	أَقْسَطَ الرجلُ فهو مُقْسِطٌ. والقِسْطُ بالكسر: العَدْلُ(٨).	(إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ)

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ج١/ص٢٣٥.

(٢) تاج العروس، ج٣٢/ص٣٨٥.

(٣) تاج العروس/ج٣١/ص٤٦٨.

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة، ج٢/ص١٠٨٣.

(٥) معجم اللغة العربية المعاصرة، ج٢/ص٩٠٣.

(٦) أساس البلاغة ج١/ص٢١٥.

(٧) الصحاح في اللغة، ج١/ص٣٥٤.

(٨) الصحاح في اللغة، ج٢/ص٧٧.

٢. صيغة (مُفَاعِل).

سياق الحديث كما ورد في سنن النّسائي (المجتبى)	معنى المفردة	المفردة	رقم الحديث
(كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلاَ مُبَاذِرٍ وَلاَ مُتَأَثِّلٍ)	من باذر، والمُباذِرُ المُسْرِفُ فِي النَّفَقَةِ[1].	مباذر	٣٦٦٨
(مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا فِي غَيْرِ كُنْهِهِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ)	عاهدَ يعاهد، معاهدةً، فهو مُعاهِد أي أعطاه عهدًا[2].	معاهد	٤٧٤٧
(لاَ يُحِبُّنِي إِلاَّ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَبْغَضُنِي إِلاَّ مُنَافِقٌ)	نافَق الشَّخصُ: أظهر خلاف ما يُبطن. وأظهر إيمانَه بلسانه وستر كفرَه في قلبه[3].	منافق	٥٠٢٢
(يَمْكُثُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلاَثًا)	هاجرَ، مُهاجرةً وهِجْرةً، فهو مُهاجِر، و المهاجِر: من هجَر ما نهى الله عنه[4].	مهاجر	١٤٥٤

٣. صيغة (مُفَعِّل).

سياق الحديث كما ورد في سنن النّسائي (المجتبى)	معنى المفردة	المفردة	رقم الحديث
(الْمُؤَذِّنُ يُغْفَرُ لَهُ بِمَدِّ صَوْتِهِ وَيَشْهَدُ لَهُ كُلُّ رَطْبٍ وَيَابِسٍ)	أذَّنَ، يؤذِّن، تأذينًا، فهو مُؤَذِّن، أذَّن للصَّلاة: نادى بالأذان داعيًا إليها[5].	المؤذّن	٦٤٥
(الْمُهَجِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَالْمُهْدِي بَدَنَةً)	هجَّرَ، يهجِّر، تهجيرًا، فهو مُهجِّر، هجَّر إلى الشَّيء: بادر وبكَّر[6].	المهجّر	١٣٨٥
(اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ، وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ)	تقدَّمَ، يتقدَّم، تقدُّمًا، فهو مُتقدِّم، المُقدِّم: اسم من أسماء الله الحُسنى، ومعناه: الذي يقدِّم الأشياءَ بترجيح إرادته ويضعها في مواضعها[7]. وضِدّه المُؤخِّر.	المقدِّم المؤخِّر	١٦١٩

(١) لسان العرب ج٤/ص٥٠.

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج٢/ص١٥٦٨

(٣)المعجم الوسيط. ج٣/ص٢٢٦٠.

(٤) المعجم الوسيط. ج٣/ص٢٣٢٥.

(٥) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج١/ص٧٨.

(٦) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج٣/ص٢٣٢٥.

(٧) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج٣/ص١٧٨٦.

٤. صيغة (مُفْتَعِل).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة	سياق الحديث كما ورد في سنن النَّسائي (المجتبى)
٤٩٧٥	منتهب	من نهب ويدلُّ على توزُّع شيء في اختلاسٍ لا عن مساواة. ومنه انتهابُ المالِ وغيره(١).	(لَيْسَ عَلَى مُخْتَلِسٍ، وَلاَ مُنْتَهِبٍ، وَلاَ خَائِنٍ قَطْعٌ.)
٢٥٦٩	معتزل	اعتزل عن الآخرين: ابتعد عنهم(٢).	(رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي شِعْبٍ يُقِيمُ الصَّلاَةَ)
١٣٧٧	محتلم	احتلمَ يحتلم، احتلامًا، فهو مُحتَلِم أي أدرك وبلغ مبلغَ الرِّجال(٣).	(غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ.)
٣١٥٧	محتسب	احتسب بالشَّيء: ضحَّى به وفعله مُدّخرًا أجره عند الله، لا يرجو ثوابَ الدُّنيا(٤).	(إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ)

٥. صيغة (مُتَفَعِّل).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة	سياق الحديث كما ورد في سنن النَّسائي (المجتبى)
٣٦٦٨	متأثِّل	أثَلَ وتأثَّلَ المالَ: اكتَسَبَه وجَمَعَه واتَّخَذَه لنفسِه(٥).	كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلاَ مُبَاذِرٍ وَلاَ مُتَأَثِّلٍ.
٢٣٢٢	المتطوِّع	تطوَّعَ بـ يتطوَّع، تطوُّعًا، فهو مُتطوِّع(٦). وتَطَوَّعَ لَانَ وتَكَلَّفَ الطاعة وتَنَفَّل(٧).	إِنَّمَا مَثَلُ صَوْمِ الْمُتَطَوِّعِ مَثَلُ الرَّجُلِ يُخْرِجُ مِنْ مَالِهِ الصَّدَقَةَ، فَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهَا، وَإِنْ شَاءَ حَبَسَهَا.
٣٩٨٤	متعمِّد	من تعمد الشيء وله قصده(٨).	كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ، إِلاَّ الرَّجُلُ يَقْتُلُ الْمُؤْمِنَ مُتَعَمِّدًا، أَوِ الرَّجُلُ يَمُوتُ كَافِرًا.

---

(١) معجم مقاييس اللغة، ص١٠٠٠.

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة ج٢/ص١٤٩٤.

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة ج١/ص٥٥٢.

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة ج١/ص٤٨٩.

(٥) تاج العروس من جواهر القاموس. ج٢٧/ ص٤٢٨.

(٦) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج٢/ص١٤٢٢.

(٧) المعجم الوسيط، ج٢/ص٥٧٠.

(٨) المعجم الوسيط، ج٢/ص٦٢٦.

٦. صيغة (مُستَفعِل).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة	سياق الحديث كما ورد في سنن النَّسائي (المجتبى)
٥٠٩٦	- مستوصلة - مستوشمة	الوَصلُ خلافُ الفَصلِ وصلَ الشيءَ بالشيءِ وَصلاً وصِلَةً[1]. والمستوصِلة هي المرأة التي تصل شعرها بشعر غيرها ليكثر[2].	(لَعَنَ رسول الله ﷺ الْوَاصِلَةَ، وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ، وَالْمُسْتَوْشِمَةَ)
١٩٣١	مستريح	استراحَ يستريح استَرِحْ استراحة[3]. والراحة ضد التعب[4].	(طَلَعَتْ جِنَازَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاحٌ مِنْهُ)

(١) المحكم والمحيط الأعظم ج٨/ص٣٧٤.

(٢) جمهرة اللغة. ج٢/ص٣.

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج٢/ص٩٥٤.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم مقلوب (روح). ج٣/ص٥٠٧.

٣. الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على "مفعول".

بلغ مجموع ما تمّ استقصاؤه من المفردات التي جاءت على معنى هذه الصيغة الميمية في سنن النسائي (المجتبى) تسعَ عشرةَ مفردة، موزعة في جداول ومرتبة ترتيبًا هجائيًا أبتثيًا حسب جذرها. وتضمنت الجداول كذلك السياق الذي وردت فيه المفردة ورقم الحديث كما جاء في طبعة مدونة الدراسة وهي على النحو الآتي:

١. صيغة (مَفْعُول).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة معجميا	سياق الحديث كما ورد في سنن النَّسائي (المجتبى)
٥٧٢	محضورة مشهودة	حضَرتِ الصَّلاةُ: حلَّ وقتُها [(١)]. الصلاة مَشْهُودَةٌ، أي تَحْضُرُها ملائكةُ اللَّيْلِ والنَّهار [(٢)].	(فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَحْضُورَةٌ مَشْهُودَةٌ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ)
١٨٣٣	مسخوطًا عليك	السُّخْطُ، بالضمّ، والسَّخَطُ هو الكَرَاهَةُ للشَّيْءِ وعَدَمُ الرِّضا به [(٣)].	(اخْرُجِي سَاخِطَةً مَسْخُوطًا عَلَيْكِ إِلَى عَذَابِ اللهِ)
١٨٤٦	المطعون المبطون	طعنه يطعنه طعنا وطَعَنَهُ بالرُّمحِ ضَرَبَهُ وَوَخَزَهُ [(٤)]. بطَنَ يَبطُن، بُطونًا وبَطْنًا، أي اعتل بطنه [(٥)].	(الْمَطْعُونُ شَهِيدٌ، وَالْمَبْطُونُ شَهِيدٌ)
٢٥٣٨	ملهوف	المَلْهُوف: المَظْلُومُ المُضْطَرُّ، يَسْتَغِيثُ ويَتَحَسَّرُ [(٦)].	(يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ)
٢٦٢٩	مبرور	برَّ، يَبرّ، بِرًّا وبُرورًا، والحَجُّ المَبْرُورُ: الذي لا يُخالِطُه شيْءٌ من المآثِم [(٧)].	(الْحَجُّ الْمَبْرُورُ، لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ.)
٣٥٦١	معقود	من عُقد: (عَقَدَ الحَبْلَ والبَيْعَ والعَهْدَ يَعْقِدُهُ)	(الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ

---

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج١/ص٥١٢.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس. ج١١/ ص٥٢.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس. ج١٩/ ص٣٤٠.

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس. ج٣٥/ ص٣٥٢.

(٥) المعجم الوسيط، ج١/ص٦٢.

(٦) تاج العروس من جواهر القاموس. ج٢٤/ ص٣٨٢.

(٧) تاج العروس من جواهر القاموس. ج١٠/ ص١٥٢.

		عقداً. ويقال عقَدْتُ الحَبْلَ فهو مَعْقُود[1].	(إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)
٢٥٦٧	معروف	المَعْرُوفُ: اسمٌ لكلِّ فِعْلٍ يُعْرَفُ بالعقولِ والشَّرْعِ حُسْنُه[2].	(مَنْ آتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ)

٢. صيغة (مُفْعَل).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة معجميا	سياق الحديث كما ورد في سنن النَّسائي (المجتبى)
١٥٧٨	محدثة	أحدثَ يُحدث، إحداثًا [3]. وأحدَثَه: ابْتَدَأَهُ وابْتَدَعَهُ، ولم يَكنْ قَبْلُ[4].	(شَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ، وَكُلُّ ضَلاَلَةٍ فِي النَّارِ)
٤٢٠١	المنكر	والمُنْكَرُ: ضِدُّ المَعْرُوفِ[5]. والمُنكَر: كلُّ فعلٍ تَحْكُم العقولُ الصحيحةُ بقُبْحه، أو تتوقَّفُ في استِقْباحِهِ العقولُ فتحكمُ الشريعةُ بقُبْحِه[6].	(مَا مِنْ وَالٍ إِلاَّ وَلَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَبِطَانَةٌ لاَ تَأْلُوهُ خَبَالاً)

٣. صيغة (مُفَاعَل).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة معجميا	سياق الحديث كما ورد في سنن النَّسائي (المجتبى)
٢١٠٦	مبارك	من باركَ، مُباركَةً، فهو مُبارِك، والمفعول مُبارَك. وبارك اللهُ الشَّيْءَ قَدّسه وطَهَّره[7]. والبركة النماء والزيادة[8].	(أَتَاكُمْ رَمَضَانُ شَهْرٌ مُبَارَكٌ)

(١) تاج العروس من جواهر القاموس. ج٨/ ص٣٩٤.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس. ج٣٤/ ص١٣٣.

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج١/ص٤٥٢.

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس. ج٥/ ص٢١٠.

(٥) القاموس المحيط فصل النون.

(٦) تاج العروس من جواهر القاموس. ج١٤/ ص٢٩٠.

(٧) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج١/ص١٩٣.

(٨) المحكم والمحيط الأعظم ج٧/ص٢٤.

٤. صيغة (مُفَعَّل).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة معجميا	سياق الحديث كما ورد في سنن النّسائي (المجتبى)
١٥٠	محجّلة	حجّلَ تحجيلاً، فهو مُحجّل. والحجل البياض والجمع أحجال[١].	(أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَيْلَةٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ فِي خَيْلٍ بُهْمٍ دُهْمٍ أَلاَ يَعْرِفُ خَيْلَهُ ؟ قَالُوا : بَلَى.)
١٨٦٨	مسمّى	سمّى الأجلَ: عيّنه وحدّده[٢]. والمسمى: المعلوم المعين[٣].	(كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَ اللهِ بِأَجَلٍ مُسَمًّى)
٣٤٣٨	مذمّم	ذمَّ بالغ في هجائه ولومه، وكشف عيوبه[٤].	(إِنَّهُمْ يَشْتِمُونَ مُذَمَّمًا وَيَلْعَنُونَ مُذَمَّمًا وَأَنَا مُحَمَّدٌ.)
٣٥٦١	ملبَّث	لبَّث فلانٌ: انتظر، ومكث[٥].	(وَهُوَ يُوحَى إِلَيَّ أَنِّي مَقْبُوضٌ غَيْرَ مُلَبَّثٍ، وَأَنْتُمْ تَتَّبِعُونِي أَفْنَادًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ)
٤٣٢٦	المجثّمة	هي الشّاة التي تُرْمَى بالحجارة حتى تموت، ثم تُؤكل[٦].	(لاَ تَحِلُّ النُّهْبَى...، وَلاَ تَحِلُّ الْمُجَثَّمَةُ.)
٤٧٩٥	مغلّظة	الدِّيَة المغلّظة: الشديدة القويّة[٧].	(أَلاَ إِنَّ قَتِيلَ الْخَطَإِ -قَتِيلَ السَّوْطِ وَالْعَصَا-؛ فِيهِ مِئَةٌ مِنَ الإِبِلِ مُغَلَّظَةً)

٥. صيغة (مُفْتَعَل).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة معجميا	سياق الحديث كما ورد في سنن النّسائي (المجتبى)
٤٦٣٦	المبتاع	ابتاع السّلعةَ وغيرها: اشتراها "ابتاعه بثمن كبير"[١].	(مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ.)

---

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج١/ص٤٤٩.

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج٢/ص١١١٤.

(٣) المعجم الوسيط، ج١/ص٥٥٢.

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج١/ص٨٢١.

(٥) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج٣/ص٨٨١٩.

(٦) تهذيب اللغة. ج١١/ ص٢٠.

(٧) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج٢/ص١٦٣٤.

٤. **الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الزمان أو المكان.**

بلغ مجموع ما تمّ استقصاؤه من المفردات التي جاءت على معنى هذه الصيغة الميمية في سنن النسائي (المجتبى) ثلاثَ عشرةَ مفردة، موزعة في جداول ومرتبة ترتيبًا هجائيًا أبتثيًّا حسب جذرها. وتضمنت الجداول كذلك السياق الذي وردت فيه المفردة ورقم الحديث كما جاء في طبعة مدونة الدراسة، وهي على النحو الآتي:

١. صيغة (مَفْعِل).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة معجميا	سياق الحديث كما ورد في سنن النَّسائي (المجتبى)
٦٠	مشرق مغرب	حَيْثُ تَشْرُقُ الشمسُ وقِيلَ: أَشْرَقَتْ: أضاءَتْ وانْبَسطَتْ على الأَرْضِ[1].غربت الشمس تغْرُب غروبا: غابت في المغرب[2].	(اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ)
٤٣٢	مسجد	كلّ مَوضع يُتَعَبَّد فيهِ فهو مَسْجِد[4].	(وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا فَأَيْنَمَا أَدْرَكَ الرَّجُلَ مِنْ أُمَّتِي الصَّلاَةُ يُصَلِّي)
٢٨٠٣	موعد	مَوْعِد، مَواعِدُ: اسم مكان من وعَدَ، ووعَدَ: كان على الموعد[5].	(اذْهَبِي مَعَ أَخِيكِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهِلِّي بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ مَوْعِدُكِ مَكَانُ كَذَا، وَكَذَا.)
١٨٣٢	مولد	مَوْلِدُ الرَّجُلِ: وَقْتُ وِلاَدَتِه. ومَوْلِده: المَوْضِع الذي وُلِدَ فيه[6].	(إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ بِغَيْرِ مَوْلِدِهِ قِيسَ لَهُ مِنْ مَوْلِدِهِ إِلَى مُنْقَطَعِ أَثَرِهِ فِي الْجَنَّةِ.)

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج١/ص٢٧٢.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس. ج٢٥/ ص٤٩٣.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم ج٥/ص٥٠٦.

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس. ج٨/ ص١٧٤.

(٥) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج٣/ص٢٤٦٥-٢٤٦٦.

(٦) تاج العروس من جواهر القاموس. ج٩/ ص٣٢٧.

٢. صيغة (مَفْعَل).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة معجميا	سياق الحديث كما ورد في سنن النَّسائي (المجتبى)
٦٨٠	مقام	الإقامة وموضع الإقامة[1]. والمقام: ضريح، مكان مُقدّس[2].	(اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ. آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ الَّذِي وَعَدْتَهُ)
٣١٢٢	مسكن	سَكَنَ الشيء سُكوناً: استقرَّ وثبت. والمَسْكَنُ أيضاً: المنزل والبيت[3].	(يَرُدُّهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ.)
٢٠٠٥	مصارع- مصرع	الصرع الطرح بالأرض، وصرعه يصرعه صرعا؛ فهو مصروع وصريع[4].	(ادْفِنُوا الْقَتْلَى فِي مَصَارِعِهِمْ.)
٣٠١٤	مشاعر- مشعر	المَشْعَرُ، بالفَتْح مَوْضِعُها، أي المناسك وجَمْعُ المَشْعَرِ مَشَاعِرُ. والشَّعَائِرُ: أعمالُ الحَجِّ، [5].	(كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ، فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.)

٣. صيغة (مُفْتَعَل).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة معجميا	سياق الحديث كما ورد في سنن النَّسائي (المجتبى)
٤٤٩	المنتهى	انتهى الشيء: بلغ النهاية. وهذا منتهى الأمر ونهايته ومنهاته[6].	(ثُمَّ صُعِدَ بِي فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ فَأَتَيْنَا سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى، فَغَشِيَتْنِي ضَبَابَةٌ)
١٣٥٦	معتكف	عكف يدلُّ على مقامة وحبس، ويقال: عَكَفَ يَعكُفُ عُكوفاً، وذلك إقبالك على الشَّيء لا تنصرف عنه[7].	(فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِي، فَلْيَثْبُتْ فِي مُعْتَكَفِهِ)

٤. صيغة (مُسْتَفْعَل).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة معجميا	سياق الحديث كما ورد في سنن النَّسائي (المجتبى)
٣٦	المستحمّ	المَوْضِع الَّذِي يُغْتَسَل فِيه[8].	(لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ.)

---

(١) المعجم الوسيط، ج٢/ص٧٦٧.

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج٣/ص١٨٧٩.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. ج١/ص٣٢٣.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم . ج١/ص٤٣٦.

(٥) تاج العروس من جواهر القاموس. ج١٢/ ص١٩١.

(٦) أساس البلاغة، ج١/ص٤٩٢.

(٧) معجم مقاييس اللغة، ص٦٨٨.

(٨) تاج العروس من جواهر القاموس. ج٣٢/ ص٣٠.

٥. الدلالة المعجمية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الآلة.

بلغ مجموع ما تمّ استقصاؤه من المفردات التي جاءت على معنى هذه الصيغة الميمية في سنن النسائي (المجتبى) خمس مفردات، موزعة في جداول ومرتبة ترتيبًا هجائيًا أبتثيًا حسب جذرها. وتضمنت الجداول كذلك السياق الذي وردت فيه المفردة ورقم الحديث كما جاء في طبعة مدونة الدراسة، وهي على النحو الآتي:

١. صيغة (**مِفْعَل**).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة معجميا	سياق الحديث كما ورد في سنن النّسائي (المجتبى)
٨٣٤	المخضب	الْمِخْضَبُ هو الإجّانة[١]. والإجّانةُ بالتشديد إناء يغسل فيه الثياب[٢].	(ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ. فَفَعَلْنَا فَاغْتَسَلَ)
١٤٨١	محجن	المِحْجَنُ: كل معوّج الرأس كالصولجان[٣].	(وَحَتَّى رَأَيْتُ فِيهَا صَاحِبَ الْمِحْجَنِ، الَّذِي كَانَ يَسْرِقُ الْحَاجَّ بِمِحْجَنِهِ مُتَّكِئًا عَلَى مِحْجَنِهِ فِي النَّارِ، يَقُولُ: أَنَا سَارِقُ الْمِحْجَنِ.)
٦٩٦	منبر	المِنْبَرُ مِرقاةُ الخَطِيبِ منه لارْتِفاعِه، وانْتَبَرَ الأميرُ ارْتَفَعَ فوقَ المِنْبَرِ[٤].	(إِنَّ قَوَائِمَ مِنْبَرِي هَذَا رَوَاتِبُ فِي الْجَنَّةِ)

(١) أساس البلاغة، ج١/ص١١٦.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر – بيروت , دمشق، ط١، ١٤١٠ه. ج١/ص٣٥.

(٣) المعجم الوسيط، ج١/ص١٥٨.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم ج١٠/ص٢٦٤.

٢. صيغة (مِفْعَال).

رقم الحديث	المفردة	معنى المفردة معجميا	سياق الحديث كما ورد في سنن النّسائي (المجتبى)
١٠١٩	مزمار	المِزْمَارُ هو الآلةُ التي يُزْمَرُ بها[١]. ومَزَاميرُ داودَ عليه السَّلامُ: ما كان يَتَغَنَّى به من الزَّبُورِ وضُروبِ الدُّعاء واحِدُها مِزْمار"[٢].	(لَقَدْ أُوتِيَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.)
٢٤٣٧	ميزان	وزن يدلُّ على تعديلٍ واستقامة: ووزَنْتُ الشَّيءَ وزناً[٣].	(إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ شَطْرُ الإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلأُ الْمِيزَانَ)
٢٥٢٠	مكيال	مِكيال مَكاييلُ: اسم آلة من كالَ: ما يُكال به وهو وعاء ذو سعة معيَّنة من حديد أو خشب ونَحْوهما يُستعمل لكيل السَّوائل والموادّ الجافّة[٤].	(الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ.)

(١) تاج العروس من جواهر القاموس. ج١١/ ص٤٤٠.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ج٩/ص٣٩.

(٣) معجم مقاييس اللغة، ص١٠٩٠.

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة. ج٣/ص١٩٨٠.

المطلب الثّاني

الدِّلالة الصرفية

لصيغة الكلمة في اللغة العربية أهمية كبيرة في رسم حدود معناها، إذ إن اختلاف الصيغة والبنية يؤدي إلى بروز المعاني وبيان مقتضاها وكشف أطرها والوقوف على مؤدّاها، فالفعل (دَخَلَ) له معنى دلالي يختلف عن الفعل (أدْخَلَ)، فزيادة الهمزة في أول صيغة الجذر (دَخَلَ – فَعَلَ) تحولها إلى صيغة أخرى هي (أدْخَلَ – أفْعَلَ)، وهي مختلفة الدلالة. إذ تجعل الفاعل مفعولًا، وتفيد أن هناك من دفعه إلى الدخول. و(دَخَلَ) تفيد دخول الفاعل بمطلق إرادته دونما تدخل من أحد. فزيادة الهمزة كان لها تأثير على دلالة الصيغة المزيد عليها.

وقد تنبّه اللغويون العرب لتلك الفروق، فقرروا أن هناك دلالة معنوية يكتسبها اللفظ تبعًا للصيغة التي يكون على هيئتها، فالمعنى المستوحى من (عَمَّرَ) يختلف عن (عَمَرَ)، إذ إن التضعيف الحاصل جرّاء الزيادة الصرفية أضفى على الأولى زيادة معنوية تتمثل في المبالغة في الإعمار، بينما توحي الكلمة الثانية معنى حدث الإعمار على أي صورة كان. وفي ذلك يقول ابن جني: "ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلًا على تكرير الفعل، فقالوا: كسَّر وقطَّع وفتَّح وغلَّق. وذلك أنهم لمّا جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل بهِ قوّة الفعل"(١). إن تلك الدلالة المكتسبة من الزيادة الحاصلة في بنية الكلمة تقودنا إلى ما يعرف بـــ مصطلح (الدلالة الصرفية)؛ فما هي هذه الدلالة؟

---

(١) الخصائص، ابن جني، ج١/ص٥٠٧.

تعرّف الدلالة الصرفية بأنها "الدلالة المستمدة من الصيغ وبنيتها. وما يطرأ عليها من تغيرات تنعكس على دلالتها"[1]. أو هي "دراسة التركيب الصرفي للكلمات وبيان المعنى الذي تؤديه صيغها"[2].

ويستشف من التعريفين السابقين أن الأساس الذي ترتكز عليه هذه الدلالة يعود إلى ما تؤديه الأوزان الصرفية والصيغ العربية وأبنيتها من معانٍ[3]. "فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثمّ زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به"[4]. فالأبنية الصرفية أبنية دلالية يتم بواسطتها (تصريف) الكلمات لضروب من المعاني المختلفة المنشعبة عن معنى واحد[5].

والدلالة الصرفية أو (الدلالة الصناعية) حسب ما يسمّيها ابن جنّي في أقسام الدلالة لديه[6]. تأتي في المرتبة الثانية بعد (الدلالة اللفظية) من حيث القوة، يقول ابن جنّي: "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتدٌّ مراعًى مُؤْثَرٌ، إلا أنها في القوّة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهنّ الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية"[7]. وتنبع قيمتها وأهميتها من كونها تمثل دلالة زائدة على دلالة اللفظ الأولى على معنى من المعاني. "وإنما كانت الدلالة الصناعيّة أقوى من المعنويّة من قِبَل أنها وإن لم تكن لفظًا فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتزَم بها"[8].

---

(١) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص٤٧.

(٢) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص١٣.

(٣) الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، عبد الكريم مجاهد، بحث نشر في مجلة الفكر العربي، العدد(٢٦)، السنة (٤)، آذار ١٩٨٢م. ص٨٠.

(٤) الخصائص، ابن جني، ج٢/ص٤٦٨.

(٥) ينظر في: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، ط١، ٢٠٠٧م. ص ٧٦.

(٦) الخصائص، ج ٢/ ص ٣٢٨.

(٧) المرجع السابق نفسه.

(٨) السابق نفسه.

فالدلالة الصرفية عند ابن جنّي؛ هي دلالة البناء أو الصيغة الصرفية، فدلالة (قَامَ) بلفظه (حروفه) دلالةُ وظيفةٍ مطردةٍ على القيام والحدث. وإن هذه الدلالة تستمد قوتها من الدلالة اللفظية (المعجمية) من قِبَل أنها إطار اللفظ أو القالب الذي تصبُّ في الألفاظ وتبنى على منواله[1].

وتشير الدراسة في هذا المقام إلى مسألة مهمة وردت عند ابن جني أثناء دراسته للدلالة الصرفية مفادها: أن ابن جني كان يراوح في ردّ الدلالة الصرفية إلى أصلها المكتسب أهو من الزوائد التي تلحق البناء، أم هو من البناء نفسه؟ فمثلًا نجده يقول: الهمزة في بناء (أفعل) كثيرًا ما تجيء للتعدي، أو تدل على الصيرورة أو التعريض، وبناء (استفعل) يدل على الطلب[2].

ويرى تمام حسان أن تعليق المعنى بحروف الزيادة يجعلها لواصق لا زوائد، ويرى أن النهج السليم هو أن ننسب الدلالة المكتسبة إلى البناء، لأن استخلاص الحرف وعزله عن الكلمة، وإن كان مقبولًا في تاء الافتعال أو السّين، فلا يكون مقبولًا في التضعيف أو التكرار[3].

ولعل عزو الدلالة الصرفية المكتسبة من الزيادة للبناء نفسه أولى من عزوه إلى حروف الزيادة نفسها؛ لأن الحرف لا قيمة دلالية له خارج سياق الكلمة، فدلالة الحرف اعتباطية عند مشهور اللغويين[4].

وعَوْدٌ على ما سبق من حديث ابن جني عن الفروق الدلالية الحاصلة عن طريق الصيغ الصرفية فنجده قد لاحظ في كثير من الصيغ الصرفية فروقًا في الدلالة؛ والسبب في

---

(١) الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، ص٨٠.

(٢) ينظر في: الخصائص، ج١/٥٠٦، ج٢/ص١٨.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٦١.

(٤) كتاب المورد دراسات في اللغة، طراد الكبيسي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٨٦م. ص ٦٣.

ذلك عائد إلى الوحدات الصرفية والمعروفة حديثًا بمصطلح (المورفيمات)[1]، وهي التي تكون على إحدى أنظمة اللواصق التصريفية الآتية[2]:

١. السوابق. ٢. المقحمات (الدواخل). ٣. اللواحق.

وتؤدي هذه المورفيمات -عند اتصالها بالبناء- دورًا بارزًا من حيث إكسابها دلالة زائدة على الجذر الأصلي للمفردة التي تمتزج معها. فهي تقوم بوظائف دلالية معنوية. فزيادة المورفيمات (الوحدات الصرفّة) تؤدي إلى إحداث تغيير في المعنى أو اتساعه وشموله وتأكده[3].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أضيف إلى تلك اللواصق التصريفية أثر تغيّر الحركات البنائية لبعض الصيغ الصرفية في دلالة تلك الصيغ المستعملة في سياق الكلام "فالفتحة والكسرة هما مورفيمان لهما تأثيرهما في توجيه معنى الصيغ وتبين الفروق الدلالية بينهما"[4]، يقول ابن جني: "ومن ذلك قولهم للسُّلَّم: (مِرْقاة)، وللدرجة (مَرْقاة)، فنفس اللفظ يدلّ على الحدث الذي هو الرقيّ، وكسر الميم يدلّ على أنها مما ينقل ويعتمل عليه (وبه) كـ(المِطرقة) و(المئزر) و(المِنجل)، وفتحة ميم (مَرْقاة) تدلّ على أنه مستقرّ في موضعه كـ(المنارة) و(المثابة)"[5].

---

(١) ينظر في: اللغة، فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م. ص١٠٥. ويصطلح فندريس على هذه الوحدات الصرفية مصطلح المورفيمات دوال النسبة (Morphemes) أو دوال الماهية (Semantemes).

(٢) دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص ٢٢٣.

(٣) وقفة في الدلالة الصرفية، عادل محمد عبد الرحمن الشنداح، بحث نشر في مجلة سر من رأى، المجلد(٣)، العدد (٥)، السنة (٣)، آذار ٢٠٠٧م. ص٩١.

(٤) وقفة في الدلالة الصرفية، ص٩٦.

(٥) الخصائص، ج ٢/ ص ٣٢٩.

ويتضح مما تقدّم، أن الدلالة الصرفية تنهض ببعدها المعرفي الذي يمثل طائفة من المباني تُحَدد البُعْد الرَأسي الدَّال على معاني التقسيم من أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، وأسماء الزمان والمكان، وأسماء الآلة، وغيرها من المشتقات، وكذلك المصادر بأنواعها. ومعاني هذه الأبنية ودلالتها إنما تتحدد من خلال التركيب الذي ترد فيه إذ لا يمكن الاقتصار على وزن الكلمة وبنائها في معرفة دلالتها(١).

وصفوة القول حول الدلالة الصرفية يَكْمُن في أن القيمة الصرفية هي التي توجّه الجذر المعجمي وتمنحه مجالًا وظيفيًّا معيّنًا. وهذا أمر باستطاعتنا تقَصّيه وتَلَمُّسَه من خلال ما تورده المؤلفات الصرفية وكتب اللغة والمعاجم. وللمعاجم النصيب الأكبر في تلمس هذا الأثر المتمثل في توصيفها لاستخدامات تفريعات كل جذر يشكل بذاته مادة رئيسية داخل المعجم اللغوي، ويحتل مكانة أم الباب أو فاتحة المدخل.

فأي زيادة تُدْخَل على مادة المفردة اللغوية أو بتعبير آخر: فإن أي زيادة تلحق النواة التي تنبثق منها المفردات تؤدي إلى إحداث تغيير في بنية الكلمة، وإضافة دلالة معنوية مزيدة إلى دلالة الجذر الأصلي. ووصفُنا لتلك الدلالة الإضافية المعنوية بأنها مزيدة غير زائدة؛ نظرًا لوجود فرق بين اللفظتين (زائد، ومزيد)، فالجزء الزائد في بنية الكلمة هو الجزء الذي لا فائدة منه، ويمكن التخلص منه وإسقاطه من غير أن يحدث تغيير في المعنى. غير أن استخدام لفظة (مزيد) أدق في نظر الباحث من لفظة (زائد)، فكل زيادة في المبنى يقابلها زيادة في المعنى. وفي هذا المقام يقول ابن جني: "فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثمّ زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به"(٢).

---

(١) ينظر في: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص ٧٦.

(٢) الخصائص، ابن جني، ج٢/ص٤٦٨.

وتاليًا، تورد الدراسة المفردات التي تمّ استقصاؤها في الأحاديث النبوية الشريفة، وذلك في مدونة الدراسة (سنن النّسائي)، التي جاءت على إحدى معاني الصيغ الميمية.

إذ سيتم الكشف عن دلالة هذه المفردات لتلك الصيغ الميمية بناء على السياق الذي وردت فيه. وستقتصر الدراسة أيضًا على إيراد شاهد أو شاهدين من مفردات عينة الدراسة؛ بما يتماشى وغرض الدراسة من هذا الفصل الدلالي المتمثل في الوقوف على دلالة هذه الصيغ الميمية في سياق الحديث النبوي الشريف، والمعاني التي تضفيها عليه أثناء تضافرها مع باقي مفردات التركيب الذي ترد فيه. وهي على نحو من الآتي:

أولًا. الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الحدث في ذاته.

ثانيًا. الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على "فاعل".

ثالثًا. الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على "مفعول".

رابعًا. الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الزمان أو المكان.

خامسًا. الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الآلة.

أولاً: الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الحدث في ذاته

- دلالة المصدر الميمي:

يؤدي المصدر الميمي الدلالة التي يؤديها المصدر الصريح في صرف اللغة العربية، لكنه أزيد في قوة الدلالة وآكدها على الحدث[1].

وجاءت المفردات التي تنضوي تحت هذا المعنى الصرفي حافلة بدفقات دلالية رائعة أسهمت وبشكل كبير في إبراز دلالة النص، وكشف مراد الرسول الكريم ﷺ.

١. صيغة (مَفْعَل).

كان من هدي النبي ﷺ أنه كثير الاستعاذة من الأمور التي توقع المسلم في الحرج، وتفسد عليه تعبّده في حال انشغاله بها عن أمور دينه، يقول ﷺ مؤكدًا هذا المعنى: **(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ)**[2].

في النص كلمتان على زنة **(مَفْعَل)**، هما **(الْمَأْثَم وَالْمَغْرَم)**، وهما مشتقتان من الفعل الثلاثي (أثم، وغرم).

ونلاحظ على النص بداءة دقة النظم وكثافة الدلالة في ألفاظ مختزلة؛ إذ يستفاد من قوله ﷺ في هذا الدعاء الذي يحمل دلالة الاستعاذة؛ أنه ينبغي على المسلم أن يتجنب الوقوع في ما فيه إثم، أو في ما يوجب الإثم نفسه، وكذلك في المغرم وهو الدَّين، الذي يراد به ما يلزم الإنسان من دين في ما يكرهه الله، أو في ما يجوز من أمر، ثم يعجز عن أدائه. فالحاصل أن **(الْمَأْثَم وَالْمَغْرَم)** يؤديان إلى خلل بالدِّين؛ لذلك جاءت العناية بالاستعاذة منهما.

---

(١) ينظر في: النحو الوافي، ج٣/ ص٣٣١ – ٣٣٢.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ١٣٠٩.

٢. صيغة (مَفْعَلَة).

استعملت هذه الصيغة بكثرة في أحاديث المصطفى ﷺ، ومن ذلك:

أ. قوله ﷺ: (**السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**)[1]. ففي هذا النص كلمتان على زنة (**مَفْعَلَة**)، هما (**مَطْهَرَةٌ وَ مَرْضَاةٌ**)، وهما مشتقتان من الفعل الثلاثي (طهر، ورضي).

نلمس في النص دلالة الترغيب على فعل إذا قام به المسلم حصل على فائدة تعود بالنفع على جسمه (**السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ**)، ويكسب بها رضا الله ﷻ (**مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**). ففعل السواك فيه مَجْلَبة للطهارة والرضا فهو المسبب في ذلك. وتكمن سببية القيام بهذا الفعل التي تقود إلى رضا الله من خلال الإتيان بالمندوب الموجب للثواب. ولا يخفى ما في الكلمتين (**مَطْهَرَةٌ وَ مَرْضَاةٌ**)، من دلالة على الحدث طهارة ورضًا.

ب. قوله ﷺ: (**الْمَسْأَلَةُ كَدٌّ يَكُدُّ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ**)[2]. يحوي النص كلمة جاءت على زنة (**مَفْعَلَة**) هي (**الْمَسْأَلَةُ**)، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي (سأل).

يشير النص إلى حدث يحمل دلالة التحذير من خلال بنية الكلمة التي تصفه إضافة إلى دلالة الجذر الأصلي لها. فالمراد من(**الْمَسْأَلَةُ**) سؤال الشخص أموال الناس من غير حاجة. فالمسألة بهذا المعنى ذاهبة بكرامة صاحبها، ومسببة له الكدَّ أي التعب والنصب.

ج. قوله ﷺ: (**الْحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ**)[3]. يتضمن النص كلمتين على زنة (**مَفْعَلَة**) هما (**مَنْفَقَةٌ، ومَمْحَقَةٌ**)، وهما مشتقتان من الفعل الثلاثي (نفق، ومَحَقَ).

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٥.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ٢٦٠٠.

(٣) سنن النسائي، حديث رقم ٤٤٦١.

فالمنفقة تعني رواج السلعة، والرواج ضد الكساد. والممحقة مأخوذة من المحق وهو النقص والإبطال. فالنبي ﷺ يريد تأكيد حقيقة مفادها عدم الترويج للسلعة بهذه الصورة. فصحيح أن التاجر قد أنفق سلعته، لكنه من غير شعور منه تَسَبَّب بمحق بركة ذلك البيع وأذهبَها. وقد يتعدّى ذلك المحقُ إلى الشخص الحالف نفسه؛ فيعاقَب بإهلاكه وتوالي المصائب عليه.

٣. صيغة (مَفْعِلَة).

ورد عن النبي ﷺ وهو يناجي ربه ويدعوه قوله: (فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ)(١).

جاء في النص كلمة على زنة (مَفْعِلَة) وهي (مَغْفِرَةً)، وقد اشتقت من الفعل الثلاثي المجرد (غَفَرَ).

والمتأمل في النص يجد أن كلمة (مَغْفِرَةً) جاءت نكرة، الأمر الذي أدّى إلى تكثيف دلالة المفردة داخل النص الذي وردت فيه. فدلالة (غفر) تحمل معنى التغطية، وجاءت الدلالة الصرفية للكلمة لتؤكّد هذا المعنى وتقوّيه، وإلى جانب ذلك أضفت دلالة التنكير للمفردة بعدًا أخر يشير إلى "أن المطلوب غفرانٌ عظيمٌ لا يدرك كنهه، ووصفه يكون من عنده سبحانه وتعالى مريدًا لذلك العِظَم؛ لأن الذي يكون من عند الله لا يحيط به وصف"(٢).

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ١٣٠٢.

(٢) شرح سنن النَّسائي، محمد الولّوي، مكتبة دار آل بروم، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٣م. ج١٥/ص٢٢٨.

ثانيًا: الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على "فاعل".

دلالة اسم الفاعل:

اسم الفاعل، ويطلق عليه علماء الكوفة مصطلح (الفعل الدائم)[1]. يدلّ هذا المعنى الصرفي على الحدوث والتجدد[2]. فهو يحمل في بنيته وصف من قام بالفعل. ويصنّف علماء اللغة اسم الفاعل من حيث دلالته بأنه يقع وسطًا بين الفعل الذي يحمل دلالة التجدد، وبين الصفة المشبهة التي تحمل دلالة الثّبات. ومثال ذلك: كلمة (قائم)، فهي أدوم من كلمة (قام، أو يقوم)، لكنّ الاثنين لا يثبتان مثل دلالة كلمة (طويل)[3].

إذن، لاسم الفاعل دلالتان، الأولى: دلالته على الثبوت، والثانية: دلالته على الحدوث. وتاليًا، ستعرض الدراسة لهاتين الدلالتين.

دلالة اسم الفاعل بين الثبوت والحدوث:

إن دلالة الثبوت في اسم الفاعل مستكنّة وقارّة فيه بإجماع العلماء. لكنّ الأمر بخصوص هذه الدلالة يكون نسبيًا؛ لأن الأصل فيه الحدوث[4]. وتتجلى هذه النسبية في موقعية هذه الدلالة من خلال تدرج الأبنية الآتية والدلالة التي تحملها متخذة شكل الهرم. وهذه الأبنية هي: (الصفة المشبهة، واسم الفاعل، والفعل) والشكل الآتي يوضح ذلك:

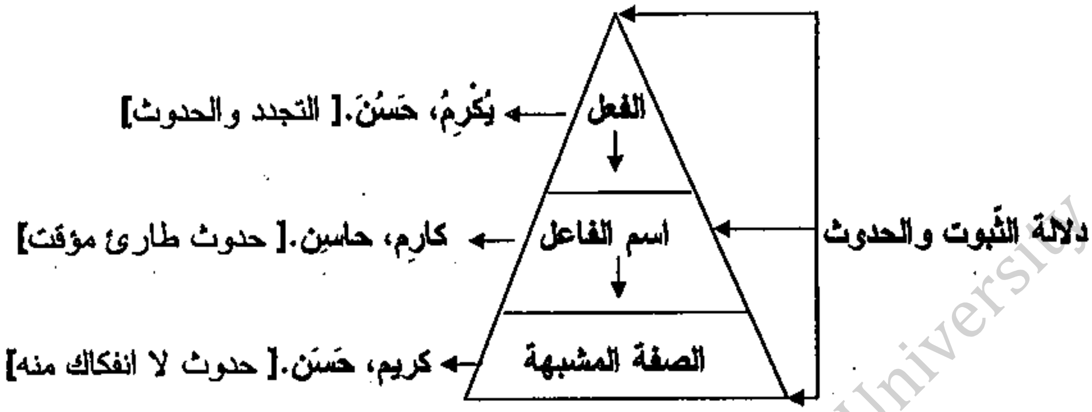
---

(١) ينظر في: معاني القرآن الكريم، الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر. ج٢/ص٤٣، وص٢٢٢.

(٢) ينظر في: الخصائص، ج٣/ص١٠٣، والإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ج١/ص٦٤٤، وأوضح المسالك، ج٣/ص٢١٦، والتعريفات، ص٢٩، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م. ج٢/ص٦٥.

(٣) ينظر في: معاني الأبنية الصرفية، ص٤١-٤٢.

(٤) ينظر في: شرح الكافية، الرضي الاستراباذي، تحقيق: حسن عمر، جامعة قار يونس، ١٩٧٨م. ج٢/ص٢٠٥، وص١٩٨، وشرح التصريح على التوضيح، ج٢/ص٧٨، وشرح الأشموني، ج٢/ص٤٨.



فالفعل كما يلحظ يقع في المرتبة الأولى من حيث دلالته على التجدد والحدوث، فإن كان ماضيًا دلّ على أنّ حَدَثَه تمَّ في الماضي، وإنْ كان حالًا أو استقبالًا دلّ على ذلك[1].

أمّا اسم الفاعل فهو يقع في المرتبة الثانية من بعد الفعل، لأنه أدوم وأثبت من الفعل وهو ما ميّزه عنه، ولكنه لا يصل في دلالة ثبوته إلى ثبوت الصفة المشبهة.

فالصفة المشبهة تدل على مطلق الثبوت، الذي معناه الاستمرار واللزوم كما يصفها الرضي في (شرح الكافية)[2]. فهي ثابتة في صاحبها على وجه الدوام الذي لا يمكن الانفكاك منه، كأن تقول: جميل، وكريم، وأحمق، وأسمر إلى غير ذلك من الصفات[3]. فإذا أردت الصفة قلت: (حَسَن)، ولا تقول: (حاسِن)، وإن أردت حدوثه قلت: (حاسِن)، ولا تقول: (حَسَن)[4].

وعليه، فإن إرادة المتكلم في التعبير عن وصف ما، ومبتغاه في إيصال المعنى الذي يقتضيه المقام هما اللذان يحددان دلالة اسم الفاعل بين الثبوت والحدوث بناء على اختيار

---

(١) ينظر في: الكليات، للكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م. ص١٠٨، ومعاني الأبنية الصرفية، ص٤١.

(٢) ينظر في: شرح الرضي على الكافية، ج٢/ص٢٢٧.

(٣) ينظر في: معاني الأبنية الصرفية، ص٦٥.

(٤) ينظر في: شرح التصريح على التوضيح، ج٢/ص٤٨.

إحدى الصيغ الصرفية السابقة الذكر لذلك الوصف. فاقتضاء دلالة الثبوت لوصف ما، ودوامها فيه يتطلب المجيء **بالصفة المشبهة**، واقتضاء دلالة الحدوث بشرط تقييدها بزمن محدد ومخصوص فإن ذلك يتطلب المجيء **باسم الفاعل**(1).

إذن، فالحسّ اللغوي لدى مستخدمي اللغة مطلب ضروري يؤدي دورًا بارزًا في توخي الدقة اللغوية عند اختيار صيغة معينة في سياق معيّن. وهذا المطلب يوصل صاحبه إلى إبداع نصٍّ لغويٍّ رصين الدلالة والمعنى، يستوجب من منشئه أن يتصور الوصف الدقيق للحدث اللغوي حتى يمكنه ذلك من تقديم أفكاره بدقة عالية تصرفه عن الوقوع في شَرَكِ الصيغ الصرفية ذات الدلالة المتشابهة.

وقد جاءت المفردات التي تنضوي تحت هذا المعنى الصرفي حافلة بدفقات دلالية رائعة أسهمت وبشكل كبير في إبراز دلالة النص، وكشف مراد الرسول الكريمﷺ. وهي على النحو الآتي:

١. صيغة (مُفْعِل).

استعملت هذه الصيغة بكثرة في أحاديث النبي ﷺ، فمن ذلك:

أ. قوله ﷺ: **(لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي، وَهُوَ مُؤْمِنٌ)**(2). يحوي النص كلمة على زنة **(مُفْعِل)** وهي **(مُؤْمِنٌ)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد (آمن).

وتتجلى في النص حقيقة عَقَديّة تتمثل في انتفاء صفة الإيمان عن صاحبها حال وقوعه في مسلك من مسالك الغواية وهو (الزنى). وهذا الفعل اللاأخلاقي يؤدي بمرتكبه إلى نيل سخط الله وغضبه عليه. فالحدث الذي في كلمة **(مُؤْمِنٌ)** هو حدث مبتغاه الثبوت، وهو ثبوت

---

(١) ينظر في: النحو الوافي، ج٣/ص٣٠٧.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ٤٨٧١.

اقتضاه السياق. فثبوت صفة الإيمان تنفي معها فعل الزنى، والعكس صحيح؛ إذ بوقوع فعل الزنى ينتفي معه ثبوت صفة الإيمان.

ويقول الإمام الولّوي: "النفي هنا بمعنى النهي: أي لا ينبغي للزاني أن يزني، والحال أنه مؤمن، فإنّ مقتضى إيمانه أن لا يقع في مثل هذه الفاحشة"(1).

ب. قوله ﷺ: **(الْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ)**(2). يتضمن النص كلمة على زنة **(مُفْعِل)** وهي **(الْمُسِرّ)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد (أسرّ).

يشير النص إلى تعادل موضوعي بين حدثين فاعلهما مأجور على فعلهما. لكن ورد في النص ما يرسّخ أفضلية كسب الأجر لمن يقوم بهذين الفعلين وهو قيد التستّر في كلمة **(الْمُسِرّ)**، التي تحمل دلالة الثبوت للحدث. فالإسرار وصف ثابت لأن ستر قراءة القرآن الكريم وإخراج الصدقة مظنة عدم حدوث الرياء عند من يفعلهما.

٢. صيغة **(مُفَاعِل)**.

ورد على هذه الصيغة عدد قليل من المفردات كان منها قوله ﷺ: **(مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا فِي غَيْرِ كُنْهِهِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ)**(3). يشتمل النص كلمة على زنة **(مُفَاعِل)** وهي **(مُعَاهِدًا)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد (عاهد). وتحمل هذه المفردة دلالة التشارك بين اثنين فأكثر.

يدل النص على بيان تعظيم قتل المعاهد، وبيان عظمة ديننا الحنيف، ورفعة مكانته، وعلو شأنه، حيث إنه يراعي حقوق كل الناس على اختلاف دياناتهم ما داموا مسالمين لأهل الإسلام. واعتبار من يعتدي عليهم جريمة كبرى لا تغتفر يستحق مرتكبها حرمان دخول الجنة

---

(١) شرح سنن النسائي، ج٣٦/ص٣٣٤.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ٢٥٦١.

(٣) سنن النسائي، حديث رقم ٤٧٤٧. والكنه: كنه كل شيء: قدره ونهايته، وغايته. ينظر في لسان العرب باب (كنه).

التي ثبتت له بإسلامه. فالعهد هو وعد لا رجعة فيه لمن يحترمه ويلتزم مبادئه، وهو كذلك تعاقد وتحالف واتفاق.

٣. صيغة (مُفَعِّل).

تدل هذه الصيغة على التكثير في الحدث. وقد تمثلت هذه الدلالة في قوله ﷺ: **(اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ، وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ)** (١). يتضمن النص كلمتين على زنة **(مُفَعِّل)** هما **(الْمُقَدِّمُ، والْمُؤَخِّرُ)**، وهما مشتقتان من الفعل الثلاثي المزيد (قدّم، وأخّر). النص في كلّيته يمثل جانبًا من ورْدِه ﷺ في ملازمته للدعاء وثنائه على ربه، والاعتراف له بحقوقه، والإقرار بصدق وعده ووعيده.

يتناول النص اسمين من أسماء الله الحسنى هما **(الْمُقَدِّمُ، والْمُؤَخِّرُ)**. و توارد هذان الاسمان مع بعضهما يولّدان دلالة الضدّيّة. والثنائية الضدّيّة هي مما خصّ الله ﷻ بها أوصافه إلى جانب غيرها من الضدّيّات مثل: (المُعزُّ والمُذلُّ، والأوّلُ والآخِرُ، والظّاهِرُ والبَاطِنُ، القَابِضُ والبَاسِطُ). فالحق ﷻ هو وحده الذي يقدّم ويؤخّر الأشياء، فيضعها في مواضعها بترجيح إرادته. وقد ساهمت الدلالة الصرفية للمفردتين **(الْمُقَدِّمُ، والْمُؤَخِّرُ)** إلى جانب دلالتهما المعجمية في إبراز هذا المعنى وثبوته في ذات الله العليّة.

٤. صيغة (مُفْتَعِل).

يصاغ هذا البناء للدلالة على معان عدة أشهرها الاتخاذ والمطاوعة والمناجزة والمشاركة ويكون التسبب في السعي إليه(٢). وقد ورد هذا البناء قليلًا في أحاديث النبي من ذلك قوله ﷺ: **(غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ.)**(٣).

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ١٦١٩.

(٢) شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، اعتنى به: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، ٢٠٠٥م. ص٥١.

(٣) سنن النسائي، حديث رقم ١٣٧٥.

ورد في النص كلمة على زنة (مُفْتَعِل)، هي (مُحْتَلِم)، وهي مشتقة من الفعل المزيد (احتلم).

يتجلى في النص أدب تربوي يؤدي فعله إلى طهارة البدن وهو (غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)، فالنبي ﷺ يدعو أمته ويأمرهم بهذا الغسل، وظاهر هذا الأمر فيه وجوب (عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ)، أي على البالغ. والمراد بالبالغ الشخص المدرك الذي بلغ مبلغ الرجال. والمراد من دلالة المفردة أن المعني بهذا الفعل الشخص الذكر، فالاحتلام أكثر ما يبلغ به الذكور دون الإناث، وفيهن الحيض أكثر[1].

٥. صيغة (مُسْتَفْعِل).

يحمل هذا البناء دلالة الطلب. وقد ورد في أحاديث النبي ﷺ في مواضع قليلة، منها قوله ﷺ: (لَعَنَ اللهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ)[2].

في النص كلمتان على زنة (مُسْتَفْعِل) هما (الْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْمُسْتَوْشِمَةَ)، وهما مشتقتان من الفعل الثلاثي المزيد (استوصل، واستوشم).

تدل الكلمتان المذكورتان آنفًا في النص على الشخص الذي يطلب فعلًا ما من غيره، يكون هو راغبًا به غيرَ مُكْرَهٍ عليه. فالمستوصلة هي التي تطلب وصل شعرها بشعر غيرها ليكثر. وكذلك المستوشمة فهي ترغب بوشم ذراعها أو أي جزء من جسدها. واللعن مخصص لهذين الصنفين من النساء، وفيه دلالة التحريم على وصل الشعر بالشعر وعلى الوشم، ومظنة التحريم تكمن في أن موضع الوشم من الجسد "يصير نجسًا لانحباس الدم فيه"[3].

---

(١) شرح سنن النسائي، ج١٦/ص١٠٢.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ٥٠٩٦.

(٣) شرح سنن النسائي، ج٣٨/ص١٢١.

ثالثًا: الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على "مفعول"

- دلالة اسم المفعول:

يعرف علماء اللغة اسم المفعول بأنه: الاسم الذي يصاغ للدلالة على الحدث ومن وقع عليه على وجه التجدد والحدوث[1]. وربما لا يخلو اسم المفعول من دلالة على الثبوت، يكون السياق هو الموجه الرئيس في دلالة الصيغة[2]. فهو يدلّ على الثبوت إذا ما قيس بالفعل، وعلى الحدوث إذا ما قيس بالصفة المشبهة. ويدل كذلك على الزمن، إذ يقال فيه ما قيل في اسم الفاعل. فهو يدلّ على المضي، والحال، والاستقبال، والاستمرار، وكذلك يدل على الثبوت كالصفة المشبهة[3].

ولا يختلف اسم المفعول عن اسم الفاعل إلّا في الدّلالة على الموصوف ذاته. إذ إن اسم الفاعل يحمل دلالة من اتصف بالفعل على نحو: رجل قائم. وأما اسم المفعول فهو يدل على من وقع عليه الفعل على نحو: فارس مشهور.

وقد جاءت المفردات التي تنضوي تحت هذا المعنى الصرفي حافلة بدفقات دلالية رائعة أسهمت وبشكل كبير في إبراز دلالة النص، وكشف مراد الرسول الكريمﷺ. وهي على النحو الآتي:

---

(١) ينظر في: الكتاب، ج٤/ص٣٤٨. والمقتضب، ج١/ص١٠٠. والتكملة، ص٥٠٧. والمنصف، ج١ص٢٧٨. وشرح الكافية، ج٢/ص٢٠٣. وأوضح المسالك، ج٣/ص٢٣٢. والمفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٧م. ص٥٩. والتعريفات ص٣٠.

(٢) علمًا أن ابن الحاجب أشار إلى أن دلالة الثبوت لاسم المفعول غير معمول بها. ينظر في: الكافية في النحو ج٢/ص٢٠٣. وتصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، ص١٥٦.

(٣) ينظر في: الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة ، ط١، ١٩٩٥م. ص١٥. ومعاني الأبنية الصرفية، ص٥١-٥٢. وينظر في دلالة اسم المفعول على الثبوت كالصفة المشبهة في: المفصل ج٢/ص١٢٣.

١. صيغة (مَفْعُول).

استعملت هذه الصيغة بكثرة في أحاديث النبي ﷺ، فمن ذلك:

أ. قوله ﷺ: (فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَحْضُورَةٌ مَشْهُودَةٌ)[١].

ورد في النص كلمتان على زنة (مَفْعُول) هما (مَحْضُورَةٌ، ومَشْهُودَةٌ)، وهما مشتقتان من الفعل الثلاثي (حُضِرَ، وشُهِدَ).

يؤكد النص أهمية الصلاة باعتبارها الركنُ الثاني من أركان الإسلام بعد الشهادتين، ومما يزيد هذا الركن أهمية حضور الملائكة حال قرب وقت الصلاة وشهودهم إيّاها، فالصلاة المشهودة هي التي تحضرها ملائكة الليل والنهار.

ب. قوله ﷺ: (الْمَطْعُونُ شَهِيدٌ، وَالْمَبْطُونُ شَهِيدٌ)[٢].

ظهر في النص كلمتان على زنة (مَفْعُول) هما (الْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ)، وهما مشتقتان من الفعل الثلاثي (طُعِنَ، وبُطِنَ).

يستشف من النص أن الشهادة مرتبة عظيمة لا ينالها إلا من يستحقها؛ لذلك ورد في الحديث صنفان يستحقان هذه المكرمة المهيبة من الله رب العالمين هما (الْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ).

والشهيد المطعون إما أن يطلق على الشخص الذي يصاب بداء الطاعون ذللك المرض الوبائي، وإما أن يطلق على الشخص الذي يُطعن برمح ونحوه من الأدوات بغرض القتل. وهو في كلتا الدلالتين ينال درجة الشهادة.

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم٥٧٢.

(٢) سنن للنسائي، حديث رقم١٨٤٦.

وأما الشهيد المبطون فهو من اعتلّ بطنه، وأدى به هذا الاعتلال إلى الوفاة، فيحصل بذلك على درجة الشهيد.

ج. قوله ﷺ: (**الْحَجُّ الْمَبْرُورُ، لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلاَّ الْجَنَّةُ**)(1).

جاء في النص كلمة على زنة (**مَفْعُول**) هي (**الْمَبْرُورُ**)، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي (**بَرّ**).

يشير النص إلى ركن مهم من أركان الإسلام ألا وهو (حج بيت الله الحرام)، وهذا الركن يلزم من مؤديه صفة قارّة فيه حال قيامه بأدائه وهي صفة البر. فثبوت صفة البرّ في أداء مناسك الحج أمر مقطوع بصحته، فإذا أراد الحاج أن يُتقبّل منه عمله فعليه أن يبتعد عن الرفَث والفسوق والعصيان؛ إذ بانتفاء هذه السلوكات المُشينة عن الحاج تثبت له صفة البِر، ويكتب له القبول إن شاء الله، وخير ما يجازى به الحاج مقابل صون نفسه عن تلك السلوكات الآنفة الذكر هو دخول الجنة برحمة من الله.

٢. صيغة (**مُفْعَل**).

يصاغ هذا البناء من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة (أفعل). ومن المفردات التي جاءت على هذا البناء قوله ﷺ: (**شَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ، وكُلُّ ضَلاَلَةٍ فِي النَّارِ**)(2).

يتضمن النص كلمة على زنة (**مُفْعَل**) هي (**مُحْدَثَةٍ**)، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد (**أَحْدَثَ**).

---

(1) سنن النسائي، حديث رقم٢٦٢٩.

(2) سنن النسائي، حديث رقم١٥٧٨.

يكشف النص عن حقيقة ذات أهمية بالغة تتعلق بما يبتدعه أهل الأهواء من الأشياء التي كان السلف -رضوان الله عليهم- على غيرها. فالمُحْدَث هو كل ما يبتدعه الإنسان ولم يكن من قبل، وليس له أصل في الشّرع ويطلق عليه في عرف الشّرع (بِدْعَة).

٣. صيغة (مُفَاعَل).

يصاغ هذا البناء من الفعل الثلاثي المزيد بالألف (فاعَل). وقد ورد هذا البناء في أحاديث المصطفى بقلة، ومن ذلك قوله ﷺ: **(أَتَاكُمْ رَمَضَانُ شَهْرٌ مُبَارَكٌ)**(١).

يشتمل النص كلمة على زنة **(مُفَاعَل)** هي **(مُبَارَكٌ)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد (بارك).

يشير النص إلى ركن تعبديٍّ يتعلق بالزمن وهو (صيام شهر رمضان)، هذا الشهر الموصوف بالطهارة والقدسية من خلال دلالة مفردة (مبارك). و(مبارك) لفظ يتصل برابط معنوي بـ(البركة)، التي هي الزيادة والنماء. فشهر رمضان شهر ترتفع فيه الأجور وتضاعف فيه الحسنات، وذلك بمباركة رب السماء لعباده الصائمين المنقطعين عن ملذات الدنيا وشهواتها ولهوها من أجل كسب رضاه ونيل عطاياه.

٤. صيغة (مُفَعَّل).

استعمل هذا البناء بشكل قليل في أحاديث النبي ﷺ، ومن ذلك قوله ﷺ: **((أَلاَ إِنَّ قَتِيلَ الْخَطَإِ قَتِيلَ السَّوْطِ وَالْعَصَا، فِيهِ مِئَةٌ مِنَ الإِبِلِ مُغَلَّظَةٌ))**(٢).

يحوي النص كلمة على زنة **(مُفَعَّل)** هي **(مُغَلَّظَةٌ)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد **(غلَّظَ)**.

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم٢١٠٦.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم٤٧٩٥.

ترتبط دلالة المفردة السابقة (**مُغَلَّظَةٌ**) بنسبة الحدث الذي تصفه إلى أصل الفعل الذي اشتقت منه، فهي مأخوذة من (الغلظة). والغلظة فيها الشدة والقوة.

ويستفاد من النص بيان الحكم الشرعي المترتب على من يقتل مؤمنًا خطأً. فجزاء من يرتكب مثل هذا الفعل أن يدفع مئة من الإبل مغلّظة أي الدّية الشديدة القوية؛ حتى لا يستهان بأرواح المسلمين ويكون في ذلك صون لدمائهم.

رابعًا. الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الزمان أو المكان

دلالة اسمي المكان والزمان:

تشير دلالة هذا الباب الصرفي إلى اقتران معنيين ببعضهما، وهما المكان والزمان. فالمكان "موضع للكينونة"(١). والزمان "يقع على جميع الدهر وبعضه"(٢).

واسما المكان والزمان هما اسمان مشتقان للدلالة على مكان وقوع الفعل أو زمانه دلالةً مطلقةً من غير تقييد. فإن قيل: (مَخْرَج) من غير تقييد فيكون معناه: مكان الخروج المطلق أو زمان الخروج المطلق، وهذا الأمر هو المقصود من هذين الاسمين(٣).

ويؤتى بهذين الاسمين لغرض الإيجاز والاختصار(٤). وذلك بقصد الدلالة على أمرين معًا، هما: المعنى المجرد بكلمة واحدة مزيدًا عليه الدلالة على زمان وقوعه، أو مكان وقوعه. ومن الميسور الوصول إلى هذه الدلالة بتعبيرات أخرى خالية من الاسمين السالفين. ولكنها تعبيرات لن تبلغ في الإيجاز مبلغ اسم الزمان واسم المكان، فمزية كل منهما أنه يؤدي بكلمة واحدة ما لا يؤديه غيره إلا بكلمات متعددة(٥).

وقد جاءت المفردات التي تنضوي تحت هذا المعنى الصرفي حافلة بدفقات دلالية رائعة أسهمت وبشكل كبير في إبراز دلالة النص، وكشف مراد الرسول الكريمﷺ. وهي على النحو الآتي:

---

(١) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال. باب الكاف والنون والميم.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية. باب (ز م ن) ج٣٥/ص١٥٣.

(٣) ينظر في: مجموعة الشافية في الصرف والخط (شرح متن الشافية للجابردي، وحاشية الجابردي لابن جماعة)، العلامة الجابردي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط٣، ١٩٨٤م. ج١/ص٧٠.

(٤) ينظر في: شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت-لبنان. ج٦/ص١٧٠.

(٥) ينظر في: النحو الوافي، ج٣/ص٣١٨.

١. صيغة (مَفْعِل).

استعمل هذا البناء بشكل قليل في أحاديث المصطفى، ومن ذلك قوله ﷺ: (**اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**)[(١)].

يحوي النص كلمتين على زنة (**مَفْعِل**) هما (**الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**)، وهما مشتقتان من الفعل الثلاثي (شرق، وغرب).

يرشد النصُ العبدَ المسلم إلى ملازمة الدعاء، وعدم الغفلة عن الاستغفار. فالعبد المسلم غير معصوم، إذ إن التقصير في جنب الله حقيقة حتمية تثبت حال وقوع العبد المسلم في الذنوب والمعاصي والآثام.

فالنص يحمل دلالة طلب المغفرة، وفيه يدعو المسلم ربه أن يخلصه من الذنوب والمعاصي. التي يقع فيها، وأن يباعد الله ﷻ بينه و بين خطاياه مسافة ما بين المشرق، حيث تشرق الشمس وتبسط ضوءها على الأرض، إلى المغرب، حيث تغرب الشمس وتستتر وتتوارى عن الأنظار. وهذا الأمر ليس ببعيد عن رب العزة جلّ في علاه. والحاصل في الأمر أنه لما كان مستحيلًا التقاء المشرق بالمغرب، كان كذلك مستحيلًا اقتراب العذاب من العبد المذنب في حال توبته. فطلب العبد للتوبة وقبولها من الله يضمنان له عدم استحقاق العذاب.

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم٦٠.

٢. صيغة (**مَفْعَل**).

هذا البناء قليل الورود في أحاديث النبي ﷺ، فمن مواطن مجيئه في مدونة الدراسة قوله ﷺ أثناء أداء مناسك الحج مخاطبًا أصحابه: (**كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ، فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ**)(1).

يشتمل النص كلمة على زنة (**مَفْعَل**) هي (**مَشَاعِرِكُمْ**)، وهي على صيغة الجمع ومفردها (**مَشْعَر**)، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي (شعر).

يشير النص إلى أهمية التزام حجاج بيت الله الحرام أداء مناسكهم، فالنبي يؤكد على هذا الأمر بقوله: (**كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ**)، إذ إن الأمر يفيد الوجوب. فالمشعر في الحديث موضع النسك، أي كونوا على نسككم ومواقفكم القديمة التي عهدتم الوقوف فيها بعرفة.

فالنبي ﷺ يخاطب أصحابه بأن يلتزموا مواضع نسكهم، التي إن التزموا بها فإنهم يوافقون ما كان يفعله نبي الله إبراهيم ﷺ. فالاستقرار والثبات على هذا النسك تقليد لسيدنا إبراهيم، وموقفٍ وقفه هو، وإرثٍ ورثناه عنه.

٣. صيغة (**مُفْتَعَل**).

جاء هذا البناء في أحاديث المصطفى بقلة، ومن ذلك قوله ﷺ: (**فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِي، فَلْيَثْبُتْ فِي مُعْتَكَفِهِ**)(2).

يتضمن النص كلمة على زنة (**مُفْتَعَل**) هي (**مُعْتَكَف**)، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد (اعتكف).

---

(1) سنن النسائي، حديث رقم٣٠١٤.

(2) سنن النسائي، حديث رقم١٣٥٦.

يتجلّى في النص أمر يفيد الوجوب دلّ عليه أسلوب الشرط المكون من فعل الشرط وجوابه الذي حوى اسم المكان (**مُعْتَكَف**)، إذ يفيد بأنه على المسلم ملازمة المسجد وحبس نفسه فيه، بحيث لا يخرج منه إلا لحاجة الإنسان. فالإقبال على هذا الفعل وعدم الانصراف عنه فيه اتباع لأمر النبي من جهة، وفيه حصول الأجر والثواب من جهة أخرى، إذ إن الاعتكاف في شهر رمضان مستحَبّ لما فيه الأجر والثواب.

٤. صيغة (**مُستَفْعَل**).

ورد هذا البناء في عدد مقتضب من أحاديث المصطفىﷺ، ومن ذلك قوله: (**لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ**)(١).

يحوي النص كلمة على زنة (**مُستَفْعَل**) هي (**مُسْتَحَمّ**)، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد (استحمّ).

تدل كلمة (مُستحَم) في النص على الموضع الذي يُغتسل فيه. ويشير النص إلى أمر يفيد النهي، وهو نهي عن عدم التبوّل في مكان الاستحمام. وعلة النهي تكمن في أن الماء المختلط بالبول داخل المغتسل يؤدي إلى حدوث الوسواس لدى الشخص المُغتسِل. وهذا الأمر يولّد لديه تشكيكًا بعدم طهارة بدنه. مما يترتب عليه بطلان صحة أداء العبادات التي يشترط فيها طهارة البدن.

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم٣٦.

خامسًا: الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الآلة

دلالة اسم الآلة:

اسم الآلة، هو اسم لمشتق صرفي له أهمية بالغة في وقتنا الحالي من حيث دلالته على الأدوات والآلات، التي كثرت وطغت في عصرنا الحاضر المكتظ بالمخترعات والمستجدات. ويكاد يجمع الباحثون وأعضاء المجامع اللغوية على عدم توسع اللغويين القدماء في البحث في هذا الباب الصرفي، والسبب في ذلك يعود إلى بساطة آليات الحياة القديمة وعدم تعقدها كما الآن(١).

وتعرّف الآلة اصطلاحًا بأنها: الوساطة بين الفاعل والمنفعل في وصول أثره إليه كالمنشار للنجار(٢). واسم الآلة من حيث كونه مصطلحًا صرفيًا هو "اسم مصوغ للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته"(٣). أو هو "ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه"(٤). وقد عبّر سيبويه عن الآلة بملحوظها لا بلفظها فقال: "ما يعالَج به"(٥). بينما نجد الكسائي يشير إلى دلالة الآلة في ما كان من الآلات "ما يوضع ويرفع"(٦). ولسنا في هذا الفصل بصدد دراسة ماهية المصطلح وحدوده، فقد تم مناقشته في الفصل الأول من هذه الدراسة(٧).

---

(١) ينظر في: نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة، محمد بهجة الأثري، مطابع الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩١م. ص٢٧.

(٢) ينظر في: التعريفات، ص٣٧.

(٣) دروس في قواعد اللغة العربية، محيي الدين الأنصاري، مطبعة الفرات، بغداد، ط١، ١٩٢٨م. ص١٠-١١.

(٤) التعريفات، ص٣٠.

(٥) الكتاب. ج٤ / ص ٩٤ .

(٦) ما تلحن فيه العامة، الكسائي، تحقيق: رمضان عبد التواب، القاهرة، ط١، ١٩٨٢م. ص١١٤ .

(٧) ينظر في: الفصل الأول من هذه الدراسة بعنوان: الميميات في سنن النسائي دراسة صرفية، الصيغة الميمية الدالة على اسم الآلة. ص ٥٦ – ٦٠ .

وتحقيق الإيجاز والاختصار من الكلمات العديدة إلى بنية واحدة يمثل الغرض الرئيس من هذا الاسم حال توظيفه في السياقات اللغوية. إذ "ليس الوصول إلى تلك الدلالة المعنوية مقصورًا على صيغة اسم الآلة القياسي فمن الممكن الوصول إلى تلك الدلالة بأساليب مختلفة؛ ليس في واحد منها الصيغة القياسية التي تخص اسم الآلة، لكن هذا الوصول يتطلب ألفاظًا وكلمات متعددة لا يتطلبها صوغ اسم الآلة القياسي، فإنه يقوم بهذه الدلالة المعنوية بكلمة واحدة، فمزيته أنه يؤدي باللفظة المفردة ما لا تؤديه غيرها بالكلمات المتعددة"(١).

وقد جاءت المفردات التي تنضوي تحت هذا المعنى الصرفي محملة بدلالة رائعة أسهمت في إيضاح دلالة نص الحديث النبوي الشريف عمومًا، وكشفت مبتغى الرسول الكريم ﷺ. ومن ذلك صيغة **(مِفْعَال)** في قوله ﷺ:

أ. **(لَقَدْ أُوتِيَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ)**(٢).

يحوي النص كلمة على زنة **(مِفْعَال)** هي **(مِزْمَار)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي (زَمَرَ). والمزمار هو ما يزمر فيه؛ أي آلة ينفخ فيها، فتُخْرِج ألحانًا عذبة تطرب لها الأذن، ويكون لها وقع في النفس. وقد استطاع الرسول ﷺ أن يربط بين دلالة هذه الآلة وما تخرجه من أصوات ونغمات – وفق ما كان متداولًا في أيام الجاهلية–، مع ما استحسنه من قراءة أحد أصحابه للقرآن الكريم؛ مشبهًا إيّاه بأنه تَغَنّ بماثل تَغنّي النبي داود عليه السلام بالزبور.

والمتأمل في النص يجد أن الرسول ﷺ قد استحسن صوت الصحابي أبي موسى الأشعري في قراءة القرآن الكريم؛ لأن أبا موسى الأشعري أُعْطِيَ صوتًا حسنًا ونديًا في قراءة آي الذكر الحكيم، وهو صوت من أنواع الأصوات والنغمات الحسنة النديّة التي كان النبي

---

(١) النحو الوافي، ج٣/ ص٣٣٣.

(٢) سنن النسائي، حديث رقم ١٠١٩.

داود عليه السلام يستخدمها في قراءته لكلام الله، ويستخدمها بضروب الدعاء التي كان يناجي بها ربه.

ب. (الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ)[1].

يتضمن النص كلمة على زنة (مِفْعَال) هي (مِكْيَال)، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي (كَيَلَ). والمكيال هو وعاء ذو سَعة معينة من حديد أو خشب ونحوهما، يستعمل لكيل الأشياء.

ويستفاد من النص أن المقدار الواجب في الكفّارات والصدقات والزكوات والديون يقدّر بمقادير أهل المدينة التي كان أهلها يُعنَوْنَ بأمور الزراعة والفلاحة, وبأوزان أسهمت أهل مكة التي كان أهلها أيضًا يُعنَوْنَ بأمور التجارة. فالمتأمل بدلالة مفردة (مِكْيَال) يجد أنها ساهمت بشكل كبير في بيان حدود ما هو مقدّر إخراجه من مطالبات وجبتْ في ذمم الناس ضمنتها الشريعة الإسلامية لمستحقيها.

---

(١) سنن النسائي، حديث رقم ٢٥٢٠.

الخاتمة وأهم النتائج:

في ختام هذه الدراسة التي كان موضوعها **الميميات في الحديث النبوي الشريف**، توصل الباحث إلى نتائج عدة هي على النحو الآتي:

١. تعدُّ آلية الاشتقاق من أظهر ما تميزت بها اللغة العربية من غيرها، وهي وسيلة من وسائل نموّها وتطوّرها وثراء بنائها اللغوي. إذ تعمل على صياغة ألفـــاظ كثيرة من أصل مادة لغوية واحدة لمعان متعددة، بينها علاقة وارتباط لفظي ودلالي.

٢. عدم اتفاق علماء اللغة على حدّ أو تعريف واحد للاشتقاق، لكن آراءهم كانت تدور حول مقصد واحد، وتنساق في مضمونها نحو مؤدّى واحد وهو أخذ بنية من أخرى، مع تغيير ما، ومناسبة في المعنى.

٣. تفاوت نظرة العلماء – النحويين، والصرفيين، واللغويين– في تحديد المشتقات، إذ ليس للاشتقاق مدلول واحد عند معظمهم، فكل طائفة تتناوله بمفهوم ينسجم واختصاصها.

٤. يعدّ مصطلح "**الميميات**" مصطلحًا صرفيًا حديث المنشأ، فبعد أن تتبعته الدراسة في كتب علماء اللغة لم تعثر على لفظ "**الميميات**" مصطلحًا صرفيًا، أو على تعريف يخصه، إذ لا توجد أصول قديمة لهذا المصطلح عند علماء السّلف.

٥. كانت بداية ظهور مصطلح "**الميميات**" وليدة عند المستشرقين، ثمّ تناقله علماء اللغة العربية المحدثون ووظفوه في مصنفاتهم.

٦. تَجْمَعُ الميميات بين الأسماء والصفات، مما أدى إلى تعدد أوجه النطق بالصيغ الصرفية ذات السابقة [الميم]؛ لتفيد معاني صرفية مختلفة.

٧. تعمل اللاصقة التصريفية الميم في اللغة العربية وفق نظام الاشتقاق على نقل الكلمة من طور الجذر إلى طور آخر يحمل دلالة صرفية أخرى بحسب ما يقتضيه السياق، وما يتضمنه من قرائن لفظية ومعنوية.

٨. الميميات هي صيغ صرفية مشتقة، يتشكل مقطعها الأول من سابقة تصريفية بنائية وهي الميم، فينتج عن ذلك صيغ صرفية كثيرة تحمل دلالات مختلفة.

٩. الصيغ الميمية تشتق كغيرها من المشتقات، فهي تشتق من الفعل اللازم والمتعدي، ومن الفعل الثلاثي وغير الثلاثي؛ فالثلاثي يدخل فيه الصحيح والمعتل بأفرعهما، وهو يشمل جميع الصيغ الميمية المخصوصة بالدراسة.

١٠. من مسوغات الشذوذ في صيغتي المصدر الميميّ (مَفْعَل، ومَفْعِل):

أولًا. مبدأ أمن اللبس.

ثانيًا. مبدأ إجازة استعمال كلتا الصيغتين قياسًا وسماعًا.

١١. أثبتت الدراسة تسع عشرة كلمة وردت على غير القياس في مصنفات اللغة ومعاجمها وبعض التفاسير المشهورة، وذلك في باب الصيغة الميمية الدالة على (فاعِل) من الثلاثي المزيد. وكان من مسوغات تشذيذ هذه المفردات:

أولًا: الاعتبار بالأصل. وهو عدم الزيادة، نحو أورس الشجر، إذا اخضرّ ورقه فهو وارِس.

ثانيًا: مجيء لغة أخرى في فعله وهي (فَعَلَ)، وإن كانت قليلة الاستعمال، فيكون استعمال اسم الفاعل معها من باب تداخل اللغتين، نحو أيفع الغلام فهو يافع.

ثالثًا: القول بظاهرة الاستغناء.

١٢. رجّحت الدراسة من تلك المسوّغات القول بظاهرة الاستغناء. وهي ظاهرة لغوية تسري في جميع أنظمة اللغة، ويُستَنَدُ إليها في تخريج كثير من القضايا اللغوية. فالاستغناء الذي جرى على صيغة (مُفْعِل) المشتقة من المزيد بـ "الهمزة" (أفعل)، هو مجرد عدول عن صيغة إلى صيغة، وقد " يكون المعدول عنه هو القياس الذي تفرضه القواعد، لكنّه غير مستعمل، فيُعرض العربي في استعماله إلى ما أَلِفَ استعماله"(1).

١٣. أثبتت الدراسة أن ما كان بناؤه من الكلمات ذات الجذر الثلاثي الصحيح والمعتل (الناقص) عمدت العرب فيه إلى استعمال كلتا الصيغتين؛ المسموعة (فاعِل) والمقيسة (مُفْعِل). وذلك في باب الصيغة الميمية الدالة على (فاعِل) من الثلاثي المزيد.

١٤. توصلت الدراسة إلى أن ما كان بناؤه من الكلمات ذات الجذر الثلاثي المعتل المثال "اليائي" عمدت العرب فيه إلى استعمال كلتا الصيغتين؛ المسموعة والمقيسة. وذلك في باب الصيغة الميمية الدالة على (فاعِل) من الثلاثي المزيد من مثل: (موقع، ومونع)، وبناء على معطيات علم الصرف الصوتي فقد تم التخلص من المزدوج المتشكل فيهما عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج.

١٥. أثبتت الدراسة كذلك أن ما كان بناؤه من الكلمات ذات الجذر الثلاثي المعتل المثال (الواوي) عمدت العرب فيه إلى استعمال الصيغة المسموعة فقط. وتمّ الاستغناء عن الصيغة المقيسة؛ لعلة صوتية وهي وجود مزدوج حركي هابط (uw) في

---

(١) ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية، السيد رزق الطويل، مجلة بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السنة الثانية، العدد الثاني، ١٤٠٢هـ، ص٢٦٢.

كلمتي (مورق، ومورس). وذلك في باب الصيغة الميمية الدالة على (فاعِل) من الثلاثي المزيد.

١٦. من مسوغات الشذوذ في صيغة (مَفْعُول) المشتقة من بناء الفعل الثلاثي المزيد (أَفْعَلَ).

أولًا: أن هذا الخروج الحاصل **يمكن ردّه إلى ظاهرة الاستغناء**. فكأن العرب استغنت عن (فَعَلَ) بـــ (أَفْعَلَ).

ثانيًا: أن هذا الخروج **هو باعتبار الأصل، وهو عدم الزيادة**، فكأنه جاء على حذف الزوائد في اسم المفعول.

ثالثًا: أن هذا الخروج هو **لمجيء لغة أخرى في فعله**, وإن كانت قليلة الاستعمال، فيكون استعمال اسم المفعول من باب تداخل اللغتين.

١٧. ذهبت الدراسة في تعليل الشذوذ الحاصل في صيغة (مَفْعُول) المشتقة من بناء الفعل الثلاثي المزيد (أَفْعَلَ)، إلى أن مسوّغه إنما يعزى إلى الوظيفة أو الدلالة التي تؤديها الأفعال التي اشتقت منها تلك المفردات الشاذة، فهي أفعال لا إرادية؛ أي أفعال مما يبتلى به المرء، وعليه يقع. فالأفعال السابقة لم تستعمل إلا مبنية للمفعول، نحو: حُمّ، وزُكِمَ، وجُنّ...، فمعظم الأفعال التي جاءت ملازمة لــ(فُعِلَ)، والأغلب فقي ذلك الأدواء... فاعلها معروف غير مجهول بيد أنه لم يستعمل؛ لأن من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله سبحانه وتعالى؛ فطوى ذكره للعلم به. فهي

محمولة على المعنى لا على ظاهر اللفظ؛ اذا وقع التضارب بين الشكل والوظيفة في وصف تلك المفردات[1].

١٨. تتبعت الدراسة الكلمات التي جاءت مسموعة في باب الصيغة الدالة على الزمان والمكان، ورصدت التعليلات الموجّهه لهذا الخروج عن القياس المطرد على نحو من الآتي:

أولاً: إن ما جاء من مفردات بالكسر وقياسها الفتح؛ لعلّه يعزى إلى أنه لم يقصد بتلك المفردات التعبير عن اسمي الزمان والمكان بالمعنى النحوي، بل هي أسماء لأماكن معينة، فهي إطلاقات خاصة، لا تندرج تحت شروط الصيغة في اشتقاقها.

ثانيًا: لعلّ المراوحة بين كسر عين (مفعل) وفتحها، مع العلم أن وجه القياس التصريفي يقدّم الفتح على الكسر في مثل المفردات التي جاءت مكسورة العين وقياسها الفتح، لعلّه يمكن ردّه إلى قاعدة (أمن اللبس). وذلك من خلال دلالة تلك المفردات (الخاصة)، ودلالتها (العامة المطلقة). وكأن العرب ذهبت نحو الكسر في هذه المفردات لتحقيق بواعث الدلالة الخاصة، فقولهم: البصرة مسقِط رأسي، وقياسها: البصرة مسقَط رأسي، فيه جنوح لإثبات الدلالة الخاصة على الدلالة العامة. إذ لا يعقل أن تكون البصرة كلها موضعًا لمولده. فلما أُريد التخصيص، قيل: (مسقِط) بالكسر، ولو أراد العموم، لقال: (مسقَط) بالفتح.

١٩. استطاعت الدراسة توجيه العدول الطارئ في مسموع باب الصيغة الدالة على الزمان والمكان من مفردات جاءت على صيغة (مَفْعِل) وقياسها يقضي أن تأتي على صيغة (مَفْعَل)، من خلال وجهة نظر معطيات الصرف الصوتي. فلكي يحدث

---

(١) ينظر في: الخصائص، ج٢/ص٢٢. و ظاهرة الشذوذ في الصرف، ص٢٠٩.

توازن وانسجام صوتيّان بين مقطعي المفردة الواحدة من المفردات المسموعة تمّ اللجوء إلى استبدال إحدى الحركتين وبالذات حركة المقطع الثاني (عِلْ) الكسرة بالفتحة، لتوافر حركة الكسرة في بنية الصيغة الأخرى التابعة لهذا الباب الصرفي. فتقارض الصوائت القصيرة، والانتقال من الفتح إلى الكسر أمر قائم على استحسان الناطقين من قبائل عربية معينة الحركة الثقيلة كالكسرة والضمة في مقابل الحركة الخفيفة كالفتحة والسكون. وقد ورد مثل هذا الإجراء في القراءات المتواترة.

٢٠. أثبتت الدراسة عددًا من المفردات وردت على غير القياس في مصنفات اللغة ومعاجمها، وذلك في باب الصيغة الميمية الدالة على الزمان والمكان من مسموع صيغة (مفعَل) بالفتح، وكان حقها أن تأتي على القياس وفق القاعدة المطردة؛ وذلك بكسر عين (مفعِل) مما كان مضارعه معتلًا (أجوف) يائيًا. وقد استعملت تلك المفردات مسموعة ومقيسة.

وبعد تأمل وطول نظر تبيّن للدراسة أن الشذوذ الحاصل في تلك المفردات مردّه إلى الأصل الذي اشتقت منه، فالصيغة المسموعة (مفعَل) الدالة على المكان اشتقت من أصل (الجذر الثلاثي)، في حين أن الصيغة المقيسة (مفعِل) اشتقت من أصل (الفعل المضارع). فالفعل المضارع هو أصل لاشتقاق اسمي الزمان والمكان قال به أحمد بن علي المسعود في كتابه (مراح الأرواح). وتبعه في ذلك شارح كتابه بدر الدين محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ).

٢١. تذهب الدراسة إلى أن الشذوذ الحاصل في باب الصيغة الدالة على الآلة ما هو إلا إطلاقات لهجيّة في نطق ما جاء على وزن (مُفْعُل، ومُفْعُلة)، إذ لا يستبعد أن بعض

العرب كان يضم فيأتي بهذين الوزنين، وبعضهم يأتي بوزن (مِفْعَل، ومِفْعَلة)، ثم ساد القياس بالأخيرتين(١).

٢٢. يتعدد المعنى الوظيفي للصيغة الصرفية الواحدة في النظام الصرفي للغة العربية كاسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان واسم الزمان والمصدر الميميّ واسم الآلة وغيرها من المشتقات. لكنها ربّما لا تكون بمفردها كافية للدلالة على معنى صرفي يكون مقصودًا في ذهن المتكلم؛ نظرًا لاتحاد صور بعض الصيغ اتحادًا لفظيًا من خلال بعض الأبنية المصوغة من غير الثلاثي لكل من: المصدر الميمي، واسم المفعول، واسم الزمان، واسم المكان، فجميع هذه الأنواع الأربعة تتفق في صوغها من غير الثلاثي على زِنة الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، ويمكن أن تتحد صورة لفظية أخرى لبعض أسماء الفاعلين التي يقدر حركة ما قبل الآخر منها، مثل: مختار، ومحتل، ومنقاد، ويكون التوجيه لأحد هذه الأنواع الخمسة خاضعًا للقرائن والسياق. فالغموض الذي يمكن أن يكتنف دلالة الصيغة يتلاشى بإيراد أمثلة على تلك الصيغة تكفي مؤونة شرح معناها، فإن بقي الغموض باديًا على المثال يُلجأ وقتئذ إلى وسيلة نحوية تعين في تحديد المعاني الصرفية، تلك الوسيلة هي "السّياق".

٢٣. كشفت الدّراسة وجه التفاعل بين الصّيغ الميمية باعتبارها قرائن لفظيّة نحويّة وبين الجملة وبِنْيَتِها الأساسيّة وفق مبدإ الإسناد وطرفيه [المسند والمسند إليه]، وما يتفرع عنهما من جمل توصف بصدر أحد طرفي الإسناد اسميّة أو فعليّة، واستندت الدراسة في ذلك على مباني التقسيم لمعرفة إن كان طرفا الإسناد اسمين، أو اسمًا وصفةً، أو

---

(١) ينظر في: اسم الآلة دراسة صرفية معجمية، ص٤١.

اسمًا وفعلًا، أو فعلًا واسمًا. إذ إنّ لكل وحدة تركيبية بِنْية صرفية مخصوصة لم توضع عبثًا، وإنما كانت ذات صلة بطبيعة وظيفتها في الجملة.

٢٤. ترى الدراسة أن مزاعم من ذهب إلى القول بأن الجملة الظرفية صنف ثالث من أصناف الجمل قول عَمَدَ علماء اللغة إلى تفنيده، إذ يمكن – بناء على فهم النحاة– ألا يعدّ قسمًا مستقلًا، ويبقى أن للجملة صورتين اثنتين هما: الاسمية والفعلية، وهما صورتان ذهنيتان تُفرضان على كل أنماط التراكيب اللغوية، وابن هشام نفسه يقول: "مُرادنا بصدر الجملة [المسند أو المسند إليه]، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف"[١].

٢٥. توصلت الدراسة بعد مناقشة آراء العلماء في مسألة أقسام الجملة إلى أن الأساس الذي يتمّ من خلاله تقسيم الجملة في اللغة العربية يرتكز على ركني الإسناد [المسند والمسند إليه]، فالمسند إليه ينبغي أن يكون اسمًا، وأمّا المسند فيكون اسمًا أو فعلًا. وتأسيسًا على هذا المؤدّى، فإنّ الجملة تكون اسميّة أو فعليّة. وكل مسعى يرنو إلى إيجاد نوع ثالث أو رابع لا جدوى منه، إذ إن هذه الأنواع –الثلاثية والرباعية– لا تعدو أن تكون تفريعًا يمكن عزوه إلى أحد هذين النوعين.

٢٦. تعمل الصيغة في النظام اللغوي العربي على بيان الموقع الوظيفي للكلمة في داخل التركيب النحوي. فالغرض من دراسة الصيغة – وعلى وجه الخصوص الصيغ الميمية– باعتبارها قرينة نحوية من قرائن التعليق في الجملة هو غرض معنوي، وذلك من أجل الحصول على قيم صرفية تفيد في خدمة الجمل والعبارات.

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، راجعه: سعيد الأفغاني، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٨م. الباب الثاني، ص ٣٦٤.

٢٧. رصدت الدراسة تنوعًا لصيغة المبتدإ والخبر في نمطي الجملة الاسمية (التوليدي، والتحويلي)؛ وذلك تبعًا للقصد والغاية التي من أجلها جيء بالمعاني الصرفية ذات بادئة الميم. فجاء المبتدأ في موقع اسم الفاعل من خلال الكلمات الآتية: **(المُهَجِّرُ)** وصيغتها**(مُفَعِّل)**، و**(المُسِرُّ، والمُؤْمِنَ، والمُقْسِطِينَ)**، وهي على صيغة **(مُفْعِل)**. وجاء المبتدأ في موقع اسم المكان **(المُهاجَر)** على صيغة **(مُفَاعَل)**. وقد لحظ اشتراك صيغ هذه الكلمات في ما بينها بحركة بادئة الميم وهي الضمة، وهو تغيير بنائي تقتضيه طبيعة دلالة الصيغة لهذا المعنى الصرفي في سياق وروده في الجملة.

٢٨. توصلت الدراسة إلى أنّ اعتماد صيغة ما داخل التركيب، وتحديدًا التركيب الاسمي أو الفعلي، في موقع أحد ركنيه قائم على حسن التخيّر للصيغ ومعاني النحو. وهذا ما كان الجرجاني يسعى إلى إثباته من خلال نظرية النظم[1]. فقد جعل من اختيار الصيغ وتخيّر معاني النحو أساسًا لمراعاة الفروق بين الوظيفة لتلك الصيغ التي تشترك في ما بينها للدلالة على معنى ما، ثمّ يفاضل بين المعاني على أساس ما يقع من تخيّر لألفاظها عند إنشاء تركيب ما في ذهن المتكلم، ومن ثَمّ إخراجه إلى السياق الذي يقتضيه ذلك التركيب.

٢٩. أثبتت الدراسة –من خلال المفردات التي جاءت على إحدى معاني الصيغ الميمية– أن الدلالة المعجمية تتسع دائرتها لتطال عناصر التشكيل اللغوي جميعها، وتتعاضد هذه الدلالة باعتبارها بؤرة المعنى الدلالي ومركزه مع غيرها من الدلالات اللغوية؛ لصنع الدلالة الكلية للنص. فهي تجلو الغموض الذي يكتنف النصوص عامة.

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٨٥.

٣٠. توصلت الدراسة إلى أنّ القيمة الصرفية هي التي توجّه الجذر المعجمي وتمنحه مجالًا وظيفيًّا معيّنًا. فأي زيادة تُدْخَل على مادة المفردة اللغوية أو بتعبير آخر: فإن أي زيادة تلحق النواة التي تنبثق منها المفردات تؤدي إلى إحداث تغيير في بنية الكلمة، وإضافة دلالة معنوية مزيدة إلى دلالة الجذر الأصلي.

مَسارِدُ الأطروحة:

١.مَسْرَدُ الكتب المطبوعة:

أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطابع التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨م.

أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٥م.

إتحاف الطرف في علم الصرف، الحافظ ياسين، دار العصماء. دمشق, ٢٠٠٨م.

أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، اربد–الأردن، ط١، ٢٠٠٤م.

أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

ارتشاف الضّرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٩٩٨م .

الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى القزويني، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٩٨٢م.

أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله الزمخشري، المكتبة العصرية، صيدا، ٢٠٠٣م.

أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧م.

اسم الآلة دراسة صرفية معجمية، حنان اسماعيل عمايره، دار وائل للنشر، عمّان، ط١، ٢٠٠٦م.

الأشباه والنظائر، السّيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٤٩م.

الأصوات اللغوية –رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، سمير شريف استيتية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠٠٣م.

الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب؛ النحو وفقه اللغة، تمّام حسّان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨م.

الأصول في النحو، ابن السّراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط٢، ١٩٧٩. ص ٣١٤-٣١٧.

إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب-سوريا، ط٥، ١٩٨٩م.

الأفعال، ابن القوطيه، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢.

الاقتراح في علم أصل النحو، السيوطي، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

الاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني، أحمد الطيبي، عالم الكتب الحديث، اربد- الأردن، ط١، ٢٠١٠م.

الأمالي، أبو علي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٩٩٨م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٥م.

البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٩م.

البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، دار الكتبي، ط١، ١٩٩٤م.

بحوث لغوية، أحمد مطلوب، دار الفكر، عمان، ١٩٨٧م.

البداية والنهاية، عماد الدين ابن كثير، تحقيق: أحمد أبو ملحم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.

البلاغة العربية (علم المعاني)، فضل حسن عبّاس، دار الفرقان، ط٥، ١٩٩٨م.

بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

البنى النحوية، نعوم تشومسكي، ترجمة: يوسف عزيزة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م.

البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨م.

تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيديّ، تحقيق: عبد المنعم خليل وكريم سيد محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.

التحويل في النحو العربي، رابح بو معزة، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، ٢٠٠٨م.

تدريب الراوي، السيوطي. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٦م.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، المطبعة الأميرية، مكة المكرمة، ط١، ١٣١٩ه.

تشومسكي، جون ليونز، ترجمة: محمد زياد كبه، النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨٧م.

تصريف الأسماء والصفات، الدكتور فخر الدين قباوة. مكتبة المعارف، ببيروت، ط٣، ١٩٩٨م.

تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، محمد سالم محيسن، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.

التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، تعريب: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.

التعبير القرآني والدلالة النفسية، عبد الله محمد الجيوسي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط١، ٢٠٠٧م.

التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٢، ٢٠٠٣م.

التكملة، أبو علي الفارسي، كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط٢، ١٩٩٩م.

تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٨م.

التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر, دار الفكر - بيروت , دمشق، ط١، ١٤١٠ه.

جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط٣٩، ٢٠٠١م.

الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، ط٢، ٢٠٠٧م.

الجمل الفرعية في اللغة العربية، معصومة عبد الصاحب، دار كنوز المعرفة العلمية، ٢٠٠٩م.

جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م.

حاشية التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ يس بن زين الدين، المطبعة الأزهرية المصرية، ط٢، ١٣٢٥هـ.

حاشية الصبّان على شرح الأشموني، الصبّان، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية.

حجة القراءات، أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط٥، ١٩٩٧م.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط٤، ١٩٩٧م.

الخصائص، ابن جني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر، ٢٠٠٦م.

دراسات في علم الصرف، عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٣، ١٩٨٧م.

دروس في قواعد اللغة العربية، محيي الدين الأنصاري، مطبعة الفرات، بغداد، ط١، ١٩٢٨م.

دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.

دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٥، ١٩٨٤م.

الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، دار الضياء، ١٩٨٥م.

دلالة اللواصق التصريفية في العربية، أشواق النجار، دار دجلة، عمّان، ط١، ٢٠٠٦م.

دور الكلمة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٩م.

دول الإسلام، شمس الدين الذهبي، إدارة إحياء التراث الإسلامي، الدوحة، ١٩٨٨م.

ديوان حسان بن ثابت، جمع وتحقيق: عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٢، ١٩٩٤م.

ديوان رؤبة بن العجاج، جمع وتحقيق: وليم بن الورد، دار بن قتيبة، الكويت، ط١.

ديوان ابن هرمة، تحقيق: محمد نفاع وحسين علوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

رسالة في الاشتقاق، لأبي بكر بن السراج، تحقيق: محمد علي درويش ومصطفى الحدري، دمشق ١٩٧٢م.

روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، محمود شكري الألوسي البغدادي، إدارة الطباعة المنيرية – تصوير دار إحيار التراث العربي، بيروت.

الزوائد في الصيغ العربية، زين كامل الخوسكي، دار المعرفة الجامعية، ط١، ٢٠٠٨م.

سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تعليق: الألباني، دار الكتاب العربي، بيروت.

سنن النَّسائي (المجتبى)، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ٢٠٠٨م.

السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م.

الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة ، ط١، ١٩٩٥م. ص١٥.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية.

شرح التسهيل، ابن مالك الطائي، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، دار هجر للطباعة، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي، تحقيق: محمد نور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

شرح سنن النَّسائي، محمد الولّوي، مكتبة دار آل بروم، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٣م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة، القاهرة، ط ٥، ١٩٦٩م.

شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، عبد الله بن بري، تحقيق: عيد مصطفى درويش ومحمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥م.

شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين، المكتبة المصرية، بيروت، ١٩٩٥م.

شرح الكافية، الرضي الاستراباذي، تحقيق: حسن عمر، جامعة قار يونس، ١٩٧٨م.

شرح الكوكب المنير، ابن النجار الحنبلي، تحقيق: محمد الزحيلي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٠ه.

شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، اعتنى به: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، ٢٠٠٥م.

الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

الصيغ الإفرادية العربية نشأتها وتطورها، محمود سعود المعيني، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٢م.

طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٠م.

ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية، السيد رزق الطويل، مجلة بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السنة الثانية، العدد الثاني، ١٤٠٢هـ، ص٢٦٢.

ظاهرة التنكير وأثرها في بناء الجملة العربية وتوجيهها، خير الدين فتاح عيسى القاسمي، منشورات المكتب الجامعي الحديث، كركوك-العراق، ط١، ٢٠١٢م.

ظاهرة الشّذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفايعة، دار جرير، عمّان، ط١، ٢٠٠٦م.

العباب الزاخر واللباب الفاخر، الصّغاني، تحقيق: محمد حسن آل يسن، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، ١٩٨١م.

العبر في خبر من غبر، شمس الدين الذهبي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، وزارة الإعلام، الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣م.

العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.

علم الأصوات النطقي دراسات وصفية تطبيقية، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ٢٠١١م.

علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٩٩٨م.

علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، تقديم علي الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، ط١، ٢٠٠٧م.

علم الدلالة السمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، شاهر الحسن، دار الفكر للطباعة، عمّان-الأردن، ط١، ٢٠٠١م.

علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، فايز الدّاية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

علم الدلالة عند العرب، عليان بن محمد الحازمي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة وآدابها، الجزء ١٥، العدد ٢٧، جمادى الثانية ١٤٢٤هـ.

علم اللغة بين القديم والحديث، عبد الغفار حامد هلال، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦م.

علم اللغة العام، دي سوسير، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، دار الكتب، الموصل، ط٢، ١٩٨٨م. ص٣٤.

علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، يحيى عبابنة وآمنة الزعبي، دار الكتاب الثقافي، إربد-الأردن، ط١، ٢٠٠٥م.

علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت.

فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، جمال الدين المعروف بِـ بحرق، تحقيق: مصطفى النحاس، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، محمد الشنقيطي وأحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠١٠م.

فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، تعريب: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، ١٩٧٧م.

الفهرسة، ابن خير الاشبيلي، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

في أصول اللغة، محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي، جمهورية مصر العربية مجمع اللغة العربية، ط١، ١٩٧٥م.

في أصول اللغة، مصطفى حجازي وضاحي عبد الباقي، القاهرة، ١٩٨٣م.

في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط١، ١٩٦٤م.

في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، خليل عمايره، عالم المعرفة، جدة، ط١، ١٩٨٤م.

القاموس المحيط، الفيروزآبادي، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط٦، ١٩٩٨م.

القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمّان-الأردن، ط٩، ٢٠٠٩م. ص٦٩.

القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، مؤسسة الورّاق، عمّان، ط١، ٢٠٠٧م.

الكافية في النحو، ابن الحاجب، مكتبة البشرى، كراتشي، ط٢، ٢٠١١م.

الكتاب، سيبويه، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.

كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال.

كتاب المورد دراسات في اللغة، طراد الكبيسي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٨٦م.

كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق: رفيق العجم – علي دحروج، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

الكلمة دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٢، ١٩٩٨م.

الكليات، لأبى البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.

اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.

لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م.

اللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٠م،

اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء–المغرب، ١٩٩٤م.

لغويات، عبده عبد العزيز قلقيله، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٠م.

اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاري، عمان، ١٩٨٨م.

ليس في كلام العرب، ابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، مكة المكرمة، ط٢، ١٩٧٩م.

ما تلحن فيه العامة، الكسائي، تحقيق: رمضان عبد التواب، القاهرة، ط١، ١٩٨٢م.

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير الجزري. تحقيق: كامل محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

مجالس ثعلب، أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٠م.

المجتبى، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ٢٠٠٨م.

مجموعة الشافية في الصرف والخط، (شرح متن الشافية للجابردي، وحاشية الجابردي لابن جماعة)، العلامة الجابردي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط٣، ١٩٨٤م.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ورفيقيه، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٩م.

المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

المحيط في أصوات اللغة العربية وصرفها ونحوها، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، ط٣، ١٩٧١م.

مختار الصحاح، الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

المخصص، لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

مدخل إلى دراسة الصرف العربي، مصطفى النحاس، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٩٨١م.

مراح الأرواح في الصرف، أحمد بن علي المسعودي. (مخطوط).

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق،ط١، ١٩٨٢م.

المسند، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس الحموي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

معاني الأبنية الصرفية، فاضل السامرائي، دار عمّار، عمّان، ط٢، ٢٠٠٧م.

معاني القرآن، الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف، القاهرة.

معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م.

المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٦٦م.

معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨ م.

معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، طبعة لونان، ١٩٩٨م.

المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات، المكتبة الإسلامية، استانبول-تركيا.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، راجعه: سعيد الأفغاني، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ١٩٢٦م.

المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٣م.

المقرب، ابن عصفور، تحقيق :أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م.

ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح في الصرف، بدر الدين بن أحمد العيني، تحقيق: عبد الستار جواد.

الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت–لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

مناهج البحث في اللغة، تمّام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٧٤م.

المنصف شرح كتاب التصريف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، منشورات مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤م.

المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠.

الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٠م.

نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية، مكيّ الحسني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ٢٠٠٩م.

النحو والصرف العربي: تحليل لساني لمفردات المقياس(الميزان الصرفي) وثنائية البنية السطحية والبنية العميقة، رابح بو معزة، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، ٢٠٠٨م.

النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، ١٩٩٨م.

نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة، محمد بهجة الأثري، مطابع الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩١م.

النقد العربي في ثلاثة محاور، محمد حسين الصغير.

النكت على ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٨٤م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، الناشر: فرانز شتاينز، مكان النشر: فيسبادان-ألمانيا، ط ٢، ١٩٨٢م.

الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني(٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا، ١٩٧٠م.

وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٩م.

٢. مَسْرَدُ الأَبْحاثِ المَنْشُورةِ:

الآلة والأداة، محمد بهجة الأثري، بحث نشر في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، سنة ١٩٦١م.

اسم الآلة بين النحاة واللغويين، الشيخ عبد القادر المغربي، بحث نشر في المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٢٧م، مجلد٧، ج١.

التتابعات الصوتية الهابطة وسلوكها في أبنية العربية دراسة نطقية فيزيائية، ابتسام جميل، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثاني والسبعون.

تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ، محمد بهجة الأثري، بحث نشر في مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد التاسع والأربعون، العدد الرابع، شعبان ١٣٩٤ه.

الجملة في الدراسات اللغوية، نعيمة سعدية، منشورات جامعة محمد خيضر، سكرة، ٢٠١١م.

الجملة في النظام اللغوي عند العرب، عبد المجيد عيساني، منشورات كلية الآداب جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، العدد الخامس ٢٠٠٦م.

الجُموع إذا اعتلَّ مُفرَدُها، صَلاح الدين الزعبلاوي مجلة التراث العربي- مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب-دمشق العدد ١٨ - السنة الخامسة - كانون الثاني "يناير" ١٩٨٥ - ربيع الثاني ١٤٠٥.

الدلالة دراسة في المفهوم، خيري جبير الجميلي- مدرس في كلية التربية للبنات، جامعة الأنبار- مجلة ديالى، العدد السادس والعشرون، لعام ٢٠٠٧م.

الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، عبد الكريم مجاهد، بحث نشر في مجلة الفكر العربي، العدد(٢٦)، السنة (٤)، آذار ١٩٨٢م.

الدلالة في البنية العربية بين السياق اللفظي والسياق الحالي، كاصد الزيدي، بحث نشر في مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل عدد(٢٦) لسنة ١٩٩٤م.

ضوابط التوارد المعجمي، تمام حسان. بحث نشر في مجلة اللغة العربية القاهري. ج. ٥٨ للعام ١٩٨٦م.

ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية، وسميَّة عبد المحسن المنصور، بحث نشر في: (مجلة الدراسات اللغوية – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية) ٢٠٠٢م. ونشر مرة ثانية في إصدارات مجلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية ٢٠٠٥م . الإصدارة الأولى الملحقة بالعدد (٥٤) العام ٢٠٠٥ م. وأعيد نشره في: إصدارات مجلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية ٢٠٠٥م .

ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية، فضل الله النور علي، مجلة العلوم والتقانة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية اللغات، مجلد (١٢) العدد (٢) للعام ٢٠١١م.

ما جاء على (فِعال) من اسم الآلة، للدكتور عبده فلفل، بحث نشر في مجمع اللغة العربية الأردني، سنة ٢٠١٢م/يوليو، العدد الثاني والثمانون.

المعاني الوظيفية لصيغة الكلمة في التركيب. عاصم شحادة علي، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٥، العدد ٣، ٢٠٠٨م. ص٥٤٨.

مفهوم الجملة العربية من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي، فطيمة داود، منشورات كلية الآداب والفنون-جامعة مستغانم، الجزائر.

وقفة في الدلالة الصرفية، عادل محمد عبد الرحمن الشنداح، بحث نشر في مجلة سر من رأى، المجلد(٣)، العدد (٥)، السنة (٣)، آذار ٢٠٠٧م.

٣. مَسْرَدُ الرّسائل الجامعيّة:

الجملة بنيتها وأسلوبها ودلالتها في سورة آل عمران، رسالة ماجستير، إعداد الطالبة: حورية سرداني.

الجملة في النحو العربي واللسانيات المعاصرة مفهومها وبنيتها، رسالة ماجستير، إعداد الطالبة: وداد ميهوبي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة الحاج لخضر-باتنة. ٢٠١٠م.

الجملة الموسعة في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، إعداد الطالبة: كفاية بنت موسى ابن أحمد الغدير، بإشراف الدكتورة: سلوى ناظم الدبوسي، كلية الآداب-جامعة الملك سعود، ١٤٢٦ه.

حاشية السّندي على سنن النسائي، رسالة ماجستير، إعداد الطالبة: رشا حامد حمادي الدُّلَيْمِي كلية التربية للبنات جامعة بغداد، (١٩٨٥م).

عوارض التركيب في بناء الجملة، رسالة ماجستير، إعداد الطالبة: سامية مونس خليل أبو سعيفان، بإشراف الدكتور كرم محمد زرندح، الجامعة الإسلامية – كلية الآداب، غزة – فلسطين، ٢٠١٢م.

Abstract

Faqeeh, Mohammed Hussin Ahmad, AL meemiyyat In The Prophetic Hadieth (A morphematic, syntactic And Semantic Study) "Sunan An-nasai" an example. Ph.D. Dissertation, Yarmouk University. 2014 (Supervisor Prof. Ali Al Hamad).

This study aims to examine the morphological formulas that are started with the prefix morphological (Al-meem) in the prophetic Hadith, since the first section of tge morphological formula AL-meemiyyat is formed from precedent one which is Al-meem. Many morphological formulas are produced with different significance. So, this prefix morphological Al-meem in Arabic language functions according to a system of derivation, to shift the word from the phase of derivation to a new phase, that has a new morphological indication as the formulas has to be.

This study explores the interaction between the formula AL-meemiyyat since it is considered a grammatical, verbal evidence; and the sentence with its infrastructure according to the principle of attribution, (Al-musnad and Al-musnad eilih), And what branches from other sentences that describe both sides either phrasal verb or phrasal noun. The researcher comes with a result that this interaction helps the deep structure of the sentence.

The researcher noticed that both the morphological and grammatical value direct the lexical origin, and give an indicative and functional field.

This study is divided into three chapters AL-meemiyyat in Sunan An-nasai: morphological, syntactical and semantic.